محاولات الإصلاح في الريف المصري
منذ الحرب العالمية الثانية وحتى ثورة ١٩٥٢
(رؤية مصرية – أمريكية)

دكتـــــــور
محمد عبد الحميد الحناوي
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب – جامعة أسيوط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في هذا العدد

القيم السائدة بين الشباب في ضوء التغييرات الاجتماعية..... ١

د / فايزة محمد عبد المنعم سليم
مدرس علم الاجتماع – كلية الآداب
جامعة عين شمس

الملامح العامة للوظيفة التجارية للمدن الحدودية ٤٩

د / مسعد السيد أحمد بحيري
كلية الآداب - بنها

محاولات الإصلاح في الريف المصري ١١٦
منذ الحرب العالمية الثانية و حتى ثورة ١٩٥٢

د / محمد عبد الحميد الحناوي
أستاذ التاريخ الحديث و المعاصر المساعد
كلية الآداب – جامعة أسيوط

أثر مناخ مصر في الاستهلاك المائي للمحاصيل الزراعية ٢٦٠

د / ياسر أحمد السيد السيد
مدرس جغرافيا - كلية الآداب
دمنهور – جامعة الإسكندرية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية محكمة – نصف سنوية تصدر مارس و سبتمبر من كل عام

رئيس التحرير
أ.د. سوزان القليني

رئيس مجلس الإدارة
أ.د. مراد عبد القادر

الهيئة العلمية لتحرير المجلة
مرتبة ترتيباً هجائياً

أ.د. السيد عيد نايل
أ.د. الصفصافي القطوري
أ.د. إيهاب نديم
أ.د. ثروت اسحق
أ.د. سمير نعيم
أ.د. عادل غنيم
أ.د. عبد الله الأشعل
أ.د. فتحي الشرقاوي
أ.د. محمد محمود الديب
أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أ.د. مني ناظم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بحوث

الشرق الأوسط

مجلة علمية محكمة

يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط

العدد السابع عشر سبتمبر ٢٠٠٥

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تصديـــــــر

تتوالى البحوث وتتعدد الدراسات من شباب يسعى لسبر غور المعرفة وتحقيق التميز فكانت هذه البحوث التي تبرز مواهب علمائنا وتطلق إبداعاتهم في إتصال مع رواد العلم في مختلف الميادين ٠

دراسات متعددة ومتنوعة تضمنها هذا الإصدار السابـــع عشـــر لمجلـــة **بحوث الشرق الأوسط** التي يصدرها المركز وتعد نافذة تشجع الباحثين على نشر أعمالهم من خلالها ٠

وإيماناً من المركز بهذه الرسالة فإننا نقدم هذا الإصدار آملين أن يحظى بإهتمام باحثينا وعلمائنا الشبان ، وفي إطار تطلع مستمر إلى مزيد من الإنجاز تحقيقاً لرسالة المركز العلمية ٠

وترحب أسرة تحرير المجلة وأسرة محكميها من كبار العلماء المتخصصين بكل الباحثين في كافة المجالات العلمية والبحثية لنشر أعمالهم في المجلة الأمر الذي يعكس تنافساً علمياً راقياً يساهم في مزيد من التقدم والرقي للعلوم والفنون والثقافة في وطننا العربي الكبير ٠

وندعو للجميع التوفيق من الله العلي القدير

مديرة المركز

أ٠د/ سوزان القليني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة

الاصلاح الزراعي في مصر لم يكن مشروعاً لتحديد الملكية فقط بل كان تحديد الملكية يمثل جزءاً من مشروع أوسع وأعمق أثراً للإصلاح الزراعي المعني به العاملين بالنشاط الزراعي من فلاحين بسطاء من أصحاب الملكيات الهامشية الضئيلة ، وأجراء يعملون في المجال الزراعي بالريف ، ومعدمين لا يمتلكون شيئاً يزاولون المهن الزراعية المرتبطة بالأرض والحيوان .

ومن هذا المنطق ستتبنى دراستنا لمشكلات الاصلاح الزراعي الذي ظل محور الاهتمام لحكومات ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وبرلماناتها التي تداولت مناقشات أعضائها منذ الثلاثينيات وحتى مستهل الخمسينيات هذا الموضوع ، ولم تفعل شيئاً يذكر في سبيل تحقيق هذا الاصلاح وهو ما سوف نتعرف عليه خلال صفحات تلك الدراسة .

وكما أن موضوع الاصلاح كان محور اهتمام السراي من خلال خطب العرش التي تناولته أمام البرلمان المرة تلو الأخرى ، ولكنه لم يخرج إلى النور لوقوف أعضاء البرلمان من كبار وأصحاب الملكيات الزراعية حجر عثرة أمامه بدعوى الحفاظ على الوئام والسلام الاجتماعي .

كما أن سلطات الاحتلال البريطاني من خلال تقارير سفرائها في القاهرة أبدت أكثر من مرة انزعاجها مما يحدث للفلاح المصري وانخفاض مستوى معيشته ، وسوء الأحوال المعيشية بالريف ، وسقوط أبنائه ضحايا الفقر والجهل والمرض ، ولكن الأمر لم يكن ليعنيها في المقام الأول ، بل كان عجز الحكومات المصرية ا لمتتالية وبخاصة حكومة الأغلبية (الوفد) عن حل هذه المتناقضات وحتى عهد آخر حكومة وفدية (يناير ١٩٥٠ – يناير١٩٥٢) هو ما تتمناه حتى تظل عناصر اللعبة السياسية في متناول يد ساستها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لم تغض الطرف عما يحدث داخل مصر بل بدأت تتدخل رويداً رويداً في شئون المنطقة لتحقيق مصالحها الخارجية في المنطقة العربية بعد تنامي قوتها السياسية والاقتصادية نتيجة انتصارها لحلفائها في الحرب العالمية الثانية وبدأت تضع أقدامها بثبات في تلك المنطقة ، ومن هذا المنطلق كان اهتمامها بمصر وبأحوالها الداخلية .

وقد تمكنت من الحصول على أحد التقارير السرية الذي أعده في مصر مكتب أبحاث الاستخبارات الأمريكية يقع في (٣٦) صفحة وقد أعد بتكليف من القسم السياسي بوزارة الخارجية الأمريكية Department of State وقدم إليها في ٣٠ يناير ١٩٥١ تحت عنوان : " مشكلة الإصلاح الزراعي في مصر " وهو محفوظ الآن بأرشيف وزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن تحت رقم (NND780114- NARS Data 9/22/78) .

ويعد هذا التقرير الأمريكي من أهم ما كتب عن مشكلة الاصلاح في الريف المصري فيما يتعلق بقضية الأرض الزراعية وتحديد ملكيتها وأسلوب توزيعها على المعدمين ، وأحوال الفلاح المصري وطرائق حياته ومعيشته ؛ وأساليب الاصلاح التي يجب أن تتبناها الحكومة المصرية .

على أن أهم المصادر التي تناولت مشروع الاصلاح بكل دقة هي مناقشات نواب البرلمان المصري بمجلسيه (النواب والشيوخ) باعتبار أنهم أدرى من غيرهم بكل تفاصيل ومغزى الإصلاح وأحوال بني جلدتهم ، لكن المصالح الذاتية والنظرة غير موضوعية لتحقيق الاصلاح وقفت حجر عثرة أمام المضي قدماً في إصدار التشريعات الكفيلة بإقامة نوع ما من العدالة الاجتماعية بين أبناء الريف من الفلاحين ومعدميه وغيرهم على الرغم من أن طبقة العمال هي الأخرى كانت تعاني من شظف العيش مما لا يخرجها عن نطاق حتمية تحقيق الحاجة إلى العدالة الاجتماعية . ولم يكن هناك من مفر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سوى تحقيق هذه العدالة بتشريعات وقوانين سيادية ملزمة وهو ما تبناه الجيل الجديد الذي حمل على عاتقه فكر التغيير الثوري ليس فقط من أجل تحديد ملكيات كبار الملاك الزراعيين واستقطاع أجزاء من ملكياتهم الزراعية لتوزيعها على الفلاحين المعدمين ؛ بل لإقامة نوع من العدالة الاجتماعية في المجالات الأخرى التعليمية ، والصحية ، والاجتماعية ، وهو ما أدى إلى قيام رجال الثورة بإصدار قوانين سيادية فيها كثير من الجرأة السياسية كان من بينها صدور قانون تحديد الملكية الزراعية أو ما عرف بقانون الإصلاح الزراعي الأول .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الزراعة ودورها في الاقتصاد القومي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأوضاع الزراعية في مصر
ودور الزراعة في الاقتصاد القومي

١- نسبة السكان الذين يعملون في الزراعة

من الواضح أن أبناء الريف المصري العاملين وأشباه العاملين من الفلاحين المعدمين وصغار الملاك والعمال الزراعيين كانوا يشكلون القاعدة الهرمية للمجتمع المصري وهم غالبيته بلا شك ، بعدما زاد عدد سكان مصر عموماً خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين من تسعة ملايين إلى سبعة عشر ونصف مليون نسمة يعمل منهم بالزراعة نحو ثلاثة عشر مليوناً من الأنفس يمثلون نحو ٩٠% من إجمالي عدد سكان مصر [١] ، وترتب على ذلك انخفاض مستوى معيشة أبناء الريف من المعدمين والأجراء وصغار الفلاحين لدرجة متدنية يرثى لها [٢] .

وقد قدرت بعض المصادر عدد العاملين في المهن الزراعية بنحو ٦٥ - ٨٠% من إجمالي عدد السكان في أواخر الأربعينيات من القرن العشرين بما في ذلك العاملات من زوجات الفلاحين المعاونات لهم في مجال الزراعة وجميعاً يقدرون بنحو ١٤ مليون [٣] نفس كانوا يعانون أشد المعاناة بسبب الحرمان والاستغلال نتيجة ارتباطهم بأعمال الزراعة وحرفها التي تمثل عصب الاقتصاد القومي للبلاد [٤] .

وفي كتابها : " الأرض والفقر في الشرق الأوسط " قدرت دورين وارينر Doreen Warriner عدد سكان مصر عام ١٩٤٣ بنحو ١٧,٣٨٧,٨٥٢ مليون نسمة يستقر منهم على الأرض الزراعية ويعمل بأنشطتها نحو ١٢ مليون نسمة على الأقل [٥] ، وقد زاد هذا العدد زيادة مطردة بلغ في عام ١٩٤٧ نحو ١٤,٥ مليون نسمة وهي نسبة تزيد قليلاً عن ٧٥% من إجمالي عدد سكان مصر كلها والذي بلغ على أكثر التقديرات والإحصائيات نحو ١٩ مليون نسمة في أواخر الأربعينيات [٦] .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أجمعت التقارير الأجنبية التي ترصد عن قرب أحوال المجتمع المصري ، كما أجمعت أقوال نواب البرلمان المصري ، والمهتمين برصد همومه ومشكلاته من المصريين على أن الزيادة السكانية العالية سنوياً والتي كانت تفوق ١,٥% في السنة الواحدة هي إحدى أخطر المشكلات الاجتماعية في البلاد ، حيث تستنفذ إلى حد كبير الكثير من المزايا الطبيعية للزراعة المصرية بعدما أصبح السكان يزدادون بسرعة عالية تفوق ما تقدمه الأرض للاقتصاد المصري (٧) .

ومن هذا المنطلق كانت مشروعات الإصلاح المرتبط بالزراعة وحرفها لا تستطيع أن تقدم حلاً ناجحاً للمشكلة السكانية الخطيرة في مصر والنتائج السلبية المرتبة عليها – كان ولا يزال – وهو ما سوف تناقشه صفحات هذا البحث .

مما سبق ومع افتراض أن عدد سكان مصر بلغ نحو ١٩ مليوناً بعد عام ١٩٤٧ يعمل منهم نحو ١٤,٥ مليون فرد بالأعمال الزراعية في حين أن المساحة المنزرعة والصالحة للزراعة بالفعل قدرت بنحو ٥,٥ مليون فدان أي ما يوازي ٢,٤% من إجمالي مساحة أرض البلاد ، بذلك أصبح نصيب كل ثلاثة أفراد من المصريين من الأرض الزراعية هو فدان واحد تقريباً (٨) .

ولكي نوضح مدى التفاوت الطبقي الرهيب في الريف المصري والمقارنة المجحفة بين حجم الملكية الفردية ونسبتها لعدد السكان يجب أن نتناول هذه الأرقام والتي أكدت على أن جميع مالكي الأرض الزراعية في مصر يتراوح عددهم ما بين ٢,٥٥٠,٥٧٩ إلى ٢,٦٠٠,١١٩ ، أما أولئك الذين يمتلكون نصاباً من الأرض الزراعية أقل من فدان إلى خمسة أفدنه فبلغ مجموع ملكياتهم نحو ٢,١٠١,٢٧٦ فدان ومن بين هؤلاء من يملك فداناً واحداً فأقل وعددهم بلغ ١,٧٩٢,٥٣٠ فرداً أما من يملك من فدان إلى خمسة أفدنه فبلغ عددهم ٥٩٩,٩٨٥ فرداً فقط ، وهذه ظاهرة تستلفت النظر لأن نحو ٩٤% من إجمالي ملاك البلاد لا يملكون سوى ٣٥% فقط من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية (٩) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن الملكيات التي تزيد على خمسين فدان كانت من نصيب ١١ ألف مالك فقط يستحوذون على ٢,٠٤٤,٠٠٠ فدان أي أن ٠,٠٤% من عدد الملاك جميعهم يستحوذون على ٣٤,٣% من مجموع الأراضي الزراعية [١٠] .

ومن الملاحظ أن المالكين لمائتي فدان فأكثر قدر عددهم بنحو ألفين فقط يمثلون ١%من عدد الملاك مستحوذين بمفردهم على مليون فدان من الخمسة ملايين ونصف فدان ، هي ثروة البلاد من الأراضي الزراعية [١١] . وعلى رأس هؤلاء كبار الملاك في البلاد الملك فاروق وأفراد الأسرة المالكة ، مما يدل على سوء توزيع ثروة البلاد العقارية من أراضيها الزراعية ومن أمثلة ذلك ما ورد على لسان مصطفى النحاس باشا يوم ٢٨ فبراير ١٩٤٤ بمناسبة انتشار وباء الملاريا الذي اجتاح صعيد البلاد ، عندما ذكر أن الملكية الزراعية في مديريتي قنا وأسوان موزعة أسوأ توزيع إذ أن سبعين مالكاً فقط في مديرية قنا يمتلكون ٤٤ ألف فدان تمثل ١٣% من مجموع أراضي المديرية الزراعية . وفي مديرية أسوان يمتلك ثلاثة عشر مالكاً فقط نحو ٧٠ ألف فدان ، تبلغ نسبتها ٥١% من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية في المديرية ، وقد علل النحاس باشا انتشار المرض في هاتين المديريتين بالفقر الناشئ عن سوء توزيع الملكية الزراعية فيهما [١٢] .

وفي عام ١٩٤٥ أفاد تقرير لجنة الشئون المالية بمجلس النواب بأن ½% من عدد ملاك الأراضي يملكون ٣٤,٩% من مجموع الأراضي الزراعية أي أن هؤلاء الـ½%يستحوذون على أكثر من ثلث الإيرادات المصرية من الزراعة [١٣] والتي بلغت في عام ١٩٤٩ – طبقاً لإحصاء السكرتارية المصرية للتجارة بوزارة التجارة والتصنيع نحو ١٧٨ مليون جنيه مصري تمثل نحو ٤٥% من إجمالي الدخل القومي السنوي كله والبالغ نحو ٤٠٠ مليون جنيه مصري [١٤] .

هذا التوزيع السيئ في الاستحواذ على الملكية وما استتبعه من سوء توزيع في إيرادات البلاد أدى إلى وجود نحو ٤٠% من إجمالي عدد الأسر في الريف في صفوف المعدمين الذين لا يملكون أي جزء من الأرض أو تستأجرها مما أدى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى معاناتهم أشد المعاناة بسبب الحرمان واستغلال جهدهم من قبل غيرهم نتيجة لارتباطهم بأعمال وحرف الزراعة باعتبارها عصب اقتصاد البلاد القومي [١٥] ، كما أن صغار الفلاحين من الملاك وهم الغالبية الذين لا تتعدى ملكياتهم ¼ الفدان مما لا يفي بحاجة أسرة واحدة وقوتها الضروري قد اضطروا تحت ضغط الفقر والحاجة إلى الاقتراض من المرابين في القرى ، والذين كانوا يقرضون المعوزين بفائدة عالية جداً مما شكل عبئاً ثقيلاً على دخولهم الضئيلة ، الأمر الذي أدى في النهاية إلى إفلاس الكثيرين منهم ، وإجبارهم على بيع أراضيهم والتهاوي إلى منزلة المعدمين من الفقراء الذين تزايد عددهم يوماً بعد يوم [١٦] .

والأمر كذلك فكان من الحتمي وضع حد لزيادة الملكيات الزراعية لدى البعض بتشريع اجتماعي واقتصادي لعلاج تلك الفروق الهائلة بين الطبقات المرتبطة بالزراعة وسوء توزيع ملكية الأرض ، وما اقترن به من ظلم وإجحاف للطبقات الفقيرة بعدما رأى كثير من نواب الشعب في البرلمان أن العدالة تستوجب حسن توزيع الأراضي أيا كانت سبل وأساليب هذا التوزيع باعتبار أن طبقة الزراع ومتوسطيهم هم الدعامة الرئيسية التي ينهض عليها النظام الاجتماعي السليم ، وهم الصخرة التي يرتطم عليها أي انقلاب عنيف أو خروج على النظام السياسي للبلاد [١٧] .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (١) : الملكية في مصر عام ١٩٤٠م *

	عدد الملاك	النسبة المئوية	المساحة بالفدان	النسبة المئوية	المتوسط لكل شخص بالفدان
حتى واحد فدان	١,٧٦٥,٧٠٢	٧٠,٧٣	٧٢٤,١٥٦	١٢,٤٠	٠,٤١
من ١ – ٥ فدان	٥٧٠,٤٤٩	٢٢,٨٥	١,١٧١,٣٢١	٢٠,٠٥	٢,٠٥
المجموع تحت ٥ فدادين	٢,٣٣٦,١٥١	٩٣,٥٨	١,٨٩٥,٤٧٧	٣٢,٤٥	٠,٨١
٥– ١٥ فدان	٨٥,٦٢٢	٣,٤٣	٥٧٣,٠٣٨	٩,٨١	٦,٦٩
١٠–٢٠ فدان	٤١,٤٥٥	١,٦٦	٥٥٨,٧٩٠	٩,٥٧	١٣,٤٨
٢٠–٣٠ فدان	١١,٩٠٧	٠,٤٧	٢٨٨,٦٥٤	٤,٩٤	٢٤,٢٤
٣٠ – ٥٠ فدان	٩,١٧٩	٠,٣٧	٣٥٦,٥٣٨	٦,١٠	٣٨,٨٤
المجموع ٥ – ٥٠	١٤٨,١٦٣	٥,٩٣	١,٧٧٧,٠٢٠	٣٠,٤٢	١١,٩٩
أكثر من ٥٠ فدان	١٢,٢٣٢	٠,٤٩	٢,١٦٨,٥١٤	٣٧,١٣	١٧٧,٢٨
المجموع الكلي	٢,٤٩٦,٥٤٦	--	٥,٨٤١,٠١١	--	٢,٣٤

الفدان الواحد = نحو ٤ آلاف متر مربع

أو = ٤٨٤٠ ياردة مربعة

* Department of state office, The problem of Agrarian Reform, op. cit, p. 12

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- **المحاصيل الزراعية الرئيسية** : كانت هناك محاصيل تخدم السوق المحلي ويوضح الجدول رقم (٢) الصادر عن هذا التقرير لعام ١٩٤٨ الكميات المنتجة ، والنصيب بالفدان وحجم الاستهلاك المحلي ، ووضع التصدير والاستيراد بالنسبة للمحصول.

ويتضح أن المحاصيل الغذائية الضرورية وهو القمح والذرة وكل منهما يستخدم لصناعة الخبز أحدهما للطبقة الريفية المتوسطة وهي القمح ، أما الذرة فهو غذاء الفلاحين من القرويين الفقراء وقاطني المدينة متواضعي الحال ، حتى أصبح هذا المحصول لا يفي بحاجة السكان نظراً للزيادة السكانية مع تدهور المستوى الاقتصادي العام ونقص الإنتاج خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ونقص المساحات المخصصة لزراعته ، ولم تثمر مجهودات الحكومة الرامية إلى تحقيق زيادة في المحصول عن نجاح كبير . في نفس الوقت الذي زادت فيه مساحة الأراضي المنزرعة قطناً لفائدته الاقتصادية العالية (١٨) .

ونظراً لنقص إنتاج محصولي الحبوب من القمح والذرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية فقد اضطرت الحكومة إلى استيراد كميات كبيرة من القمح لصناعة الخبز على الرغم من أن أكثر من ٥٠% من الأراضي الزراعية تزرع بالقمح والذرة والأرز وبعض الحبوب لمحاولة تغطية حاجة السكان من الغذاء .

وهناك ما يلي الحبوب في الأهمية كمحاصيل غذائية وهي الفول ، والبازلاء،والعدس تستخدم في الاستهلاك المحلي إلى جانب الخضروات والبصل، وقد زاد إنتاج البطاطس منذ أواخر الأربعينيات على الرغم من عدم توافر المناخ الملائم لزراعتها ، ويستهلك سكان الريف كميات كبيرة من مزروعاتهم من الخس ، والكرات ، والبطيخ ، والبامية ، والطماطم التي تصدر منها كميات ضئيلة بالمقارنة بكميات إنتاجها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يستهلك إنتاج البلح والموالح محلياً ، أما السكر فيكفي الاستهلاك المحلي وتصدر كميات صغيرة منه إلى الخارج وتستورد في المقابل بعضاً من السكر الخام لتكريره في الداخل . أما العلف الرئيسي للمواشي فهو البرسيم الذي يقطع أربع مرات سنوياً [١٩] .

(أ) الحبوب :

في السنوات القليلة التي سبقت عام ١٩٥٠ مالت الحكومة إلى ممارسة الضبط[٩] والتحكم في توزيع زراعة الحبوب بما في ذلك محصول الأرز لإحكام نظام التسويق من خلال وزارة التموين والائتمان الزراعي فقامت بشراء الغلال لبيعها في المناطق الحضرية ، وتوريد الإنتاج لمطاحن الدقيق بسعر محدد وضعته الحكومة . أما في حالة محصول الأرز فقد كانت سياسة الحكومة تتمثل في ضمان التحكم في الفائض القابل للتصدير عن طريق اتخاذ إجراءات تسليم نسبة معينة من المحصول إلى الائتمان الزراعي أو مطاحن الأرز لحساب الحكومة التي حددت سلفاً السعر الذي تشتري به المنتج قبل وبعد تصنيعه ، وتم تحديد المساحات والمناطق المخصصة لإنتاج الأرز والأسعار والنسب التي يمكن شراؤها بواسطة الحكومة العام تلو الآخر .

وبالإضافة إلى شراء الحكومة للحبوب وتسويقها قام بعض التجار أو عملاء شركات التصدير الكبرى بشرائها بأسعار متفاوتة وفقاً للجودة والكمية المشتراة ورغبة الفلاح في البيع من عدمه ، والمسافة ما بين موقع الإنتاج والأسواق ، والفصل السنوي ، والعلاقة السائدة بين العرض والطلب ، ومن هنا تضاءلت عمليات المقايضة لصالح نظام الشراء بالنقود . وبالتالي انخفضت عمليات التخزين في الشون وهو نظام قديم ومألوف في البلاد كان يؤدي إلى كثير من الفاقد في الإنتاج نظراً لأن الشون مفتوحة للفراغ والهواء الطلق فينتج عن ذلك فاقد يصل إلى نحو ١٠% من الإنتاج المخزون ، كما أنه لم يتم تقنين الأوزان والمقاييس بصورة كاملة فمثلاً نجد أن الأردب هو وحدة للحجم وليس للوزن وتختلف قيمته الحقيقية حسب المكان ونوع الغلة التي يتم تعبئتها [٢٠] .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ب) القطن :-

يتم نقل القطن الخام من المزارع إلى التاجر الذي يتولى التصدير للخارج بواسطة تاجر القرية و سمسار مقيم في مينا البصل بالإسكندرية وهو السوق الرئيسي للقطن في مصر كلها بواسطة كبار التجار لتصديره للخارج مثل آل يحيى وآل فرغلي ، بالإسكندرية ، وآل ويصا بأسيوط ، ويؤدي أسلوب التسويق والوسائل التي يتبعها المشترون والبائعون لتضخيم عوائدهم وحماية أنفسهم من تقلب الأسعار وحاجة المزارعين إلى عوائد المحصول وعدد الأفراد المشتركين في نظام التعامل ، كل ذلك كان يؤدي إلى كثير من التعقيدات والقيود على كاهل الفلاحين [٢١] .

(جـ) السكر :-

تخضع عملية تكرير السكر لنظام يشبه الاحتكار تحت إشراف وزارة التموين عن طريق الاتفاق فيما بين شركة التكرير والحكومة التي تتولى بنفسها تحديد السعر الذي تدفعه الشركة لزراع القصب ويقوم المزارعون بتحرير عقود سنوية معها ويباع بعض المنتج إلى مصانع صغيرة في القرى لإنتاج العسل البلدي (الأسود) لاستهلاك الفلاحين ، كما يباع بعض القصب بصورة مباشرة إلى الفلاحين لاستخدامهم اليومي ، أما الكميات العظمى منه فيباع للمحتكرين . وقد تمكنت الحكومة من خلال تطبيق هذا النظام خلال الحرب العالمية الثانية من التحكم في توزيعه بصورة عادلة وملائمة على الرغم من وجود سوق سوداء مزدهرة ، وقد ألغى نظام تعيين مقررات التوزيع منذ عام ١٩٤٩ مما أدى إلى اختفاء السوق السوداء رغم الزيادة الواضحة في الاستهلاك [٢٢] .

(د) محاصيل للتصدير :-

من خلال الجدول رقم (٣) الوارد بالدراسة والمتضمن المحاصيل الزراعية المصدرة وفقاً للكمية والقيمة وعلاقتها بالقيمة الكلية للصادرات نجد أن المنتجات الزراعية تشكل ما يفوق على ٩٠% من الصادرات المصرية قيمياً ، ويحتل القطن مكانة كبيرة بين الصادرات حيث أنه محصول الصادرات الرئيسي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والرائد في التبادل الأجنبي ، فالقطن المصري قادر على المنافسة في الأسواق العالمية نتيجة لجودته العالمية .

وفي أثناء سنوات الحرب اقتضت الضرورة بسبب الحاجة إلى المواد الغذائية زراعة أغلب المساحات المزروعة بالحبوب والحاصلات الغذائية . ومع نهاية الحرب زيدت المساحات المنزرعة قطناً تدريجياً للعودة إلى مستواها ما قبل الحرب وقد شجعت الأسعار العالمية إلى زيادة زراعة مساحات القطن على حساب الغلال على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة من أجل تحديد إنتاج القطن الكلي جنباً إلى جنب مع المساحة المخصصة للقطن طويل التيلة . وساعد على ذلك القانون الذي أصدرته الحكومة في نوفمبر ١٩٤٩ لتحديد المساحات التي يجب زراعتها بالقطن طويل التيلة حيث حقق إنتاجه في عامي ١٩٥٠-١٩٥١م أعلى إنتاج له في أراضي شمال الدلتا من حيث الكم والجودة . وبذلك قام الزراع بزراعة ما يقرب من ٣٥% من أراضيهم بالقطن طويل التيلة .

وكانت الحكومة تهدف من وراء سعيها لتحديد المساحة المنزرعة بالقطن إلى منع انهيار الاقتصاد في حالة انخفاض أسعار القطن بتشجيع تنوع زراعة محاصيل أخرى للاكتفاء من إنتاج المحاصيل الغذائية من حبوب الخبز . كما شجعت الحكومة زراعة القنب كبديل للكتان عام ١٩٤٨ بما يفوق العام السابق (١٩٤٧) نتيجة زيادة أسعار بذور الكتان . وكذلك تزايد إنتاج الأرز خاصة في عام ١٩٤٧ وبالتالي أسهم بقدر كبير في صادرات البلاد وساعد على ذلك غزارة ووفرة الأيدي العاملة الرخيصة المتوافرة في مصر[٢٣] .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٢) : إنتاج المحاصيل ، الغلات ، التجارة ١٩٤٨م *:

المحصول	المساحة المنزرعة بالألف فدان	الغلة بالقنطار أو الأردب لكل فدان	صافي الإنتاج للتجارة بالألف طن	التصدير بالألف طن	الاستهلاك الداخلي الظاهر
القطن (المحلوج)	١,٥٥١	٢,٤٩	٣٨٦	٣٤٤	٤٢
القمح	١,٦٣٣	٦,٩٠	١,١٢٩	٤٢٧	١,٥٥٦
الذرة	١,٦٦٩	٨,٧٨	١,٤٦٥	٣٤٣	١,٨٠٨
Sorghum (الذرة الرفيعة)	٥٦٦	١٠,٢٩	٥٨٢	--	٥٨٢
Basley (الشعير)	٢٣٥	٧,٣٣	١٦٦	--	١٦٦
الأرز (المطحون) المضروب	٨٤٦	١٠,٩٢	٩٢٣	٣٤٥	٥٧٨
فول حبوب الخيول	٤٢٨	٦,٧١	٢٨٧	--	٢٨٧
البصل	٣٠	٦٣,٣٥	١٩٦	١٠٩	٨٧
زيت بذر القطن	--	--	١٠٥	٥	١٠٠
قصب السكر	٩٩	٢٧٠,٥٥	٢٢٢	١٤	٢٠٨

* Department of state office, The problem of Agrarian Reform, op. cit, p. 2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- نظام التسويق :

يختلف نظام التسويق حسب المحصول الذي يتم بيعه ، وهناك القليل من متاجر التسويق على الرغم من الحاجة الظاهرة لها خاصة فيما بين الزراع الصغار ، ولو أنه تم تكوين اتحاد إنتاجي للمزارعين الصغار بهدف التسويق فسوف يكون بإمكانهم المطالبة بأسعار أعلى وعادلة لمنتجاتهم بدلاً من بقائها عرضة للتلف والفساد ، أضف إلى ذلك أنه في حالة وجود نظام جيد للتسويق يمكن حفظ المنتج لفترة طويلة وتحسين عمليات التداول فيما بين العملاء وتقنين وحدات القياس وبذلك يتم توسيع نطاق السوق ومساهمته الفعالة في عمليات التصدير للخارج . (٢٤)

٤- الإنتاج القابل للتلف والفساد :

إن منتجات الألبان والخضروات ، والفواكه يمكن بيعها في المتاجر وأسواق القرى والمدن الأسبوعية وخاصة تلك المنتجات التي يسهل تداولها بسرعة دون تلف كالإنتاج الداجني ، وعادة ما يقوم الفلاح ببيع إنتاجه القابل للتلف مباشرة للتاجر البسيط أو للمستهلك العادي ويعتمد السعر الذي تشتري به هذه المنتجات بشكل كبير على نظام المقايضة أو المبادلة ، وفي الغالب يصبح الفلاح تحت رحمة المشتري لأن كمية البضائع التي يعرضها الفلاح صغيرة جداً ومتواضعة تجعل من المشتري صاحب الكلمة العليا من خلال إصراره على عدم شراء كميات غير محددة أو كميات كبيرة إلا في حالة عروض السعر الأقل للشراء . (٢٥)

٥- العلاقة بين السكان والإنتاج :

إن الزيادة السكانية المرتفعة والسريعة في مصر جعلت الحكومة تأخذ زمام المبادرة نحو إيجاد وسائل لزيادة الإنتاج ، وقد ازداد عدد السكان بنسبة ٩٧% خلال السنوات الخمسين الأخيرة في حين أن زيادة الأراضي الزراعية في البلاد لم تتعد ١٢% من المساحة الكلية المزروعة في مقابل زيادة عدد السكان (٢٦)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- العوامل المرتبطة بالإنتاج :

تعتبر مصر من البلدان الصالحة للتنمية الزراعية نظراً لظروفها المناخية الملائمة ، وفصول الزراعة الممتدة طوال العام ، والتربة الخصبة ، ووفرة مياه نهر النيل ، هذه المزايا جعلت من الزراعة أساساً للاقتصاد القومي لوجود نظام الري الدائم الذي ساعد على زراعة محصولين وأحياناً ثلاثة في العام في المناطق التي تتبع هذا النمط في الري والذي كان العامل الأول لقدرة عدد كبير من السكان على العيش على جزء صغير من الأراضي الصالحة للزراعة ونتيجة لمجهودات الحكومة خلال المائة سنة الماضية تحررت مصر من نظام ري الحياض وخفضت أخطار الفيضانات من خلال نظام لبناء السدود والقناطر ، والذي كان في ظله يزرع محصول واحد فقط على مدار العام والذي حل محله نظام الري الدائم في معظم المناطق والتي بلغت نحو ٨٠% من الأراضي المزروعة في مصر (١٧) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٣) : الصادرات الزراعية عام ١٩٤٨ *

المنتج	الكمية مقدرة بالطن	القيمة بالجنية المصري	النسبة المئوية لمجموع الصادرات
القطن الخام	٣٤٤,٥٣٢	١١٣,٣٢٦,٦٦٠	٨٠,٥
الأرز	٣٤٤,٦٧٠	١٦,٦٣,٦٣٠	١١,٤
البصل	١٠٦,٢٧٥	١,٦١٤,٦٧٢	١,١
البطاطس	٢٦,٣٣٤	٧٥٧,٥٨٨	٠,٥
زيت بذرة القطن	٤,٨٩٣	٤٠٣,٥٨٢	٠,٣
الكتان الخام	٢,٠٩٠	٣٦٢,٢١٩	٠,٣
علف بذرة القطن (الكسب)	١٩,٨٤٩	٣٢٧,٤٦٤	٠,٢
النخالة المتخلفة عن الطحن	١٤,٤١٠	٢٠٨,٧٢٢	٠,١
المجموع		١٣٣,٠٦٤,٥٣٧	٩٤,٥

مجموع الصادرات لعام ١٩٤٨ = ١٤٠,٧٤٠,٧٠٠ جنيها مصريا

* Department of state office, The problem of Agrarian Reform, op. cit, p. 5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع ذلك فإن استخدام الري الدائم منع التجديد السنوي لإخصاب التربة بسبب عدم ورود الطمي مع مياه الفيضان ، وبناءً عليه كان على مصر زيادة استخدام المخصبات من أجل الحفاظ على معدلات الإنتاج العالية ، ولا يضطر الفلاحون إلى ترك أراضيهم بوراً ، وقد عرفوا مدى الحاجة إلى المخصبات الصناعية وخاصة المخصبات النيتروجية التي تستورد من الخارج في صورة ملح البارود أو نترات شيلي ، ولذلك فإنه مع توقف الاستيراد أثناء سنوات الحرب العالمية الثانية وتوقف الدعم والتموين انخفض مستوى الإنتاج الزراعي ، لأن خصوبة التربة تؤدي إلى استمرار زراعة المحاصيل الرئيسية مثل القطن في الوجه البحري والذرة الرفيعة في الوجه القبلي مع توافر القوى العاملة الرخيصة التي لا تحتاج إلى العمل بالميكنة . (٢٨)

٧- استغلال الأراضي الصالحة للزراعة :

يوضح جدول (٥) استغلال الأرض في عام ١٩٤٨ فيتحدد اختيار المحاصيل المزروعة عادة ليس عن طريق الفلاح الصغير ولكن عن طريق ملاك الأراضي الكبار أو عن طريق الحكومة ، ومن هذا المنطلق نجد أن القطن هو المحصول الرئيسي الذي يجلب للبلاد سعراً كبيراً في السوق العالمي فيتم زراعة أغلب مساحة الأراضي الزراعية بهذا المحصول كل عام ، ولا توجد في البلاد منطقة قابلة للزراعة لم تستغل بعد .

٨- إمكانية زيادة المساحات المنزرعة والإنتاج :

يمكن زيادة المساحة المنزرعة في مصر بنحو ١,٣٤٩ مليون فدان . إن استصلاح هذا القدر من الأرض سوف يتضمن عمليات مكلفة مثل تصريف الأملاح الزائدة أو بناء عدة سدود ويمكن زراعة نحو أكثر من مليون فدان بقليل من المحاصيل في مصر العليا والتي يمكن أن تضاف للمساحة الزراعية إذا ما تحول ري الحياض إلى ري دائم وبحيث يصبح الحد الأقصى من الأراضي القابلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للزراعة يصل إلى نحو ٣ مليون فدان ، ولكن مثل هذه التقديرات مشروطة بالمشروعات المكلفة وطويلة المدى مثل مشروع ري منخفض القطارة .

ومن المشكوك فيه مدى فائدة ميكنة الزراعة المصرية وهل ستؤدي إلى زيادة إنتاج كل وحدة زراعة بصورة ملحوظة ما دامت قد زرعت من قبل بصورة مكثفة بالطرق التقليدية على اعتبار أن إنتاج القطن والقمح هو الأعلى مستوى إنتاجاً في العالم ، وعلى الرغم من بعض المناطق التي زرعت بالطرق التقليدية كان إنتاجها مرتفعاً عالمياً آنذاك إلا أن نظام الميكنة الزراعية في عام ١٩٥٠ أدى إلى زيادة واضحة في الإنتاج الزراعي .

إن استبدال الآلات بالقوى البشرية لن يكون مكلفاً فحسب ولكنه سوف يعمل بصورة خطيرة على تمزق اقتصاد الدولة والتي فيها يفوق التمويل بالطاقة والقوى العاملة الطلب بالإضافة إلى ذلك نجد أن المحراث المصري البسيط والذي يخدش سطح التربة من المفروض أن يكون أكثر ملاءمة للمنطقة من أدوات الحرث العميق المتطورة فمشكلة الفلاح في وادي النيل هي الحفاظ على التربة من الجفاف والتيبس ولكن مع استخدام الآلات مع القوى البشرية ومع زيادة أسعار المنتجات الزراعية لم تصبح هناك مشكلة تكلفة أضف إلى ذلك أن القوى العاملة الزراعية الفائضة عن الحاجة تحولت إلى أنشطة أخرى تجارية وصناعية[٢٩] .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٤) أهم الواردات الزراعية لعام ١٩٤٨ *

المنتج	القيمة بالجنيه المصري	النسبة المئوية لمجموع الواردات
الأسمدة الكيماوية	٧,٩٣٥,٩٨٢	٤,٦
شراب الشاي وما شابهه	٤,٨٧٣,٣١٠	٢,٨
البن (الخام)	١,١٦٦,٦٠٢	٠,٧
القمح	١٢,٦١٥,٣٩٨	٧,٣
المجموع	٢٤,٦٧١,٥٩٢	١٦,٠
مجموع الواردات	١٧٢,٨٩٧,٦١٤	

* Department of state office, The problem of Agrarian Reform, op. cit, p. 3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩- الأعباء الضريبية على الزراعة :

ساهمت الضرائب المباشرة على طبقة الفلاحين والمزارعين بمورد ضئيل في الدخل القومي للدولة ، أما ضريبة الأراضي التي تجمع من الملاك فكانت أكثر إسهاماً في الدخل القومي حيث بلغ مجموع الضرائب في السنة المالية ١٩٤٥/٤٤ مبلغ ٤,٦٥١,٥٤١ جنيه من الدخل القومي البالغ ٨٨,٣٥٣,٦٢٢ جنيهاً مصرياً ، وشكلت ضريبة الأراضي نحو ٥,٣% من الضرائب العامة للدولة ، أما في عام ١٩٣٩/٣٨ فكانت تمثل نحو ١٢,٩% من تلك الضرائب العامة . وفي الميزانية المقدرة لعام ١٩٤٩/٤٨ فكان من المتوقع أن تساهم بنحو ٣% فقط من إجمالي الضرائب وتحدد ضرائب الأراضي طبقاً للقيمة الايجارية المقدرة على الأرض ولم يزد معدل هذه الضرائب منذ عام ١٩٣٩ وحتى عام ١٩٤٩ رغم ارتفاع تكاليف المعيشة خلال هذه الفترة فبعد ما كان متوسط إيجار الفدان عام ١٩٣٩ سبعة جنيهات للفدان بلغ أربعة وعشرون جنيهاً في عام ١٩٤٩/١٩٤٨ وزادت دخول بعض الطبقات ، ومن هنا يتضح أن معدل ضريبة الأرض كانت لا تساير معدل الدخل الكلي للأفراد وسجل هذا المعدل نقصاً واضحاً خلال فترة عشر سنوات ، بالإضافة إلى أن الدولة لم تتمكن من تحصيل جميع الضرائب المقررة وسجلت نقصاً واضحاً بعد عام ١٩٤٢ ، ففي عام ١٩٤٤ تمكنت الأجهزة الحكومية من تحصيل مبلغ ٤,٦ مليون جنية فقط من إجمالي الضرائب الكلية المقدرة بـ ٥,٤ مليون جنيه نظراً لأحوال البلاد غير المستقرة خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ، وفي عام ١٩٤٩ صدر قانون تعديل ضريبة الأرض لتتلائم مع الظروف الجديدة وارتفاع الأسعار والفعالية الواجبة في عملية التحصيل حيث تم تحديد ضريبة الأراضي بـ ١٤% من القيمة الايجارية السنوية المربوطة على الفدان الواحد مما أدى إلى معارضة كبار الملاك لهذا القانون [٣٠] .

وطبقاً للجدول رقم (٥) والأرقام الواردة به عن متوسط ضريبة الأرض المقدرة لعام ١٩٤٥ والتي تقسم الكم الكلي للضرائب المقدرة إلى مجموعات وفقاً لكم الضرائب التي يدفعها كل فرد من الملاك ؛ ويقسم الملاك دافعي الضرائب إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجموعتين : الأولى أولئك الذين يقل متوسط أملاكهم عن ثلاثة فدادين من الملاك الصغار ، والثانية يبلغ متوسط أملاكهم أكثر من سبعة أفدنة ويعتبرون من الملاك الكبار ، وهذا التقسيم أدى إلى بعض الفوارق الطفيفة في متوسط الضريبة لكل فدان ، وتبدو هذه النسبة عالية لأولئك الذين تتراوح ملكياتهم ما بين ½ ، ٣ فدادين ، وأوضحت الدراسة أن السبب في هذا التفاوت أن أصحاب الملكيات الصغيرة عددهم أكبر وبالتالي يتطلب جمع الضرائب منهم مجهوداً إدارياً أكثر من غيرهم من الملاك ، حيث يمتلكون هؤلاء حوالي ٣٥,٤% من إجمالي الأراضي الزراعية ويساهمون بـــ ٣٦,٧% من إجمالي الضرائب على الأراضي ، أما كبار الملاك فإنهم يدفعون ٦٣,٣% من الضرائب عن ٦٤,٦ % من إجمالي الأراضي الزراعية[٣١] وبذلك تحمل المالك الصغير متوسط ضريبة على كل فدان أعلى مما تحمله المالك الكبير .

والدراسة تشير إلى أن تحديد القيمة الايجارية للفدان كان ضئيلاً مما أدى إلى انخفاض الضرائب المقدرة على الأرض ، مع زيادة في الأسعار تحملها صغار الملاك أكثر من غيرهم ولكن مع نهاية الأربعينيات زادت أسعار المنتجات الزراعية في حين ظلت القيمة الايجارية لأراضيهم كما كانت من قبل وبالتالي لم ترتفع تقديرات الضريبة على الأرض .

وبالإضافة إلى ضريبة الأرض تأثر المجتمع الزراعي أيضاً بعدة ضرائب هي ضريبة التمغة ، وضريبة المباني ، وضرائب البضائع المفروضة على الكيروسين ، والسكر ، والقهوة ، والدخان ، وتلك المفروضة على تصدير القطن ، إلى جانب الضرائب المحلية المفروضة لأعمال النفع العام ولتحسين الخدمات (رغم عدم تولي الحكومة هذه المهام الخدمية بجدية) والضريبة الأخيرة تقدر بنسبة محددة من ضريبة الأرض تصل لنحو ٨% - ١١% طبقاً لكل مديرية وحجم النشاط الزراعي بها بالإضافة إلى ضريبة الدخل العام (الإيراد العام) التي تعفي أصحاب الدخول الأقل من ألف جنيه مصري والتي لم يتأثر بها الفلاحون الصغار على عكس كبار الملاك لزيادة دخولهم السنوية [٣٢] .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الأوضاع الاقتصادية
والعلاقة بين الملاك والمستأجرين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوضع القانوني لصغار الفلاحين والمعدمين

إذا كان الفلاح المصري وأجير الأرض في الريف قد حصل على حقوقه القانونية من مالكي الأرض ومستأجريها ، فلم يعد مضطراً أو مجبراً للعمل في الأرض وفقاً لرغبة المالك وإلزامه له لأن القوانين كانت ستحميه حينئذ ، ولكن الواقع الفعلي في تلك الفترة كان مختلفاً لأن القوانين السائدة لم تكن لتحمي هذه الفئة الضعيفة .

وعلى الرغم من أن تلك الفئة كانت محدودة المدارك والوعي نظراً لافتقارها للتعليم ، فقد حاولت الحكومة تقديم بعض الحماية غير الكافية لهم ، من تلك القوانين التي أقرتها الحكومة منذ أواخر القرن التاسع عشر تجريم استخدام السياط (الكرابيج) ، كما نظمت فترات جمع الضرائب ، وإعفاء المالك صاحب الخمسة أفدنة وقدر معين من الآلات من الحجز عليها بسبب التأخر في سداد ما عليه من ديون للحكومة وهو ما عرف بـــ "قانون الخمسة فدادين" كما ألغيت بعض الضرائب مثل "ضرائب النخيل" و "ضريبة الغفير" . وتدخلت الحكومة كذلك في تنظيم حقوق مقرضي الأموال (الدائنين) ، وقامت بتشييد شون القطن وأسواقه التي تشرف عليها حيث يمكن اختبار الأوزان بدقة ، وجعل التعليم إلزامياً للأطفال الذين تتراوح أعمارهم فيما بين ٧ – ١٢ سنة .

وعلى الرغم من منع الحكومة لاستخدام القوة والتعسف في جمع العمال لأعمال المنافع العامة "السخرة" منذ سنة ١٨٩٣م ، إلا أنه في أوقات الضرورة وبخاصة في سني الحربين العالميتين جمع الفلاحون عنوة للمعاونة في أعمال مشابهة مثل إصلاح الجسور التي هدمها الفيضان وإعادتها لحالتها الطبيعية ، أو لحماية المحاصيل من الآفات والأمراض الزراعية أوقات الخطر . وكان من الضروري وبحكم القانون أن تدفع الحكومة لهم مقابلاً مادياً نظير أعمالهم ، ولكن في الواقع كان هذا الأجر اسمياً أو وهمياً وليس له وجود على الإطلاق . كما أن العقود المبرمة بين المالك والفلاح المستأجر كانت أشبه بعقود الإذعان للمستأجر ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شفهية في أغلب الأحيان يحق للمؤجر إلغاؤها متى يشاء دون معقب عليه من سلطان أو قانون يحمي الطرف الضعيف [٣٣] .

أما فيما يتعلق بأوضاع العمال الزراعيين فلم يكن هناك تشريع ينظم لهم ساعات العمل ويقدم لهم حداً أدنى من الأجر ، أو يسمح لهم بالحصول على أجازه مدفوعة الأجر . وقد استبعدت قوانين العمل هذه الفئة من طبقة العمال باستثناء مديريتي قنا وأسوان اللتين حددتا حد أدنى من الأجر للعمال الزراعيين ، مع مطالبة مالكي مائتي فدان فأكثر تقديم وجبة يومية بسعر مخفض لهم ، على أن النساء والأطفال من العمال الزراعيين لم تشملهم أية حماية قانونية . وفي دوائر العمل الكبيرة لدى كبار الملاك كان العمال يقسمون إلى مجموعات وفرق تعمل تحت إمرة "ملاحظ عمال" أو "خولي" يحتل مكانة مقربة لدى المالك تمكنه من استغلال هؤلاء العمال واستقطاع جزء من عرقهم وأجورهم لصالحه .

وفي داخل هذه الاقطاعات والدوائر المتسعة يعيش عمال اليومية ، والفلاحين المستأجرين ، والشركاء ، والمعدمين في عزب صغيرة يمتلكها كبار الملاك بكل ما عليها من دور متواضعة سيئة ومواشي وأدوات [٣٤] .

وقد تعالت أصوات النواب الداعين إلى الإصلاح الاجتماعي باعتباره جزءاً متمماً للإصلاح الزراعي الشامل بتشكيل لجنة حكومية تضم أعضاء من مجلس النواب والشيوخ لتقديم تقرير شامل للبرلمان بما تراه من وسائل الإصلاح والعلاج الناجح لأحوال الفلاح المصري البسيط ، بما في ذلك من تحديد ساعات للعمل للعمال الزراعيين في مقابل أجر محدد ومعقول [٣٥] .

وفي ظل هذا الوضع السيئ نجد هذه الطبقة لا تتمتع إلا باستقلال وحماية ضئيلة جداً أمام الاستغلال الواضح لهم ، والجور الواقع عليهم ، فليست منازلهم فقط هي التي يمتلكها صاحب الأرض ، ولكن أدواتهم وآلاتهم ومخازنهم وحيواناتهم هي ملك له . وفي حالة رهن المالك لجزء من أرضه والحجز عليها حين عجزه عن السداد من جانب الدائنين فربما قام بطرد الفلاحين القائمين عليها ولو كانوا قد عاشوا عليها عشرات السنين ، وبذلك يتحولون لمعدمين وأجراء ، أو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مهاجرين للمدينة للبحث عن لقمة العيش ليزداد جيش العاطلين في المدن المصرية.

وإزاء هذا الوضع فقد أصدر البرلمان مشروع القانون رقم (١١٨) في ١٠ أغسطس ١٩٥٠م الذي يلزم كبار الملاك من مالكي الإقطاعات الكبيرة بما عليها من عزب وكفور الالتزام بإنشاء بيوت صحية متواضعة لهؤلاء الفلاحين من المزارعين والعمال [٣٦] لتحقيق اعتبارات الصالح العام وتوفير ظروف اجتماعية إنسانية على الأقل لهم [٣٧] . وقد قدرت وزارة الشئون الاجتماعية أن حوالي ٢٠ – ٢٥% من العمال الزراعيين وصغار الفلاحين سوف يستفيدون منه ، كما نص القانون على أنه يتعين مستقبلاً استشارة مجالس المديريات حال الشروع في بناء قرى نموذجية لتحقيق أهداف القانون [٣٨] ، للإشراف على تنفيذ المباني المقترحة بمواصفات صحية وهندسية حددها القانون مثل وسائل إمدادها بمياه الشرب النقية، وأدوات الإسعافات الأولية ، والأماكن اللازمة لشرب المواشي ، والأماكن الخاصة بتخزين الوقود من عيدان ومخلفات المحاصيل مع الالتزام بتفاصيل هندسية محددة لبناء أماكن نظيفة ومصممة لمعيشة الآدميين . كما أوجب القانون إعادة تعديل وتحسين مواصفات البناء وتخطيط القرية في إطار عام يتميز بالاتساق بين أحيائه وشوارعه .

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف حاولت الحكومة مد يد العون من مساعدات مالية وفنية لكبار الملاك بغية تحقيق التطبيق العملي لهذه الخطط الإصلاحية [٣٩]. على أن كبار الملاك تجاهلوا أو تباطأوا في تنفيذ هذا القانون باستثناء بعضهم ممن يؤمنون بفكرة الإصلاح وخاصة في الوجه البحري ، عندما قام "المغازي باشا" داخل إقطاعه بعزب "بسنتواي" [٤٠] بمركز المحمودية بمديرية البحيرة بإنشاء مجموعة لا بأس بها من المنازل الصغيرة العصرية والتي تقترب من مواصفاتها بتلك التي تنشأ بالمدن المزودة بدورات المياه ، كما أنشأ محطة لتنقية المياه ، ووحدة صحية أقرب إلى المستشفيات الصغيرة ، وعدة حمامات صحية [٤١] . كما تولت وزارة الشئون الاجتماعية إجراء دراسة شاملة لإعداد خطة عصرية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للإسكان في الريف المصري . والأحياء الشعبية في المدن ، وأشارت الخطة المقترحة آنذاك إلى ضرورة بناء مائة ألف منزل سنوياً ذات مواصفات هندسية وصحية في المناطق الريفية ، وعلى مساحات الأراضي الخاضعة لملكية الدولة إن أمكن ذلك ، وعلى أن يتم تنفيذ هذا المشروع بتمويل حكومي يخصص لوزارة الشئون لتنفيذ هذا المشروع الإصلاحي الذي كان يضفي على مشروع الإصلاح الزراعي الصفة والملامح الاجتماعية وهي أهم سمات ذلك المشروع الإصلاحي .

وقد قيل آنذاك (١٩٥٠) إن وزارة الشئون الاجتماعية بصدد تقديم مشروع إصلاحي آخر جعلته في مقدمة اهتماماتها منذ سنوات سابقة مضت يتضمن رفع الحد الأدنى لأجور العمال الزراعيين ، ووضع حد أقصى لإيجارات الأراضي الزراعية من خلال لجنة تشكل لهذا الغرض مكونة من ممثلين لكبار الملاك ، ومندوبين من وزارتي الزراعة والشئون الاجتماعية ، مع عدم الاكتراث بتمثيل العمال الزراعيين ضمن أعضاء اللجنة لعدم إمكانية اختيار ممثلين عنهم [٤٢] .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان لحيازة الأرض في مصر قبل عام ١٩٥٢ مكانة عالية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية نظراً لتقديس المصريين لأهمية الأرض ، والفائدة المرجوة منها ، وقيمة الإيجار العالية التي يدفعها المؤجرون لأصحاب الأرض . ومع ذلك فإن عدد الفلاحين القادرين على حيازتها بما لديهم من أموال تجعلهم راغبين في امتلاك أراض جديدة ويعيشون بها حياة ميسورة ، عددهم قليل جداً بالنسبة لعدد سكان البلاد كلها .

فقد كانت غالبية أهل الريف من عمال اليومية المعدمين وهم يعرفون في ريفهم بـــ " التملية " ؛ يحصلون في مقابل عملهم المضني طوال ساعات النهار على أجر زهيد ومحدد نقداً كان أم عيناً ، ولكنهم كانوا يفضلون الأجر النقدي رغم أن الأمر لم يكن باختيارهم ، وعملهم موسمي في الغالب أو لفترة محدودة من خلال مقاول " الأنفار " أو " المتعهد " أو " الناظر " والذي يحصل على نسبة من أجورهم التي يدفعها لهم صاحب الأرض (٤٣) .

وانخفضت أجورهم بشكل يثير الشفقة بعد أحداث الحرب العالمية الثانية، فلم تعد تفي بضروريات الحياة مع ارتفاع أسعار الحاجيات والسلع ارتفاعاً فاحشاً (٤٤) ولهذا نادى الكثيرون بحتمية الإصلاح ، وطالبوا الدولة بالكف عن الإسراف في الأموال العامة ، وأن يكف الأغنياء وهم كثيرون عن الإسراف في أموالهم الخاصة ؛ فليس إلى الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي من سبيل إلا إذا وجدت الأداة السياسية الصالحة التي تستطيع النهوض بالأعباء وإنقاذ المجتمع من مشكلاته وإقالته من عثرته ، وصار من حق كل مصري محتاج يشكو من الجوع والعري أن يرد عنه ما يشكو منه ، وهو حق مقرر له على الدولة إذا ما وجدت في خزائنها ما يمكنها من ذلك ؛ فإن لم تسعفها خزائنها فمن الحق أن تسلك الطريق الذي سلكه الخليفة الراشد " عمر بن الخطاب " فتفرض على القادرين رعاية العاجزين . وكان من الواجب أن يعلم أولو الأمر ويعلم الموسرون من أبناء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوطن أن التصدق بالمال خير في أوقات الرخاء والدعة واللين ، فإذا ما اشتد الشدة وأزمت الأزمة ، وألم الوباء ، فالتصدق واجب يفرضه العدل ، فإن لم ينهض به الأفراد من تلقاء أنفسهم وجب على الدولة أن تأخذهم به أخذا ، فتأخذ من الأغنياء لتعطي الفقراء والمحتاجين حتى لا يبقى بين الأخوة في الوطن جائع أو محروم ، ويجب على الدولة أن تقوم على هذا الأمر كله بسلطان القانون [٤٥] .

أما الفلاح " الشريك " وهو المشارك لصاحب الأرض أو المالك وغالبا ما يكون هذا الفلاح من المعدمين ؛ فإنه يحصل على نسبة من المحصول المنتج نظير عمله وزراعته للمحصول بعدما يمده المالك بالبذور والسماد ويتولى دفع ضريبة الأرض ، أما " الشريك " فإنه يتولى زراعة الأرض وتقديم اليد العاملة من أسرته أو غيرها مما يلزم الزراعة في مقابل تقسيم المحصول مع المالك ، ويختلف القدر الذي يحصل عليه " الشريك " وفقاً لنوع المحصول وخصوبة الأرض وإنتاجها ، وعموماً فإن القدر الذي يحصل عليه كان دائماً اقل من نصيب المالك وفي جميع الأحوال بعد ارتفاع قيمة إيجارات الأرض بسرعة كبيرة منذ الحرب العالمية الثانية – (جدول ٦) . وهذه الزيادة في الإيجارات لم يستفد منها الفلاح "الشريك" مما أدى إلى اضمحلال وسوء مركزه ومكانته الاقتصادية والاجتماعية [٤٦] .

وخضع الفلاحون المشاركون والمعدمون منهم خضوعاً تاماً لعسف كثير من كبار الملاك وأثرياء المزارعين ، ولذلك صارت حالتهم الاقتصادية والاجتماعية إلى البؤس والفقر عن غيرهم من الطبقات الأخرى ، وعم الظلم الاجتماعي الفقر والجهل أنحاء لريف ، وعاش الغالبية حياة الكفاف مع وقوع أولئك المعدمون تحت أبشع أنواع التسلط والاستغلال في عزب كبار الملاك وأصحاب النفوذ التي بلغت (٦٣٣٠) عزبة تقع داخل نطاق مليون ومائتي ألف فدان وهو ما يعادل نحو ٢٠% من إجمالي أرض مصر الزراعية [٤٧] .

وازدادت الهوة اتساعاً بين هؤلاء الأغنياء والفقراء اتساعاً كبيراً منذ سنوات الحرب العالمية الثانية فازداد عدد أصحاب الملايين ، وازدادت ودائعهم في البنوك المصرية والأجنبية ، ولم يصاحب التضخم المالي وما استتبعه من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غلاء في الأسعار ارتفاع في أجور العمال من الفلاحين وغيرهم . وقد أرجع الكثير من المختصين تدهور الإنتاج الزراعي والصناعي في مصر على السواء إلى إهمال أحوال الفلاح والعامل ، وانتشار الجهل والأمية والمرض بين هاتين الفئتين اللتين تشكلان عماد القوى البشرية المصرية (٤٨) .

ومع ذلك فإن صغار الفلاحين والمعدمين وهم أكثر الناس حاجة إلى تطبيق نظام للإصلاح الزراعي الشامل ، وعليهم واجب الدفاع المستميت لإخراجه إلى حيز الوجود لم يكونوا بقادرين على تغيير ذلك الواقع المؤلم الذي يعيشونه ، بل ارتضوا مرغمين حياة الفقر واستعذبوه دون أن يدفعهم إحساسهم وشعورهم بالظلم لتغيير هذا الواقع ، ولذلك ارتفعت كثير من الأصوات المختلفة لتنادي بإقرار مبدأ الإصلاح الزراعي كبداية حقيقية للإصلاح الاجتماعي في الريف المصري (٤٩) .

ولم تكن الأفكار الداعية للإصلاح الزراعي لتقتصر على المطالبة بتحديد الملكية الزراعية بل طالبت أيضاً بالإصلاح الاجتماعي وتحسين أحوال أهل الريف ورفع مستوى معيشتهم . وقد تعددت المشروعات والاقتراحات التي تنادي بالإصلاح وضاعت هذه النداءات سدى وتحطمت أحلام أصحابها على صخرة أصحاب النفوذ والمصالح حتى أن الصحف كانت تنشر بين الحين والآخر النداءات الإنسانية لأهل الخير وطلبات الصدقات للمحتاجين (٥٠) . وظلت الصحافة المصرية المعارضة وبالتحديد صحف الحزب الاشتراكي (مصر الفتاة) تواصل هجماتها على الحكومات المتتالية وتظهر سوءاتها ، وعلى القصر وحاشيته الفاسدة ، ولم تسلم حكومة الأغلبية الوفدية التي تولت الحكم عام ١٩٥٠م من تلك الهجمات وحتى قيام حريق القاهرة (٢٦ يناير ١٩٥٢) والذي نتج عنه إقالة حكومة الوفد (٥١) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقة بين المالك والمستأجر

إن قضية تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر ليست ببعيدة عن فكر الإصلاح الزراعي المقترن بالإصلاح الاجتماعي لأبناء الريف المصري ، على الرغم من أن تنظيم هذه العلاقة لا يمثل السبيل الأوحد لعملية الإصلاح ، وأن من ينادي بتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر باعتبارها الدعامة الرئيسية للإصلاح "إنما ينظر إلى الموضوع من ناحية واحدة ....." ولكن يجب دراسة أحوال البلاد المالية والاقتصادية دراسة تامة حتى يمكن المضي في طريق الإصلاح ، فربما ارتفعت قيمة الإيجارات ارتفاعاً فاحشاً في بعض الجهات من ريف البلاد على العكس في جهات أخرى [٥٢] .

وكانت قطاعات كبيرة من الريفيين ضمن شرائح عمال اليومية والفلاحين المستأجرين أو الشركاء [٥٣] الذين يستأجرون قطعاً من أراضي كبار الملاك ويدفعون عنها الضرائب ، ويعتمد دخل هؤلاء المستأجرين من صغار الزراع على قدر ما يتحصلون عليه من المحصول وهو في الغالب لا يفي باحتياجاتهم الضرورية بعدما ارتفعت قيمة إيجارات الأرض بسرعة واضحة منذ الحرب العالمية الثانية [٥٤] ، فقد زادت الإيجارات بنحو ١٣٧,٥% خلال الفترة من ١٩٣٨ – ١٩٤٥م كما ارتفعت أسعار المحاصيل الزراعية بنحو ١٢٨% خلال تلك الفترة ، وهذه الزيادة في الإيجارات والأسعار لم يستفد منها إلا كبار الملاك وعلى حساب المستأجرين وحالتهم المعيشية [٥٥] . فقد كان هؤلاء الملاك الكبار يؤجرون جزءاً من أراضيهم لصغار الملاك فيزرعونها أو يؤجرونها بدورهم من الباطن للفلاحين الصغار بقيمة ايجارية مرتفعة للغاية تعادل نحو قيمة المحصول عادة بل أكثر [٥٦] . وقد تفنن بعض كبار الملاك في استغلال صغار الفلاحين بفرض إيجارات مرتفعة عليهم ، وقد يحصلون على عقود موقعة على بياض منهم ، أو يؤجرون أراضيهم دون عقود البتة ، أو يتركون قيمة الإيجار معلقة حتى يتم جني المحصول فيقدرون هذه القيمة بما يزيد ويستغرق قيمة المنتج من المحصول بل ويتعداه فيخرج الفلاح البسيط ومع نهاية الفصل المحصولي ولا غنيمة أو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مكسب لديه من نتاج عمله من المؤن أو المال ، بل إن كثير من أبناء هؤلاء الريفيين في عام ١٩٤٥ تعطلوا عن العمل في جني محصول القطن – ثروة البلاد الرئيسية – لافتقارهم إلى الثياب التي تحمي أجسادهم ويجمعون فيها القطن ، بل إنه في صعيد مصر قام بعض الملاك بتسلم حصتهم من الأسمدة المخصصة للأراضي المؤجرة وبيعها لزراع الفاكهة والقصب (٥٧) .

ولهذا فقد شكلت وزارة الشئون الاجتماعية إحدى اللجان لبحث مشكلة العلاقة بين المالك والمستأجر مستندة إلى ذلك التقرير الذي عرض في مجلس النواب عام ١٩٣٣م وقدمه النائب خليل إبراهيم عبد العال لتخفيض إيجارات الأطيان الزراعية عن سنة ١٩٣١ – ١٩٣٢ الزراعية ، والذي نص في مادته الأولى على إعفاء المستأجر أو المستأجر من الباطن للأراضي المزروعة بالقطن من سداد ٣٠% من قيمة الإيجار عن هذه السنة ، مع إعفاء الأراضي المنزرعة بمحصول غير القطن من سداد ١٠% من قيمة الإيجار (٥٨) حيث كان الهدف من إصدار هذا القانون هو الحد من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ – ١٩٣٠م التي صار تأثيرها السلبي ملموساً على أبناء الريف المصري من المزارعيين والمستأجرين وحتى انتهاء الحرب العالمية الثانية حينما أصبح الفلاح المستأجر غير قادر على سداد قيمة إيجار الأرض ، والوفاء بما هو مكلف به لرعاية أسرته فلم يتمكن من ادخار أردب من القمح ليقوم ببيعه في السوق السوداء ، بعدما ارتفعت الأسعار في عام ١٩٤٦ حتى بلغ سعر الأردب ثلاثة جنيهات ، وبلغ سعر أردب الذرة ١٨٠ قرشا ، والشعير ١٥٠ قرشا ، ونتيجة لهذا العجز عن توفير متطلبات لقمة العيش ، اضطر إلى تكليف أفراد أسرته للعمل بأجور زهيدة لدى القادرين ، وحرمانهم من الضروريات الحياتية لسداد ما عليه من ديون (٥٩) . على أن اللجنة التي شكلتها وزارة الشئون الاجتماعية لبحث المشكلة لم تبت في الأمر برأي قاطع يمكن أن يؤدي إلى ظهور مشروع تشريعي يعرض على البرلمان ، وبفرض أن مشروعاً من هذا القبيل قدم للمناقشة في البرلمان فسيجد الكثيرون ممن يعارضونه من أصحاب المصالح من كبار الملاك من النواب (٦٠) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هذا المنطلق الإنساني ظهرت الدعوة داخل البرلمان لإلزام الملاك المؤجرين بتحديد قيمة الإيجارات بما يتناسب والضريبة المفروضة على الأرض إنقاذاً للفلاح المستأجر من حالة الفقر والفاقه التي يعيشها خاصة وأن ٩٠% من عدد هؤلاء السكان من الفلاحين يحتاجون للرعاية الصحية أشد الحاجة [٦١] ، على الرغم من أن بعض النواب كانوا يرون أنه إذا كانت حالة الفلاح المصري في الريف تستوجب ضرورة الإصلاح لتحسين أحواله المعيشية ، فإن تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ليس هو السبيل الوحيد للإصلاح [٦٢] ، وكان هؤلاء يعبرون بصدق عن جوهر عملية الإصلاح الشامل .

ومن هذا المنطلق أكد النائب سيد أحمد مرعي داخل البرلمان على أن أمر إصلاح أحوال أهل الريف لا يتوقف فقط على تحديد قيمة الإيجارات بما يتناسب مع ضريبة الأطيان ، وإنما يتطلب الأمر كذلك تحديد العلاقة بشكل قانوني بين المالك والمستأجر [٦٣] كما رأى النائب أنه لكي تكتمل فكرة وروح الإصلاح الزراعي فلابد من تحديد قيمة الإيجارات الزراعية ذلك لأن نحو ٨٠% من أراضي مصر الزراعية تستزرع بنظام التأجير ، إذ أن المالك الكبير الذي يستحوذ على خمسة آلاف فدان – مثلاً – يرى أنه من مصلحته تأجيرها بالقيمة التي يحددها بنفسه في آخر العام الزراعي بغض النظر عن إمكانية ومصلحة المستأجر الصغير ومدى ما ينفقه من مصروفات على زراعة الأرض ، ونتيجة لذلك فإن الفلاح المستأجر – وهو صاحب الجهد الحقيقي – يظل يعيش في حالة من البؤس دون أن تتحسن مستوى معيشته [٦٤] . وقد برر النائب نفسه سبب ارتفاع قيمة الإيجارات بأن كبار الملاك يستأجرون أطيان التفاتيش الكبيرة من وزارة الأوقاف وغيرها بإيجارات مرتفعة مما يترتب عليه أن المستأجر من الباطن يستأجرها بدوره بقيمة ايجارية عالية ، وأكد النائب على "أننا لو حرصنا على تحسين العلاقة بين المالك والمستأجر لتحسنت بالتالي حالة الفلاح المادية وبالتالي حالته الصحية [٦٥] .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الرغم من أن خطاب العرش للملك فاروق في افتتاح الدورة البرلمانية (يناير ١٩٤٦) ورد فيه : "تعني حكومتي أشد العناية بتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين للأراضي الزراعية تحقيقاً للعدالة بين الفريقين" ، وأنها ستعمل على أن يتاح لأهل كل القرية امتلاك نصيب من زمامها إذا كان هذا الزمام في يد واحدة ، إلا أن كثير من نواب الشعب اتفقوا على أن أحوال الفلاح المصري لن تتحسن بإحدى وسائل وسبل الإصلاح الضرورية لعملية الإصلاح الشامل لترقية أحوال غالبية أبناء الوطن (٦٦) .

ولهذا بادر وزير الشئون الاجتماعية في وزارة إسماعيل صدقي (باشا) عام ١٩٤٦ (٦٧) بمشروع إصلاحي اشترك في إعداده النواب على الشيشيني (بك) ، محمد الدسوقي الفار ، والشيخ محمد خطاب (بك) ، وكان الرأي داخل البرلمان مجمعاً على استصدار تشريعين : أحدهما يقرر الحد الأدنى لأجور العمال الزراعيين ، والآخر للحد الأقصى لإيجار الفدان تبعاً للضريبة المفروضة عليه وتحديد أسعار الحاصلات الزراعية طبقاً لجودة الأطيان . وقد تعرض هذا المشروع كغيره لمعارضة من يتاجرون في الأراضي المؤجرة من خلال صفقات كبيرة لأراضي الأوقاف والدوائر الكبرى ثم يؤجرونها للمستأجرين المضطرين لذلك وبقيمة عالية تبدو عليها صفة الابتزاز لهؤلاء المستأجرين ، وكان مشروع القانون يهدف إلى حماية هؤلاء الضعفاء من جشع أولئك (التجار) ، ولم ير المشروع مانعاً من النص على تقنين الاتفاقات الودية بين الطرفين والتي "ترفرف عليها الرحمة بين المالك والمستأجر الضعيف" ما دامت هذه العلاقة تقع تحت سقف الحد الأدنى الذي يحدده مشروع هذا القانون (٦٨) .

وكانت روح هذا القانون قد طبقت بالفعل بين عدد كبير من كبار ملاك الوجه البحري تصل نسبتهم إلى نحو ٥٠ – ٦٠% حينما استعاضوا عن الإيجار النقدي في علاقاتهم مع مستأجريهم بتطبيق ما يعرف بنظام "الجعل" أو " الحصة " وهو حصول المستأجر على نسبة محددة سلفاً من المحصول ، وبذلك جعلوا من الفلاح المستأجر شريكاً لهم (٦٩) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولعل الكثير من الاصوات داخل البرلمان اجمعت على ضرورة ان ـــ
الحكومة خطوة متقدمة وشجاعة بتحديد قيمة الإيجارات على الأراضي الزراعية ، إذ حذر النائب إبراهيم بيومي مدكور من خطورة " الاضطراب الجماهيري " نتيجة الحرمان من كثير من الضروريات الملحة للمواطنين وأغلبهم من الفلاحين ، في نفس الوقت الذي يرى فيه هؤلاء بأعينهم تجمع ثروات طائلة وتكدس في الأموال لدى قلة من الناس (٧٠) .

وتطرق المشروع إلى الاقتراح بتنظيم إبرام عقود الإيجار بين الملاك والمستأجرين من الفلاحين ، فقد كان من المفترض أن يسجل نص العقد من نسختين طبق الأصل ليحتفظ كل طرف بنسخة تحت يده للرجوع إليها حال النزاع بينهما (٧١) ولكن النواب طالبوا بأن يحرر العقد من ثلاث نسخ يحدد فيها القيمة الايجارية طبقاً للضريبة المربوطة على الأطيان ؛ على أن يحتفظ المالك بنسخة لديه ، والأخرى لدى المستأجر ، أما النسخة الثالثة فتودع لدى تفتيش الزراعة المختص سنداً قانونياً ، بل طالب التشريع بتجريم التحاليل على زيادة قيمة الإيجار الواردة بالعقد (٧٢) .

لكن واقع الحال كان مختلفاً تماماً عما ينادى به نواب الإصلاح في البرلمان إذ لم يكن هناك أصلاً عقود مكتوبة بين المالك والمستأجر وهو الطرف الأضعف في هذه المعادلة ، وإذا ما حررت عقود فهي من نسخة واحدة فقط يحتفظ بها صاحب الأرض لديه ، وبذلك فهي صورة من صور " عقود الإذعان " التي لا تحمي الطرف الأضعف ، وغالباً ما كانت هناك اتفاقات شفهية غير مكتوبة أو مسجلة وملزمة للطرفين ، مما يسمح للمالك أن يلغيها بمفرده متى يشاء بصورة استبدادية ودون إلزامه بأي تعويض في حالة تعسفه مع المستأجر (٧٣) .

وكان بعض النواب قد طالبوا بتطبيق بعض الاقتراحات لحل المشكلة القائمة بين كبار الملاك وصغار المستأجرين ، من خلال حلول عملية تستطيع الحكومة تنفيذها على الفور بتأجير أراضي الأوقاف والأراضي المستصلحة التي تملكها مصلحة الأملاك الأميرية ؛ وكذلك الأراضي التابعة لها ؛ إلى صغار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٥) : متوسط الضرائب المقدرة على الأراضي الزراعية لعام ١٩٤٥ *

الضريبة المدفوعة من الملاك بالجنيه المصري	عدد الملاك	المساحة بالفدان	مقدار الضريبة بالجنيه المصري	متوسط الملكية للشخص الواحد بالفدان	متوسط الضريبة للفدان بالجنيه المصري	متوسط الضريبة للمالك الواحد بالجنيه المصري
أقل من ٠,٥ (½ فدان)	١,٣٤٢,٨٨٢	٤٧٥,٢٣٨	٣٩٦,٠٧٦	٠,٣٥	٠,٨٣	٠,٢٩
من ٠,٥ (½ فدان) إلى نحو فدان	٥١٢,٩٠٣	٣٨٩,٠٩٦	٣٧٩,٩٠٣	٠,٧٦	٠,٩٨	٠,٧٤
من ١ – أقل من ٢ فدان	٣٤١,٢٨٨	٥٢١,٧٢٧	٥١٥,٦٧٦	١,٥٣	٠,٩٩	١,٥١
من ٢ – أقل من ٥ أفدنة	٢٥٧,٥٦٩	٦٩٧,٣٢٧	٦٩٨,٩٤٢	٢,٧١	١,٠٠	٢,٧١
المجموع (صغار المالكين)	٢,٤٥٤,٦٤٥	٢,٠٨٣,٣٨٨	١,٩٩٠,٥٩٧	٠,٨٥	٠,٩٦	٠,٨١
من ٥ – أقل من ١٠ أفدنة	٨١,٢٢٥	٥٦١,٦١٠	٥٤٠,٩١٥	٦,٩٠	٠,٩٦	٦,٦٦
من ١٠ – أقل من ٥٠ فدان	٥٩,٠٧٨	١,٢١٥,٠٣٣	١,١٣٤,٨٨٤	٢٠,٥٧	٠,٩٣	١٩,٢١
من ٥٠ – أقل من ١٠٠ فدان	٦,٢٠٢	٤٦٠,٠٦٧	٤٢٥,٦٢٣	٧٤,١٨	٠,٩٣	٦٨,٦٣
من ١٠٠ – أقل من ٦٠٠ فدان	٤,٤٥١	١,٠١٩,٥٩٢	٩٠٤,٧٦٦	٢٢٩,٠٧	٠,٨٩	٢٠٣,٢٧
من ٦٠٠ – أقل من ١٥٠٠ فدان	٣٣١	٣٦١,٣٧٩	٢٩٩,٤٢٧	١,٠٩١,٦٦	٠,٨٣	٩٠٤,٦١
أعلى من ١٥٠٠ فدان	٤٦	١٨٦,٩٥٣	١٢٧,٣٧٧	٤,٠٦٤,٢٠	٠,٦٨	٢,٧٦٩,٠٧
المجموع الكلي لكبار الملاك	١٥١,٣٣٣	٣,٨٠٤,٦٣٤	٣,٤٣٢,٩٩٢	٢٥,١٤	٠,٩٥	٢٢,٦٩
المجموع الكلي	٢,٦٠٥,٩٧٨	٥,٨٨٨,٠٢٢	٥,٤٣٢,٥٨٩	٢,٢٦	٠,٩٢	٢,٠٨

الإحصاء مأخوذ عن التقرير السنوي لإحصاء عام ١٩٤٤ – ١٩٤٥

---

* Department of state office; The problem of Agrarian Reform, op. cit, p. 19.

www.manaraa.com

المستأجرين بدلاً من تأجيرها لكبار الملاك ؛ فليس من العدل أن " يغتني بعض الناس ليفتقر مجموع الشعب " إذ أن هؤلاء الأغنياء من كبار الملاك الذين يستأجرون هذه الأراضي عن طريق المزايدات ؛ يفرضون الإيجار الذي يرونه على صغار المستأجرين الذين لا يجدون مفراً من قبوله ولو أدى ذلك إلى بيع مواشيهم في سبيل تسديد ما عليهم من إيجارات في نهاية الأمر [٧٤] .

وتحطمت مساعي الإصلاح المتكررة في هذا الجانب الهام لأن بعض النواب طالبوا بألا تمس العلاقة الحالية بين المالك والمستأجر ، ونادوا بعدم الموافقة على أي تشريع يتعرض لهذه العلاقة ؛ لأن المالك في حاجة دائمة لأن يكون لديه زراع يتولون شئون أرضه ؛ ينفق عليهم ويشتري لهم المواشي ؛ "وكل كبار الملاك لهم ديون على الزراع العاملين لديهم" [٧٥] [هكذا] . ورغم الآراء المتعددة التي قيلت تحت قبة البرلمان بشأن إصلاح العلاقة بين المالك والمستأجر ؛ وهي آراء كثيرة ومتنوعة ؛ عما يجب فعله لرفع مستوى الفلاح المصري ؛ إلا أن هذه الأقوال لم تسفر عن شيء يذكر لحل هذه المشكلة [٧٦] .

الجدول رقم (٦) إيجارات الأرض ١٩٣٨/١٩٣٩ - ١٩٤٤/١٩٤٥م [*]

	١٩٣٨-١٩٣٩	١٩٤٢-١٩٤٣	١٩٤٣-١٩٤٤	١٩٤٤-١٩٤٥
متوسط الإيجارات المدفوع بالجنيه المصري للفدان	٨	١٥	١٨	١٩
نسبة الزيادة في المائة	---	٨٧	١٢٥	١٣٧

[*] Department of state office; The problem of Agrarian Reform, op. cit, p. 11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الزيادة السكانية
ومحاولات تحقيق الإصلاح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزيادة السكانية

كانت الزيادة السكانية الملحوظة منذ نهاية الأربعينيات من القرن الماضي ولا تزال حتى اليوم ؛ إحدى أخطر المشكلات الاجتماعية التي تستغرق جهود التنمية في البلاد ، وتفقدها الميزات الطبيعية للزراعة والتي حبتها الطبيعة إياها ، فالسكان يزدادون بسرعة فائقة تجاوز ما تغله الأرض وترتبط ارتباطاً مباشراً بعملية الإصلاح في الريف المصري . كما أن إعادة توزيع الكثافة السكانية على أرض مصر بهدف الاستغلال الأكثر فعالية للأرض لن يكون ذا قيمة كبيرة ما دامت كل المناطق الزراعية يعيش عليها نسبة عالية من السكان ، في نفس الوقت الذي نجد فيه أنه كان من الممكن فنياً استصلاح حوالي ١,٥ مليون فدان من خلال استخدام أساليب متقدمة للصرف الزراعي وتخليص الأرض من الأملاح الزائدة ، وتشييد السدود الضخمة ، مع التحول إلى الري الدائم في المناطق التي لا يزال يستخدم فيها ري الحياض (الفيضان) ، ومع ذلك فإن هذه المشروعات لن تساهم جدياً في توفير احتياجات السكان المتزايد من الإنتاج الزراعي لتنامي أعدادهم يوماً بعد يوم ، بالإضافة إلى التكاليف العالية لعمليات الاستصلاح والحاجة إلى استخدام أساليب وأدوات حديثة للزراعة [٧٧] .

ولم تكن أفكار مشروع الإصلاح الزراعي بإمكانها تقديم الحل الناجع للمشكلة السكانية الخطيرة في مصر عامة وفي ريفها خاصة مع ما يترتب عليها من نتائج ، وقد رأى البعض أن الهجرة الداخلية إلى مناطق أقل كثافة سكانية ، أو الهجرة إلى خارج البلاد هي إحدى الحلول الممكنة لتخفيف الضغط السكاني وزيادة مستوى المعيشة الذي ينخفض تدريجياً نتيجة الزيادة السكانية المتنامية .

ونظراً لأن الفلاحين بصفة عامة مرتبطين بصورة متأصلة وعميقة بأرضهم والبيئة التي تربون فيها ؛ لذا كان من الممكن إنشاء لجنة حكومية نشطة وفعالة لتشجيع الهجرة وتمويلها ، ومواجهة معارضة أصحاب الأراضي الذين سوف يعانون من مشكلة افتقادهم لمصدر العمالة الرخيصة في مزارعهم [٧٨] ومن هنا رأى بعض أعضاء البرلمان المصري من النواب إصدار تشريع تتقدم به

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومة لتنظيم الهجرة الداخلية ، بل تجاوز الأمر إلى المطالبة بتحديد عدد السكان في كل جهة من جهات القطر بما يتناسب مع زمامها الزراعي [٧٩] . وهو أمر لا يمكن تحقيقه إذ لا يمكن إصدار تشريع بتحديد عدد السكان في كل مديرية أو منطقة بعينها طبقاً لمساحة أراضيها الزراعية ، بل الأمر تطلب تشجيع الأهالي على التنقل والهجرة الداخلية وتحفيزهم لتملك أراض جديدة وإقامة مجتمعات عمرانية زراعية في نطاق الأراضي المستصلحة أو القابلة للاستصلاح. وكان بعض النواب لا يزالون يرون أن تزاحم السكان في بعض جهات القطر وزيادة كثافتهم فيها تؤدي إلى التزاحم على تأجير الأراضي الزراعية وارتفاع قيمتها ، مع انخفاض أجور العمالة الزراعية في المناطق ذات الكثافة العالية ، والعكس تماماً في المناطق ذات الكثافة المنخفضة ، مع ما يستتبع ذلك من انخفاض مستوى المعيشة ، وانتشار البطالة بين صفوف المعدمين منهم . واستدل هؤلاء على صحة رأيهم بأنه إذا وزع الزمام الزراعي لقرية ما على عدد سكانها ، فإن نصيب الفرد من هذا الزمام لن يزد على أربعة قراريط ، بينما نجد في قرية أخرى قد يبلغ نصيب الفرد فيها على عشرة أفدنة [٨٠] .

وكان هذا الرأي إذا ما ترجم إلى تشريع قانوني قيداً على حرية الحركة والتنقل للأفراد وقيد واضح على الحريات الشخصية ، كما أنه يصعب تنفيذه ، والفلاح المصري بطبعه لا يميل إلى الهجرة من قريته إلى قرية أخرى – كما أكد النائب سيد أحمد مرعي – وبالتالي لا يمكن إجباره بقوة القانون على الهجرة من بلده لبلد أخرى [٨١] .

ومن هذا المنطلق فقد وعد وزير الشئون الاجتماعية في وزارة إسماعيل صدقي (باشا) بتشجيع الهجرة من الجهات المكتظة بالسكان مثل مديرية المنوفية بطريق الترغيب لا الترهيب والإكراه ، بغية التملك في أراضي الحكومة الواقعة في شمال الدلتا ، وتيسير سداد أثمانها لهم على أقساط طويلة ومنخفضة القيمة[٨٢].

على أن هذه المطالب والأفكار الإصلاحية ذهبت أدراج الرياح مع زيادة عدد السكان ، وانتشار البطالة ، وافتقار البلاد إلى وجود نظام عدالة اجتماعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يسعى لتوفير الحد الأدنى من المساواة بين أفراد المجتمع ، كما تعدت به الحكومة تلو الأخرى [٨٣] ، فتضاعفت عدد العاطلين النازحين للمدينة بحثاً عن لقمة العيش فلم توفق غالبيتهم في الحصول عليها نظراً لتخلف الصناعة [٨٤] ، وعدم تحمل المدن لمشاكل اجتماعية أخرى جديدة ، خاصة وأن الصناعة كانت لا تزال تعتمد على الإنتاج الزراعي [٨٥] .

الجدول رقم (٧) الزيادة في السكان ومساحة الأرض المنزرعة [*]
١٨٩٧-١٩٤٧

العام	السكان	المساحة بالفدان	النسبة المئوية للشخص بالفدان
١٨٩٧	٩,٧٠٠,٠٠٠	٥,٥١٢,٦٠٠ فدان	٠,٢٢
١٩٣٧	١٥,٩٣٢,٦٩٤	---	---
١٩٤٧	١٩,٠٨٨,٨٣٩	٦,١٥٣,٦٠٠ فدان	٠,١٣

[*] Department of state office; The problem of Agrarian Reform, op. cit, p. 8.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المضمون السياسي والاقتصادي للإصلاح في الريف المصري

كانت خطط الإصلاح المرتبطة بالزراعة في مصر تميل إلى الانعزال أو الابتعاد عن المناخ السياسي بشكل واضح بسبب عدم تمتعها بالقبول السياسي من جانب كبار الملاك وعدم تبني هؤلاء الملاك ومنهم أعضاء البرلمان لخطط الإصلاح تحت قبة البرلمان . كما أنه لم يكن بالإمكان أو من المقبول جذب تأييدهم وتعاطفهم تجاه أي مشروعات إصلاحية سياسية كانت أم اقتصادية لصالح أبناء الريف أو المعدمين منهم بسهولة ويسر (٨٦) .

وكان من الطبيعي أن الفساد الاجتماعي قد أدى إلى الفساد السياسي لأن من يحتكر أرزاق الناخبين يحتكر بالضرورة أصواتهم ، ويحتكر بالتالي المناصب السياسية والقيادية ، ويحافظ دائماً على مصالحه القائمة دون أن يملك أحد أن يتعرض لها بأي سوء ، وبات من الحتمي تغيير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي عن طريق إحداث تغيير ثوري وجريء في القطاع الزراعي وإصدار قوانين سيادية للإصلاح الزراعي ليتحقق هذا الهدف (٨٧) .

كما أنه لم يتبنى حزب سياسي بعينه مشروعات الإصلاح الاجتماعي في البلاد مع ما يرتبط بها من إصلاح اقتصادي وسياسي ، فقد حرم الفلاحون من كافة حقوقهم السياسية ، وهم المنتجون الأساسيون لخيرات البلاد من عائد إنتاجهم ، فكانوا يساقون لمقار لجان الإنتخابات للإدلاء بأصواتهم مرغمين لصالح كبار ملاك الأراضي الذين يمتلكون الأرض وما عليها ، ولم يكن لهؤلاء الفلاحين أي حزب سياسي يعبر عن مشاكلهم في البناء السياسي لبلادهم . ولقد حاول أحد المثقفين المصريين ويدعى إسماعيل مظهر أن يدعوا إلى تكوين " حزب الفلاح المصري " في عام ١٩٢٩ ، وتضمن برنامج الحزب المقترح عدة مبادئ اجتماعية أساسها المساواة بين المواطنين ، ونشر التعليم العام ، وتحديد الملكية الزراعية لصالح المعدمين وصغار الملاك ، مع إنشاء المصانع برؤوس أموال المصريين لإقامة صناعة وطنية ، وتحسين أحوال الفلاحين الصحية ، وعدم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفريط في وحدة وادي النيل باعتبار السودان وأراضيه امتداداً جغرافيا لمصر وهو المهجر الطبيعي للفلاح المصري والعربي . كما نادى صاحب فكرة الحزب بالعمل على زيادة الإنتاج لتنمية ثروة البلاد القومية ، وإدخال الأساليب الفنية والعلمية في مجالات الزراعة مع تحريم بيع الأراضي لغير المصريين (٨٨) .

وإبان سنى الحرب العالمية الثانية ظهر ما يسمى بـــ " حزب الفلاحين الاشتراكي " إلا أنهم لم يحظ بقاعدة شعبية سياسية ، فلم يتمكن من النهوض أو تحسين حياة الفلاحين من قريب أو بعيد ، وإدخالهم حلبة المشاركة السياسية الفعالة ، فلم ينالهم من هذا الحزب سوى الاسم فقط . بل أن قانون عام ١٩٤٢م الذي أباح تكوين النقابات العمالية منع تنظيم أية نقابات للعمال الزراعيين (٨٩) وذلك خشية أن يتمرد الفلاحون على أصحاب الأرض وعلى الأوضاع السائدة والمستقرة في الريف .

ولهذا صار مشروع الإصلاح الزراعي بمضمونه الاجتماعي والاقتصادي موضوعاً ثانوياً إلى جانب موضوع الاستقلال السياسي الذي ينادي بجلاء القوات البريطانية عن وادي النيل ، أو اهتمام المصريين بالصراع الفلسطيني- الإسرائيلي في أواخر الأربعينيات . وصار هناك شعوراً سائداً باللامبالاة السياسية تجاه قضايا الإصلاح التي كانت تتطلب جرأة شديدة في القرار ، واتخاذ إجراءات طموحة إلى حد كبير (٩٠) .

ومع نجاح حكومة الوفد في وزارتها الأخيرة منذ ١٢ يناير ١٩٥٠م ، والتي جاءت إلى الحكم بعد انتخابات حرة ونزيهة إلى حد كبير ، وقع على عاتقها مهمة تطبيق مشروعات عديدة للإصلاح الاجتماعي والصحي منها مشروع الإصلاح الزراعي بعد أن أصبح الدكتور/ أحمد حسين – وزيراً للشئون الاجتماعية .

وكان نشاط الرجل ملحوظاً في وضع أسس خطط " المراكز الاجتماعية " في الريف المصري وتطبيق نشاطها على أرض الواقع رغم أنه لم يمارس العمل السياسي خارج نطاق عمله الوظيفي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد وعد مصطفى النحاس باشا – رئيس الوزراء – بزيادة ميزانية الشئون الاجتماعية بنحو ٥٠٠% عما سبق لكي يتمكن أحمد حسين من تنفيذ مشروعاته الإصلاحية الطموحة لتخفيف حدة وطأة الأحوال السيئة في الريف ، فقد ظهرت في السنوات الأخيرة قبل الثورة العديد من المقالات الصحفية والكتابات التي تعلم عن ملامح الظروف السيئة التي يعانيها الفلاح المصري مما أدى إلى شعور وإحساس قطاع كبير من أفراد الشعب المصري ممن لديهم وعياً وحساً سياسياً بحجم هذه المشكلة الاجتماعية وإيقاظ الوعي السياسي لديهم نحو إخوانهم في الوطن . ولكن لم يسفر هذا الإحساس والشعور عن ظهور برنامج إصلاحي واضح ، أو تحقيق إجراءات إصلاحية محدودة (٩١) .

وواجهت مشروعات الإصلاح التي تبنت عرضها الحكومة معارضة شديدة من الكثيرين من المحافظين والرجعيين خارج البرلمان أو داخله ؛ فمثلاً عندما نوقش موضوع ضريبة الأرض الجديد في مجلس الشيوخ تمكنت مجموعة من أعضاء المجلس من كبار الملاك إجهاض المشروع خلال فترة وجيزة من مناقشته منتهزين فرصة غياب أغلب الأعضاء المتحمسين للمشروع ، ولم يتم الموافقة إلا على مشروع هزيل لم يخرج إلى النور نتيجة ضغوط القصر ومجلس الوزراء .

وأصبحت مشروعات الإصلاح قبل الثورة تتجه فقط نحو تحسين أحوال الفلاحين المعيشية دونما التمسك بمشروعات خططية كاملة للإصلاح الشامل ؛ خاصة وأن عدد الفلاحين المعدمين يتزايد باستمرار مع زيادة عدد سكان البلاد الذي بلغ نحو ٢٢ مليون نسمة مع الحاجة الملحة للبلاد إلى المزيد من الأراضي المستصلحة والمزيد من الجهود الحكومية والأهلية لزيادة رقعة مساحة البلاد الزراعية والتي صارت بحاجة إلى نحو ما يقرب من ١,٥ مليون فدان تضاف إلى المساحة المنزرعة . ولذلك فإن خطط الإصلاح الحاضرة (١٩٥٠) – لم تعد ملائمة لاستيعاب أو الوفاء بحاجات السكان المعيشية لأكثر من عشرين عاماً تالية (٩٢) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإشكالية السياسية والاقتصادية للإصلاح

١ – محاولات تحقيق الإصلاح :

كانت عمليات إعادة توزيع الأراضي الزراعية محدودة نظراً للمفاهيم السائدة حينئذ ؛ وهو أن جميع الأراضي ملك للدولة منذ أن قام والي مصر محمد علي بتوزيع من ٣ – ٥ أفدنة من الأراضي للفلاحين القادرين لزراعتها دون تملكها [٩٣] ؛ مما أفسد الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيما بعد [٩٤] .

ولكن في عهد الخديوي إسماعيل (١٨٦٣ – ١٨٧٩م) عندما أجبرته الأزمة المالية إلى السماح للفلاحين بشراء الأراضي الواقعة تحت أيديهم ؛ استفاد من هذا النظام القادرين من الفلاحين أفضل استخدام لتملكهم الأرض وازدياد مساحة حيازتهم الزراعية وإنتاجيتها [٩٥] .

وقد كان التركيز واضحاً خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على زيادة كمية المحاصيل الزراعية من خلال بناء السدود والخزانات ، وتحسين وسائل الري من خلال تعديل نظام ري الحياض إلى الري الدائم ، وإصلاح النظام الضرائبي بغية توسيع رقعة المساحة المنزرعة وزيادة الإنتاج الزراعي كأحد مقومات عملية الإصلاح الزراعي [٩٦] .

كانت تلك بعض محاولات الإصلاح المبكرة الهادفة إلى إصلاح الأمور المتعلقة بالأرض وتحسين وسائل الري والصرف لها . أما محاولات الإصلاح المتأخرة فاتجهت نحو تحسين أحوال العنصر البشري والظروف الإنسانية للفلاح المصري ونصيبه من الدخل العام . وظهرت على سطح الأحداث اتجاهات إصلاحية تميل إلى ربط الإصلاح الزراعي بالإصلاح الاجتماعي وتبني خطة شاملة للإصلاح بدلاً من الخطط قصيرة المدى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على الرغم من تأثر الاقتصاد المصري بأحداث الحرب ومتطلباتها ، واهتمام مصر البالغ بالصراع الفلسطيني مع اليهود [٩٧] .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الواضح أن المضاربة على الأراضي الزراعية – في هذه الفترة – وارتفاع أثمانها مع محاولات الملاك زيادة إيراداتها عن طريق ضغط أجور عمال الزراعة ، وما ترتب عليه من آثار سيئة على الادخار والاستثمار قد أفسد الحياة السياسية في البلاد ، وبات الإصلاح السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي لن يتأتى إلا بسبيل واحد ألا وهو وضع حد أقصى لتملك الأراضي الزراعية ، بعد ما فسدت الحياة الاجتماعية نتيجة توزيع الثروة في الريف توزيعاً يتنافى مع معايير العدالة (٩٨) .

٢ – برامج المساعدات الزراعية :

أعد هذا البرنامج لتنفيذه من خلال جمعيات أنشئت لتعمير الريف بالتعاون مع المراكز الاجتماعية الممولة من خلال المعونات الحكومية التي تقدمها وزارة الشئون الاجتماعية مع التبرعات المقدمة من الأغنياء المؤيدين لمشروعات الإصلاح في الريف . وكان الهدف من هذا البرنامج ينصب على تحسين أحوال الريفيين الاجتماعية والصحية وتحت رعاية إدارة الفلاح بوزارة الشئون الاجتماعية . وفي عام ١٩٤٩ أنشئ من هذه الجمعيات ٢٣ جمعية ، وصار تحت الإنشاء العديد منها (٩٩) .

ولاستكمال عملية الإصلاح بجانب هذه الجمعيات أنشئت بعض المزارع التجريبية في أنحاء متفرقة من الوجه البحري على غرار تلك المزرعة التي أنشئت في برج العرب بغرب الإسكندرية ، ولم يكن من الميسور توفير الاعتمادات المالية لتنفيذ جميع هذه المشروعات كلياً أو جزئياً ، إذ أن الخطة الخمسية التي أعلنتها الحكومة كانت ذات نطاق وفائدة محدودة جداً ؛ ولم تتمكن من تجسيد الأهداف العامة للإصلاح والتطوير ؛ بعد أن ظلت كثير من أفكار الإصلاح حبيسة الأدراج لم تخرج إلى النور لتصحيح مفهوم ومغزى الإصلاح الزراعي مثل عدم تساوي العبء الضريبي ، وتركيز ملكية الأراضي في أيدي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجموعة صغيرة من الأفراد ، إلى جانب وجود قانون ضريبة الدخل الذي لم يراعي البعد الاجتماعي والعبء المعيشي للأفراد .

ومن الواضح أنه كان هناك غياب كلي لأي تخطيط إصلاحي يخدم أبناء القرية وفلاحيها الذين افتقدوا المشاركة في عملية الإصلاح لجهلهم وعدم مقدرتهم على المساهمة البناءة ووضوح الهدف أمامهم ؛ فقد أعلنت الحكومة عن مشاريعها دون أن يكون لهم أدنى دور إيجابي فعال . والحكومة بتحكمها وهيمنتها على مصادر الإنتاج والزراعة من المياه والأراضي القابلة للاستصلاح ، وطبقة كبار الملاك الداعمة لها ؛ أصبحت في موقع المتحكم في المبادرة لأي برنامج إصلاحي دون انتظار مبادأة الفلاحين والمعدمين الذين هم أساس أي إصلاح يوجه إليهم ولخدمتهم (١٠٠) .

٣- قانون التأمين الاجتماعي الشامل (الضمان الاجتماعي) :

انهارت الخطط الإصلاحية التي وضعتها الحكومة منذ منتصف الأربعينيات من القرن العشرين لتحقيق الإصلاح الاجتماعي كجزء لا يتجزأ من الإصلاح الزراعي الشامل ، والتي كان في ظلها يجب أن تنفق الدولة نحو ٣٥ مليون جنيه مصري ، على الرغم من أن فوائدها ومنافعها لم تكن مقصورة على المجتمع الريفي فقط . ولم يخرج إلى النور من هذه الخطط سوى مشروع الضمان الاجتماعي الذي وافق عليه البرلمان في عام ١٩٥٠ بمجهودات وزارة الوفد بهدف تحسين أحوال المعدمين الذين يمثلون غالبية المجتمع المصري المحتاجين للكثير من المشروعات الإصلاحية لرفع مستوى وطرائق معيشتهم . ولم تنجح جهود الحكومة في تحسين أحوال العمال والموظفين الحكوميين ؛ ورفع مرتباتهم أو وقف الطرد والفصل التعسفي الذي يتعرضون له من جانب أصحاب الأعمال .

وحاولت الحكومة توفير التمويل اللازم لبدأ تنفيذ برنامج الضمان الاجتماعي خلال الفترة من فبراير ١٩٥١ وحتى فبراير ١٩٥٢ ؛ لصرف معاشات للأرامل واليتامى والعجزة وكبار السن ، ورعاية المحتاجين والفقراء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذين لم يشملهم مشروع الضمان . وتولت وزارة الشئون الاجتماعية من خلال الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بها مع الخبراء المتخصصين إجراء مسح شامل للعائلات الفقيرة ذات الدخل المنخفض وخاصة في المناطق الريفية للتعرف على ظروفهم المعيشية لمساعدتهم وتوفير الحد الأدنى من المساعدات الضرورية لمعيشتهم (١٠١) .

معارضو الإصلاح الزراعي :

من الواضح للدارس لأوضاع مصر الداخلية قبيل قيام ثورة ١٩٥٢ أن معارضي الإصلاح الزراعي وغيره من أنواع الإصلاح الأخرى لم تقتصر على رجال الأحزاب من معارضي الإصلاح عامة أو من أولئك المستفيدين من بقاء الأوضاع السائدة لمصلحتهم ، ولكنها انتشرت بين ملاك الأراضي وأصحاب رأس المال والأثرياء ؛ وهم عناصر قوية وذات فاعلية في كل حزب من الأحزاب الكبرى ؛ إذ أن معظم أراضي البلاد وثروتها تحت أيديهم ومن خلال استخدام مكانتهم وقوتهم الاقتصادية يستطيعون ممارسة قواهم السياسية عن طريق الضغط على مجموع الفلاحين التابعين لهم للتصويت في الانتخابات لصالحهم .

وتوضح الإحصائيات الخاصة بتشكيل مجموعة النواب الممثلين في البرلمان أن من بين ٣١٩ عضواً يوجد ٧٣ عضو من كبار ملاك الأراضي الزراعية ؛ يمتلك خمسة فقط منهم أكثر من ألف فدان ، وأربعون يمتلكون أكثر من خمسمائة فقط ، وسبعون يمتلكون أكثر من ١٠٠ فدان ، ومائة عضو لا يمتلكون أرضاً على الإطلاق ؛ وبذلك لا يشعرون بظروف الفلاح الصعبة ومعاناته المعيشية .

وينطبق هذا الأمر على أعضاء مجلس الشيوخ بالإضافة إلى أن الملك يقوم بتعيين خمسي الأعضاء جميعهم من المفكرين ورجال الدين البارزين (١٠٢) ، ولذلك فإن ملاك الأراضي يملكون القدرة السياسية على حماية وتأمين مصالحهم نظراً لعدم وجود تمثيل سياسي لطبقة الفلاحين يحمي مصالحهم ويدافع عنهم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالطرق الدستورية وفي داخل القرى ذاتها لا توجد معارضة فعالة تذكر في مواجهة المالكين ، إذ أن ملكية الأرض هي المؤهل الوحيد لتولي منصب العمدة في القرية ؛ وهو منصب يتم بالتعيين وليس بالانتخاب مما يقلص دور الفلاح المصري من ممارسة أي دور له تأثير سياسي ولو على المستوى المحلي في قريته . ومن هذا المنطلق سواء على مستوى القرية أو على المستوى المركزي نجد أن الفلاح استبعد من تحقيق أي مكانة أو مركز يستطيع من خلاله تحسين وضعه السياسي أو الاجتماعي [١٠٣] وزاد الأوضاع سوءاً وانهياراً لأوضاع الفلاح المصري أن عملية الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي أهملت إهمالاً تاماً ومطلقاً في ظل الاحتلال البريطاني ؛ فلم ينفق شيئاً من الإيرادات العامة على هذا الإصلاح ؛ فتدهورت حالة البلاد بصورة واضحة بسبب السياسة الاستعمارية البريطانية المسئولة عن سوء حالة طبقات الشعب المتدنية منذ احتلالها لمصر ، وانصرفت طبقة الخاصة من الأغنياء وكبار الملاك ، ورجال المال ، والموالين للقصر ، والإنجليز إلى الحياة النفعية ، واتسمت حياتها بالبذخ والإسراف ، واقتباس مفاسد الحياة المدنية الغربية [١٠٤] .

ولذلك صار الهجوم عنيفاً بإثارة المشكلات الاجتماعية في البلاد وخاصة ما يتعلق بموضوع الإصلاح الزراعي ، باعتباره برنامجاً إصلاحياً مرتبط بحيازة الأرض الزراعية عن طريق زيادة الملكيات المتواضعة ، ومنح المعدمين قطعاً صغيرة من الأرض ، وتقليل حجم المساحات الكبيرة التي يمتلكها الكبار من الملاك وهم الأغنياء بالطبع مما يؤدي تدريجياً إلى إنقاص وتقليل التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين طبقة الملاك والغالبية العظمى من أفراد الشعب من طبقة الفلاحين المعدمين والأجراء ، وبذلك يصبح زارعو الأرض هم مالكوها .

ولذلك فإن العائق الرئيسي لأي برنامج إصلاحي من هذا النوع هو عائق سياسي حيث يستخدم كبار الملاك قوتهم السياسية أساساً للمحافظة على الموقف القائم وعلى المدى الطويل ، لأن التغيير في توزيع الملكية سوف يتمخض عنه في الغالب تغير في توزيع القوى السياسية ، إذ أن تحسن الظروف الاقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاجتماعية للمجتمعات الريفية سوف يؤدي إلى خلق وعي سياسي لديهم ، ولو أن الفلاحين أصبح لديهم نوعاً من الأمن والأمان في حياتهم مع درجة ولو متواضعة من الاستقلال في التفكير والحياة المعيشية كمستأجرين أو فلاحين لدى كبار الملاك أو كعاملين باليومية لتحسنت أحوالهم تدريجياً [١٠٥] .

أما الطبقة الوحيدة في المجتمع المصري التي كانت قادرة على إظهار أي نوع من التحدي لمصالح الملاك الكبار فهي فئات وشرائح رجال الصناعة التي تتزايد أعدادها يوماً بعد يوم ، ومن بينهم بعض ملاك الأرض الذين دخلوا ميدان الصناعة ، وتمتلك تلك الطبقة قوة اقتصادية داخل البرلمان ، وبالرغم من قوتها الاقتصادية والسياسية فإنها غير قادرة على تحدي طبقة كبار ملاك الأراضي بما يمتلكون من قوة اقتصادية ونفوذ سياسي ولكن تأثيرها بدأ في التنامي مؤخراً ، رغم الشك في مدى وقوفها في صف المعدمين وصغار الفلاحين ، إذ أن رجال الصناعة لم يهتموا بمصالح هؤلاء من أجل كسر القوة السياسية لكبار الملاك ، بجانب حرص رجال الصناعة وخوفهم من أن مطالبهم وتحريضهم على الإصلاح الاجتماعي ربما – من وجهة نظرهم – ترتد عليهم بما يخشون منه على مصالحهم القائمة [١٠٦] .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

العلاقة بين الفلاحين وكبار الملاك
وأحوالهم الصحية والتعليمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كبار ملاك الأراضي الزراعية

من المعلوم أن الزراعة في مصر عماد الاقتصاد القومي ، إلا أن الغالبية العظمى من أفراد المجتمع الزراعي تعيش في مستوى متدن اقتصادياً واجتماعياً ، ولا تتمتع بأي تأثير سياسي يذكر ، في حين أن هناك عدد محدود نسبياً من كبار ملاك الأراضي الزراعية الحائزين على الثروة والقوة الاقتصادية اكتسبوا قدراً من القوة السياسية التي استخدموها أساساً لحماية مصالحهم .

وعلى الرغم من ذلك فإن غياب الرغبة المؤكدة لإصلاح الأحوال وعدم المساواة المتأصلة في نفوسهم لم يسبب تهديداً خطيراً للاستقرار السياسي في مصر ، ويرجع ذلك إلى الشعور باللامبالاة وعدم الاكتراث بالنظام السياسي ، أو المشاركة السياسية من جانب الفلاحين المصريين ، مع سيادة عدم الاهتمام بينهم بتلك الوسائل التي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين أحوالهم والارتقاء بمستواهم(١٠٧)

وكيف يحدث التغيير السلمي وكبار الملاك يمتلكون القوة الاقتصادية ، واكتسبوا بالتالي الغلبة في الحلبة السياسية ، فما دام هدف هؤلاء الملاك الكبار هو دوام احتفاظهم بممتلكاتهم ومزاياهم التي توارثوها خلفاً عن سلف فإن الأثر العام للتشريعات القانونية هو الحفاظ على مصالحهم والتمسك بها ، ورغم أن الذكور من الفلاحين لديهم الحق في التصويت في الانتخابات إلا أن أصواتهم ذهبت شاءوا أم أبوا إلى المرشحين من كبار ملاكهم .

وكان هناك عدد قليل نسبياً من كبار الملاك يعيشون في قصورهم وبين ضياعهم يرعونها بنشاط واهتمام ، وأغلبهم من الطبقة الأرستقراطية الذين يتناقص عددهم مع مرور الوقت ، وربما كان هناك سببان متناقضان لهذه الظاهرة ، فبعضهم يكتسب من الثروة الكثير ولا تلائمهم حياة الريف فينتقلون بأسرهم إلى المدن الكبرى وبخاصة القاهرة والإسكندرية ، ويقومون بتكليف النظار لينوبوا عنهم في مباشرة أملاكهم وضياعهم والإشراف المباشر على الفلاحين . أما السبب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثاني فإن بعض هؤلاء الملاك يقترب من مراتب كبار الفلاحين حينما يتم تقسيم التركة بين ورثته طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية [١٠٨] .

على أن هذا السبب الأخير ربما لا يتحقق غالباً لأن نصاب كبار الملاك من الأرض الزراعية ، ومع افتراض تقسيم التركة بين الورثة لا ينتج عنه تحول هؤلاء الورثة إلى طبقة كبار الفلاحين لأن هذا الوضع المستحدث سيجعل منهم ملاكاً غير كبار ، وسوف يتحولون بعد فترة إلى كبار ملاك لحرصهم على شراء وحيازة أراض جديدة لتوفر سبل الشراء لديهم من الأموال .

وهناك أكثر من مليونين من الأفدنة يمتلكها حوالي إثنى عشر ألف شخص (الجدول رقم٧) تتركز مصالحهم الشخصية وطرائق معيشتهم في المدن الكبرى مع توجهاتهم نحو دول الغرب الأوروبي في الغالب وميولهم نحو الثقافة الغربية الأنجلوسكسونية واللاتينية لا يكترثون بمصالح فلاحيهم إلا فيما يعود عليهم بالنفع والمصلحة . وعلى الرغم من وجود طبقة مؤثرة من رجال الصناعة والمال الأثرياء تتزايد يوماً بعد يوم إلا أن مصالحهم وقوتهم السياسية لم تتغلب على مصالح كبار الملاك إذا ما تعارضت هذه المصالح بينهما ، وبذلك فإن قوة ونفوذ كبار الملاك السياسي والاقتصادي بسبب أعدادهم الكبيرة تتفوق على الآخرين مما يعد انعكاسا دقيقاً لقوتها الاقتصادية . وقد زاد من قوة ونفوذ هذه الطبقة توطد العلاقة بين الملك فاروق ومجتمع الأقلية وعلى رأسهم أولئك الملاك توطداً وثيقاً، وتركزت السلطة في أيدي هذا التحالف من كبار الملاك والرأسماليين نتيجة لاستحواذهم على الثروة الاقتصادية والنفوذ السياسي مما ساعد على زيادة الهوة اتساعاً بين أفراد المجتمع [١٠٩] ، والذي انقسم بدوره إلى طبقتين واضحتين هما طبقة السادة الحكام ، وطبقة العمال والفلاحين المعدمين والأجراء [١١٠] .

وكان تآمر السراي مع كبار الملاك المساندين له واضحاً من أجل تقويض الحياة النيابية والقضاء على الدستور ، وعدم إتاحة الفرصة للوفد – حزب الأغلبية – من الانفراد بالحكم ، فأقيمت أمامه العقبات والمؤامرات والمناورات من جانب السراي والإنجليز على السواء خلال السنوات المتقطعة التي تولى فيها الحكم ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وانضم إليهما كبار الملاك في وضع العراقيل أمام معظم المشروعات التي تبناها [١١١] لإجراء بعض الإصلاحات الاجتماعية وزيادة الخدمات الاجتماعية[١١٢] ، ولهذا لم يستطع الوفد أن ينفرد بتشكيل ملامح الحياة السياسية الداخلية للبلاد كما يتراءى له أو تنفيذ البرامج الإصلاحية التي تتفق ومصالح البلاد [١١٣] وبخاصة في الريف .

الجدول رقم (٨) التغييرات في ملكية الأرض ١٩٠٥ – ١٩٤٠[*]

	عـــــدد العـــالكين			المـــاحـة بالـفـــدان		
	عام ١٩٠٥	عام ١٩٤٠	النقصان(-) بالزيادة(+) أو النسبة المئوية	عام ١٩٠٥	عام ١٩٤٠	النقصان(-) بالزيادة(+) أو النسبة المئوية
من ١–٥ فدان	١,٠٠٥,٧٠٥	٢,٣٣٦,١٥١	(+)١٣٢,٠	١,٢٦٤,٠٣٤	١,٨٩٥,٤٧٧	(+)٥٠,٠
من٥–١٠ فدان	٧٧,٠٦٣	٨٥,٦٢٢	(+)١١,٠	٥٤٤,٦٢٤	٥٧٣,٠٣٨	(+)٥,٢
من١٠–٣٠ فدان	٤٩,٣٠٥	٢٣,٣٦٢	(+) ٨,٠	٨٠٢,٣٢٣	٨٤٧,٤٤٤	(+)٥,٦
من ٣٠–٥٠ فدان	٨,٦٠١	٩,١٧٩	(+) ٦,٧	٣٣١,٥٠١	٣٥٦,٥٣٨	(+)٧,٦
أكثر من ٥٠ فدان	١٢,٤٧٥	١٢,٢٣٢	٠,٢	٢,٣٥٦,٦٠٢	٢,١٦٨,٥١٤	(-)٨,٠
المجموع	١,١٥٣,١٤٩	٢,٤٩٦,٥٤٦	(+)١١٦,٥	٥,٢٩٩,٠٨٤	٥,٨٤١,٠١١	(+)١٠,٢٣

[*] Department of state office; The problem of Agrarian Reform, op. cit, p. 13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انتقاضات الفلاحين ضد سطوة كبار الملاك

كان الملك فاروق رأس النظام الملكي أكبر مالك للأراضي الزراعية في مصر ، فهو يمتلك بمفرده ثمانية وعشرين ألف فدان من أجود الأطيان ، تحقق له دخلاً سنوياً يقدر بنحو مليوني جنيه مصري خلال فترة الأربعينيات من القرن الماضي ، زيدت هذه المساحة إلى نحو ثمانية وأربعين ألف فدان عن طريق الاستيلاء على أراضي الأوقاف التي أمدته هي الأخرى بما يغل نحو ثمانمائة ألف جنيه مصري سنوياً .

وبخلاف الملك يوجد أفراد العائلة الملكية الأرستقراطية ، وكبار الملاك الحائزين على الأراضي والضياع الشاسعة [١١٤] ، فقد كان الأمير يوسف كمال يمتلك بمفرده أربعة وعشرين ألف فدان ، والأمير محمد علي سبعة آلاف فدان ، وسيد البدراوي خمسة عشر ألف فدان ، وسامي البدراوي ثمانية عشر ألف فدان ، ومحمد البدراوي أثنى عشر فدان ، إلى جانب أثنى عشر ألف مالك تزيد حيازة كل منهم من الأراضي الزراعية على خمسين فدان أي نحو ٠,٠٤% من سكان البلاد ، منهم ١٩٨ مالك تزيد حيازة كل منهم على ألف فدان ، (٢١٤٥) مالك ممن تزيد ملكية كل منهم على مائتي فدان [١١٥] .

وكان معظم هؤلاء الملاك قد حصلوا على هذه الملكيات وآلت إليهم بطريق التوارث لا بكدهم وعرقهم ، وهي في الأصل هبات ومخصصات قام بتوزيعها محمد علي باشا وخلفاؤه من بعده على المقربين والمحاسيب وأفراد العائلة العلوية ، أو وصلت إلى البعض عن طريق إقرار الحالة الاقطاعية التي سادت في مصر منذ أوائل القرن التاسع عشر [١١٦] .

وغالبية كبار هؤلاء الملاك الزراعيين من بقايا العناصر التركية الجركسية ، والكردية ، والشوام وغيرهم من اليونانيين ، واليهود ، وبعض الجنسيات الأوروبية ممن يعيشون في القاهرة والإسكندرية ، أو إحدى المدن الرئيسة ، أو في قراهم الخاصة بهم بين ضياعهم وإقطاعاتهم [١١٧] . وبعضهم يعيش حياته

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كيفما يريد خارج البلاد حيث ينفق ببذخ عشرات الآلاف من الجنيهات على مظاهر الأبهة والانحلال ، يعمل تحت إمرته عدد كبير من الأفراد [١١٨] ، ومنهم من يعمل بتصدير القطن وتجارته مثل آل يحيى ، وآل فرغلي بالإسكندرية ، وآل ويصا بأسيوط وغيرهم كثيرون . أو الاشتغال في الأعمال المالية أو استثمار الأموال في الشركات التجارية والصناعية ، وهي غالبا شركات أجنبية أو مشتركة ، ولهذا فقد تشابكت مصالحهم بشكل وثيق مع الأجانب مما أدى إلى تسلط الاحتكارات الأجنبية على الاقتصاد المصري . ولذلك فقد سعى الكثيرون منهم وبخاصة كبار ملاك الأراضي الزراعية على أن يكون لهم تمثيل مباشر في الأحزاب المختلفة وعضوية البرلمان ليتمكنوا من الحفاظ على مكانتهم الاقتصادية والاجتماعية من خلال المكانة السياسية وحتى لا تضار مصالحهم بأي شكل من الأشكال [١١٩] .

ولذلك فقد هيمنت هذه الشخصيات على مفاتيح السلطة في المجتمع المصري وعلى رأسهم أولئك النواب من كبار ملاك الأراضي الذين استمرت سيطرتهم رغم التطور الرأسمالي في البلاد [١٢٠] ، فمن بينهم أصبح رؤساء الحكومات الحزبيين ، واللاحزبيين مثل : أحمد زيوار ، وعبد الفتاح يحيى ، وإسماعيل صدقي ، وتوفيق نسيم ، وعلي ماهر ، وحسين سري [١٢١] .

ومن مظاهر هذه السيطرة السياسية أن كان نصف أعضاء مجلس الشيوخ عام ١٩٣٦ من بينهم ، أما مجلس النواب فقد مثل كبار الملاك أقل من نصف أعضائه بقليل في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية [١٢٢] .

ولقد كان من مصلحة الاحتلال البريطاني ودوام بقائه وسيطرته على مقدرات الأمور في البلاد أن يوطد علاقته بهم ، ويحرص على تدعيم أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة ورعاية مصالحهم لضمان ولائهم ، فأثرى عدد كبير منهم على ثرائه في ظل هذه الأوضاع المساندة لهم [١٢٣] على حساب الغالبية العظمى من صغار الزراع والمعدمين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هذا المنطلق أخذت القضايا الاجتماعية للقرية المصرية ، والعلاقة غير الإنسانية بين كثير من كبار الملاك ورعاياهم من المزارعين الصغار والعمال الزراعيين تطرح نفسها بقوة في الريف والمدينة على السواء من خلال الانتفاضات والتذمر السلبي في الريف ، والمظاهرات والمؤتمرات المعبرة عن إرادة الجماهير العريضة في التغيير في المدن بعد أن لعبت الصحافة دوراً رئيسياً في كشف التلاعب في بورصة القطن ، ونشر التحقيقات عن سوءات أصحاب المصالح وكبار الملاك وفضح البؤس الذي يعيشه الفلاح المصري البسيط الذي بدأ يتحرك بعد طول سكون وقال بعد طول صمت ؛ فشهدت عدة قرى بالوجه البحري عدة انتفاضات إيجابية من جانب الفلاحين المطحونين ضد كبار الملاك ؛ معبرين عن استيائهم ورافضين للظلم والغبن الواقع عليهم .

ففي كفور نجم حيث كان الأمير محمد علي – ولي العهد يملك حوالي سبعة آلاف فدان كان الفلاحون يشكون من ارتفاع الإيجارات مع انخفاض مستوى معيشتهم ، ولكن دون إصلاح جدي فبدأت حوادث حرق المحاصيل وماكينات الري والسواقي ، وهاجم البوليس منازلهم ونهبها واعتقل خمسة من قادة الفلاحين وعذبهم تعذيباً وحشياً ، واعتدى على زعيم هذه الانتفاضة ويدعى " عنان أحمد فؤاد " الذي كان عضواً بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو) .

وفي بهوت إحدى قرى عائلة البدراوي بالدقهلية اقتحم رجالهم بيوت الفلاحين واستولوا على أمتعتهم سداداً لإيجار الأرض العاجزين عن دفعه وضربوهم فتجمع أهل القرية حول قصر البدراوي باشا وقتل أحدهم مما أثار ثائرة الفلاحين فأشعلوا النار في أجران القمح ، وهنا سارع سيد أحمد البدراوي عميد الأسرة إلى بهوت فهاجمه الفلاحون بالحجارة لكن الحكومة سارعت بإحاطة القرية بقوة من رجال البوليس قامت بضرب الفلاحين وقبضت على خمسين منهم وزجت بالكثيرين منهم في السجون .

وفي قرية أبو الغيط كانت الأوقاف تؤجر أرضها لصغار الفلاحين ولكنها قررت طرد خمسمائة مؤجر لإعادة تأجيرها جميعاً لصهر وزير التموين ولما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اعترض الفلاحون تدخل البوليس وكانت النتيجة مصرع اثني عشر فلاحاً من القرية .

أما في ميت فضالة فقد أضرب الفلاحون عن جمع القطن الذي لن يفي ثمنه بما عليهم من ديون للمالكين وقبض على تسعة منهم وسجنوا وعذبوا ومنع عنهم الطعام والشراب فتجمع فلاحو القرية ساخطين فأطلق أحد الضباط النار عليهم فهاجموا التفتيش ، فأرسل البوليس قوة من سبعمائة جندي اعتقل كثير من الفلاحين (١٢٤) . هذا قليل من كثير ظهر على سطح الأحداث للعيان ، أما الكثير الذي لم يرى للعيان فقد اختلج بمرارته وآلامه في داخل صدور المظلومين والمطحونين يئنون دون كلل أو حتى إظهار أنات الألم التي ألفوها وتعودوا عليها واستعذبوها رغم مرارتها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأحوال الصحية في الريف

مما لا شك فيه أن إصلاح أحوال أهل الريف المصري عامة والمعدمين منه خاصة كان أمر واجب وحتمي على حكومته تجاهه ؛ فالإصلاح الاجتماعي يتلازم مع الإصلاح الزراعي [١٢٥] ، ومن هذا المنطلق طالب كثير من نواب الشعب في البرلمان – الحكومة بأن تلزم الملاك وخاصة كبارهم بإقامة المساكن اللائقة لمزارعيهم في الريف نظراً لمعيشتهم السيئة في بيوت غير صحية أو لائقة بالآدميين ، وكان هؤلاء يمثلون نحو ٩٠% من سكان مصر من أهل الريف البؤساء الذين يعانون من سوء الأحوال الصحية والاجتماعية [١٢٦] ، إذا لم تهتم الحكومة بأحوال الريف وعماله الزراعيين كما تهتم بالمدن وعمالها في المصانع رغم أن العمال الزراعيين يمثلون غالبية المجتمع المصري في الريف [١٢٧] .

وقد بلغ عدد العمال الزراعيين وفقراء الفلاحين نحو ١٢ مليون مصري يعيشون على الكفاف فانخفض مستوى المعيشة إلى الحد الأدنى بالمقارنة إلى دول أخرى كثيرة لدرجة أن أربعة ملايين مصري يعيش الفرد منهم بإيراد يومي يقدر بثلاثة قروش فقط ، وفشلت الحكومة في مواجهة الزيادة المضطردة في عدد السكان أو تنمية الثروة الحيوانية والصناعية والمعدنية ، واستغلال مياه النيل في زراعة أراض جديدة تضاف لأرض مصر الزراعية ، وإنشاء محطات لتوليد الكهرباء لترقية الصناعة أو الزراعة ، وقد نادى بعض أعضاء البرلمان في مجلس الشيوخ باستغلال النهر الجوفي الضخم في باض أرض الصحراء لزيادة الرقعة الزراعية وبالتالي تحسين أحوال الفلاحين والنهوض بالاقتصاد الزراعي في البلاد [١٢٨] .

وكانت دعوة بعض الشيوخ نابعة من أرض الواقع بعد أن خضع الفلاحون البسطاء ومعدميهم خضوعاً تاماً لعسف وجود كبار الملاك ، وآلت حالتهم الاقتصادية والاجتماعية والصحية إلى العدم وصارت أشد بؤساً وفقراً من الطبقات الأخرى وساد بينهم الأمراض المتعددة الفتاكة وانتشرت بين معظمهم تحصد منهم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما تشاء مثل البلهارسيا ، والرمد الحبيبي و الصديدي ، والتيفود ، والملاريا ، والكوليرا ، والانكلستوما ، وفقر الدم نتيجة الظروف الصحية السيئة وسوء التغذية ،وكانت هذه الأمراض سيوفاً مسلطة على رقاب أبنائه، فأصيب بالبلهارسيا وحدها ما لا يقل عن نصف سكان الريف ، فهبط مستواهم الصحي لأدنى درجـــة [١٢٩] . وقد ثبت من إحصائيات وزارة الصحة أن ٨٥% من سكان القطر المصري عامة مصابون بالبلهارسيا والانكلستوما [١٣٠] وقد أعلن الدكتور/ مري Murrey - مدير قسم التغذية بمركز التموين للشرق الأوسط أمام مؤتمر تنمية الثروة الزراعية الذي عقد بالقاهرة من ٧-١٠ فبراير ١٩٤٤ أن نسبة إصابة المصريين بالأمراض المتوطنة : البلهارسيا ، والانكلستوما ، والملاريا بلغت أكثر من ٦٠% من عدد السكان غالبيتهم في الريف [١٣١] ، إلى جانب تفشي الأوبئة المفاجئة والقاتلة التي اجتاحت البلاد بعد الحرب العالمية الثانية مثل وباء الكوليرا الذي كان يزهق أرواح المئات يومياً [١٣٢] ، فانخفض عدد السكان من جهة ، كما انخفضت أعمار أهل الريف من جهة أخرى لما يعانونه من أمراض قاتلة ، وقد أعلن أحد النواب في البرلمان أنه بينما " ارتفعت أسعار كل شئ كالأراضي ، والمحاصيل ، والمواشي ، نرى انخفاض الأعمار ، وهي في النقصان إذ لا يزيد متوسط عمر الفرد على ٤٠ سنة ، بينما نجد في الولايات المتحدة متوسط العمر للفرد ٧٥ سنة ؛ وفي إنجلترا ما بين ٦٠-٦٥ سنة [١٣٣] .

وكان الكثيرون يعتبرون الفلاح جزءاً من الثروة العقارية الزراعية في الريف كالأرض ، والماشية ، والجماد، والآلات ، لا يصيبه من الدخل الزراعي إلا " الفتات " ولذلك فقد أطلق المتابعون لأحوال الريف لقب " الإقطاعيون " لفظاً على كبار الملاك . أما غالبية هؤلاء الفلاحين فقد عجزوا عن الاحتفاظ لأنفسهم بما يقيم أودهم ولو لليلة واحدة . يعيشون داخل بيوت حقيرة غير لائقة بالآدميين ، خالية من كافة وسائل الإعاشة والصحة العامة ، تفتقر إلى المياه الصالحة ، ويعجزون عن توفير الغذاء والكساء ، فأني لهم بالصحة وقوة البنيان والعطاء المتجدد ، والانتماء للوطن ، ولا عجب إذ أطلق عليهم " أصحاب الجلاليب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزرقاء " ، واقعون تحت ظلم اقتصادي واجتماعي يهدم الشعور بالإنسانية والحرية والكرامة ، فعندما تسعى مصر لتكوين " جيش قوي سليم " كيف يتأتى لها ذلك وعماد هذا الجيش من أبناء الفلاحين الصالحين للخدمة العسكرية لا يتعدى ثلث المطلوبين للخدمة على أكثر تقدير ، وكما تؤكد " إدارة القرعة بالجيش " والفلاح صحيح البدن هو المؤدي للعمل بصورة أفضل مما يساهم في زيادة الإنتاج وخير البلاد . وقد أقامت " الجامعة الأمريكية " مزرعة لها بجوار أهرامات الجيزة ، استخدمت في زراعتها بعض الفلاحين الأصحاء ، ووفرت لهم العناية والرعاية الصحية ، فارتفع إنتاج الاثنين منهم إلى ما يوازي إنتاج خمسة من الفلاحين العاديين . وفي الواقع فإن المجتمع المصري أصبح وكأنه شعبين مختلفين " لا شعبا واحداً " مختلفين في طرق معيشتهما وتعليمهما ، والفئة المتميزة هي التي تملك الأراضي في الريف ، وتحيل بعضها الوظائف الهامة وعضوية البرلمان بفضل أصوات الفلاحين الجياع والحفاة العراة الأولى بالرعاية الصحية من غيرهم [١٣٤] .

والحال هذه فقد اجتذبت المدينة كبار الملاك ومتوسطيهم الذين نفروا من المعيشة وسط ريفهم لعدم توفر أسباب الأمن والراحة والمعيشة والإمكانيات الصحية ، وانتشار الأمراض ، وانعدام وسائل الراحة والحياة الرغدة ، فالريف يفتقر إلى وجود الكهرباء ، والمياة النقية والطرق الممهدة وتوفير الأمن ، ولذلك أغرت المدينة القادرين والملاك على الإقامة شبه الدائمة بها ، وتعليم أولادهم في مدارسها [١٣٥] . فلو أن الحكومة هيأت لهم الحياة المريحة في الريف لعادوا إليه من المدن وأقاموا في قراهم ولتحسنت أحوال أهله وزاد إنتاجهم [١٣٦] .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجهودات الحكومة لتحسين أحوال الريف الصحية

حاولت الحكومات المصرية المتتالية منذ بدايات الحرب العالمية الثانية القيام ببعض الجهود الرسمية لإيجاد نظام من العدالة الاجتماعية نتيجة النداءات المتكررة من بعض أعضاء البرلمان بمجلسيه ، وأهل الفكر المتقدم ، ليكون نواة لقاعدة مستقرة من المساواة بين أهل الريف وغيرهم من أبناء الوطن ، وبحيث يصبح أفكار هذه القاعدة قائمة على النهوض بالقرية المصرية اقتصادياً ، وتعليمياً وصحياً .

ومن هذا المنطلق فقد تعهد أحمد ماهر باشا بمجرد وصوله إلى الحكم بأن يولي عناية خاصة للمسائل العمالية الزراعية والصناعية ، وأن يتخذ كافة الإجراءات التي من شأنها أن تنهض بمستوى معيشة الفلاح البسيط ، وذلك في خطاب العرش في البرلمان ١٨ يناير ١٩٤١م ، وكانت بمثابة إحدى أولى المحاولات الفعالة لتحقيق الإصلاح الزراعي الشامل بالتضافر مع الإصلاح الاجتماعي ، وتنهض على افتراض أن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية يمكن أن تكون مثمرة وذات فاعلية في المناطق الريفية بالتحديد لو نفذت بصورة متضافرة ومتكاملة . وصارت تبعية هذه المراكز لإدارة " الفلاح " بوزارة الشئون الاجتماعية وبحيث يقام في كل قرية كبيرة أو في كل مجموعة من القرى يصل عدد سكانها عشرة آلاف نسمة مركزاً واحداً ، وكان من المقترح إنشاء نحو ١٢٠٠ مركز في مختلف أنحاء الريف المصري منها ١٤١ مركزاً كان من الواجب أن تبدأ عملها مع نهاية عام ١٩٥٠ (١٣٧) .

وكانت خطة الوزارة في إنشاء هذه المراكز تعتمد على تحمل المواطنين لمسئولياتهم تجاه بني وطنهم بالمشاركة الجماعية والفردية من خلال تبرع القادرين منهم سواء بالأرض التي يقام عليا المبنى ، أو المساهمة بجزء من رأس المال اللازم للإنشاء بحيث تتولى الحكومة تقديم باقي تكاليف الإنشاء ، ودفع أجور العمال أثناء العمل . والمركز الواحد يحتوي على ثلاثة وحدات عبارة عن : عيادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صحية يتولى إدارتها طبيب مقيم طوال الوقت بداخل المركز ، ووحدة للأمومة ورعاية الطفولة تديره ممرضة متخصصة تتولى تدريب الفلاحات على العمل الاجتماعي والصحي ، أما الوحدة الثالثة فهي لتقديم الخدمات الاجتماعية يشرف عليها أخصائي اجتماعي . وكانت واجبات الطبيب والممرضة تتركز في نشر الوعي وتقديم الرعاية الصحية والمساهمة في الارتقاء بالصحة العامة لمواطني الريف [١٣٨] .

وكان نجاح هذا المشروع ودوام استمراره على المدى الطويل يتوقف على قدرة الحكومة على إدارته وتنفيذ متطلبات برامجه الطموحة ، بحيث يخدم المركز الواحد عشرة آلاف مواطن ، ثم التوسع في إنشاء ما بين ٣٠-٤٠ مركز جديد في كل عام ، ولم يكن بمقدور هذه المراكز أن تساهم بإيجابية في تغيير أحوال الريف وتنهض بمسئولياتهم بدون التعاون والتبرعات التي تتلقاها من أبناء الناحية من القادرين خاصة وأن عمل هذه المراكز لا يتسم بالمركزية . ولذلك اعترضت برامجها كثير من المعوقات نتيجة تغيير الوزارات المتتالية قبيل قيام ثورة ١٩٥٢م فكانت البرامج قوية من ناحية الشكل ، ضعيفة من ناحية العمل وأساليب التنفيذ ، فلم تتعرض بشكل جدي لمواجهة المشكلات الرئيسية التي تعترض إصلاح أحوال مجتمع الريف . وتأكد بذلك أن الإصلاح الزراعي لن يكون ذا فاعلية دون الخوض في الحديث عن مسألة إعادة توزيع ملكية الأرض من جديد [١٣٩] ، وهو ما شغل الكثيرون من دعاة الإصلاح الاجتماعي خلال السنوات التالية .

وقد صدرت عدة قوانين صحية في عام ١٩٤٤ الهدف منها تحسين الأحوال الصحية للسكان من خلال تعميم إمداد القرى بالمياه النقية في خلال أربع أو خمس سنوات وفي ظل مشروع طويل المدى قامت به وزارة الشئون البلدية والقروية ، وبحيث يغطي المشروع نصف سكان مصر كلها بتكلفة قدرها ١٤ مليون جنيه بهدف إصلاح أحوال الريف والفلاح المصري .

ثم وعد محمود فهمي النقراشي بتنمية ثروة البلاد في ١٢ نوفمبر ١٩٤٥ من خلال خطة خمسية وضعتها الحكومة في نفس العام بغرض تنفيذ المشروعات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإصلاحية لم تخرج إلى حيز التنفيذ حتى السنة المالية ١٩٤٦/١٩٤٧م والتي في ظلها كان يجب على الحكومة أن تعتمد نحو ٢٥ مليون جنيه لتنفيذ هذه الخطة التي تعتمد على إنشاء الطرق ، وشق الترع ، وتجفيف المستنقعات ، وتوصيل المياه النقية إلى القرى ، وإنشاء المدارس والوحدات الصحية . والواقع أنه لم يعتمد سوى مبلغ ضئيل جداً خلال ثلاث سنوات من عمر الخطة وانهارت بذلك الخطط الإصلاحية على الرغم من أن فوائدها ومنافعها لم تكن مقصورة على المجتمع الريفي فقط [١٤٠] .

وبنهاية سنوات الحرب العالمية الثانية حرص الملك فاروق على أن يظهر بمظهر الحريص على رفع مستوى معيشة الفلاح ومساندة الفقراء ، بإقراره برنامجاً إصلاحياً اجتماعيا لرعاية المواطنين اجتماعياً وصحياً ، ففي يوم ٢٥ أبريل ١٩٤٥ قام بافتتاح معمل اللقاحات والأمصال بالعجوزة ، وذلك ضمن محاولات الحكومة لتوفير الرعاية الصحية للمصريين [١٤١] .

وقد أعلن الملك أن للفقير حقوق على الدولة تتمثل في حمايته من المرض والجوع ، كما دعا الوزراء بأن يطرحوا المسائل المدرجة في جداول أعمالهم جانباً ويبحثوا عن توفير سبل الغذاء والكساء للمرضى والفقراء ، وفي هذا الصدد أمضى عيد ميلاده (أبريل ١٩٤٦) في أعالي الصعيد ين ضحايا الملاريا ، ونادى بالاقتداء به في إجراء بعض الإصلاحات الاجتماعية كتلك التي قام بتنفيذها في مزارعه ، وترأس ما سمى بـــ " المجلس الأعلى لمحاربة الجهل والفقر والمرض" [١٤٢] . وحذا حذوه إسماعيل صدقي (باشا) عندما أعلن من خلال كتابه الذي وجهه إلى ملك البلاد عند تشكيل وزارته في ١٦ فبراير ١٩٤٦ ؛ عزمه على مكافحة الفقر والجهل والمرض ؛ وأن يتبع باستمرار أساليب منهجية وعلمية لتحسين أحوال الأهالي الاجتماعية والصحية حتى تليق بكرامة مصر ، والاستجابة لتلبية احتياجات المواطنين التي أهملت عن عمد أو تنوسيت لفترة طويلة سابقة [١٤٣] .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأعلنت الحكومة عن اهتمامها بالأحوال الجسدية والصحية للفلاح المصري ممثلة في مجهودات وزارة الصحة التي كانت تشرف ضمن مسئولياتها على المستشفيات والعيادات المنتشرة في أنحاء البلاد ؛ والتي كان عددها بالمقارنة بما يحتاجه المصريون من رعاية صحية غير كاف نتيجة عدم توفر الإمكانيات المالية والفنية للتوسع في إنشاء مثل هذه المستشفيات والعيادات مع الزيادة المضطردة في عدد السكان عاما بعد عام بشكل ملحوظ . وقد عبر عن ذلك الموقف عبد اللطيف محمود (بك) – وزير الصحة ؛ حينما أعلن أن وزارته بصدد القيام بحملة للقضاء على البلهارسيا بالتخلص من " القواقع " التي تعيش في مياه الترع والمصارف وتتسبب في نقل المرض لأبناء الريف وأغلبهم من الفلاحين . وقد طلب الوزير من الحكومة تدبير مبلغ إضافي على ميزانية الوزارة قدره ٧٥٠ ألف جنيه مصري لتحقيق هذا الغرض خلال السنتين المقبلتين (١٩٤٧ – ١٩٤٨) ، ومبلغ ٣٥٠ ألف جنيه خلال السنوات التالية لضمان نجاح المشروع الإصلاحي الصحي [١٤٤] .

كما تضمن مشروع الإصلاح الاجتماعي خططاً أخرى لتحسين الأحوال الطبيعية والمعيشية والصحية لأبناء المجتمع الريفي مثل توفير مياه الشرب النقية للريفيين رغم الصعوبات الفنية التي ستواجه عملية التنفيذ ومن الغريب أن إحدى الدراسات الأمريكية انتي تناولت هذا الموضوع قد رأى كاتبها أن هناك صعوبة أخرى تمثل " حجر عثرة " أمام نجاح مشروع توفير مياه الشرب النقية للريفيين ، ألا وهي عدم تعود الفلاح المصري على طعم تلك المياه الجديدة " النقية " والتي ليس لها نفس طعم ومذاق مياه النيل والترع " العكرة المليئة بالجراثيم " ، وهي مصدرهم الرئيسي للشرب في ذلك الوقت (!!) [١٤٥] .

ولا عجب كذلك فإن كان هذا الرأي " الغريب " لأجنبي تجاه أبناء الريف المصري معبراً عن واقع الحال " المؤلم " عبر عنه أحد المواطنين المصريين وهو المهندس إبراهيم شكري ؛ وعلى الرغم من أنه أحد المنتمين لطبقة كبار الملاك ؛ عندما قام بالرد على خطاب العرش في هذا الموضوع " الحيوي " ألا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو توفير المياه النقية الصالح لجميع سكان القطر وذلك في خلال مدة محددة لا تتجاوز ثلاث سنوات على الأكثر ، ونادى الرجل بأعلى صوته قائلاً : هناك أناس يشربون كما تشرب " البهائم " ؛ بل هم على حال أسوأ لأن " البهائم " لا تدرك طعم ما تشربه ، أما الناس فيعرفون أنهم يشربون " طيناً وقذارة " ، ولكنهم مع ذلك مضطرون لشربه لأنهم لا يجدون غيره ، وأضاف قائلاً : إن معالي وزير الصحة (عثمان محرم – باشا) يعرف ذلك (١٤٦) .

وكان إبراهيم شكري لا يعبر إلا عن واقع الحال " المزري " لأنه رغم أن الحكومة وضعت مشروعاً طويل المدى تولت القيام به وزارة الشئون البلدية والقروية لإمداد البلدان المصرية بالمياه النقية خلال عدة سنوات وبحيث يغطي نصف سكان مصر كلها سواء في الريف أو في الأحياء الشعبية بالمدن ، مع التوسع في مشروعات الصرف الصحي ، إلا أنه لم يتم تنفيذ أي من هذه المشروعات والتي كان من بينها العمل على خفض معدلات الإصابة بمرض البلهارسيا والانكلستوما ، مع تقديم رعاية صحية أفضل لمرضى الدرن ، وزيادة عدد المستشفيات والمراكز الصحية في كل تجمع سكاني يبلغ تعداده خمسة عشر ألف نسمة (١٤٧) .

وحتى عام ١٩٥٠ لم تنجز الحكومة أي من تلك الخطط الطموحة المتقدمة التي كانت دائماً في حاجة إلى التطوير وتحسين الأداء ، فقد اقتصرت خطة الحكومة على توزيع مياه الشرب النقية على المدن دون القرى ، فاستفاد نحو ٤ مليون مواطن فقط من المشروع وحرم منه ما يقرب من ١٧ مليون مصري آخرون من أبناء الريف الذين ظلوا يعانون من شظف العيش وسوء الخدمات الصحية (١٤٨) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخدمات التعليمية

أرجع الكثيرون من أبناء مصر المهمومين بقضايا الوطن ومشكلاته أسباب تدهور الإنتاج الزراعي والصناعي في البلاد إلى إهمال أحوال الفلاح والعامل ، وانتشار الجهل والأمية والمرض بين هاتين الفئتين اللتين تشكلان عماد القوة البشرية المصرية ؛ بعد أن زادت الأمية في مصر على ٨٠% من سكان البلاد ؛ رغم ما اتخذ من وسائل ومشروعات للقضاء عليها منذ عام ١٩٠٥ بنشر الكتاتيب في أنحاء القطر للنهوض بالتعليم وحتى عام ١٩٤٤ عندما نودي بمشروع القضاء على الأمية ؛ ورغم ذلك لم تؤت ثمارها مع إنفاق الملايين من الجنيهات عليها مما يدل على فشل الخطط التي اتبعتها الحكومة في هذا الشأن [١٤٩] . وحاولت الحكومة حل المشكلات الاجتماعية الأكثر إلحاحاً حلاً جزئياً عن طريق إقرار الاعتمادات المالية المؤقتة لتحسين أحوال العمال والفلاحين ، وإنشاء المدارس [١٥٠] وغيرها من المشروعات الإصلاحية التي لم تستكمل نتيجة العجز الواضح في الميزانية كنتيجة من نتائج الحرب العالمية الثانية والذي بلغ نحو ١٤ مليون جنيه مصري في عام ١٩٤٦ [١٥١] .

واحتلت المشكلات الاجتماعية مكاناً بارزاً بين القضايا الوطنية الملحة وباتت جزءاً لا يتجزأ من أماني البلاد القومية واستحوذت على بؤرة اهتمام المصريين ، وحظيت الأفكار الاشتراكية بانتشار سريع وبالذات في أماكن التجمع العمالية بالمدن ، ولم تخف بعض الجماعات السياسية تعاطفها مع أماني الطبقات الفقيرة من العمال الصناعيين والزراعيين التي تعاني من الفقر والجهل والمرض [١٥٢] . وكان من بينها حركة مصر الفتاة التي نشأت عام ١٩٣٣ كحركة وطنية شعارها " الله والوطن والملك " تطالب بالجلاء وتسعى إلى تقريب الملك إلى الشعب واتخاذه رمزاً لمكافحة الاستعمار ، وفي عام ١٩٤٩ بعد سقوط وزارة إبراهيم عبد الهادي وتأليف وزارة حسين سري ، أعلن المحامي أحمد حسين وزملاؤه تغيير اسم " مصر الفتاة " إلى الحزب الاشتراكي ، ووضع برنامج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اشتراكي جديد يتألف من عشر نقاط من أهمها ما نادى به إبراهيم شكري – أحد أقطاب الحزب – في البرلمان بمجانية التعليم بجميع درجاته لجميع المصريين ، وتأمين كل مصري في حياته المعيشية [١٥٣] .

وكانت الفترة الممتدة من عام ١٩٢٤ حتى عام ١٩٥٠ قد شهدت عدة محاولات إصلاحية اجتماعية من الحكومات المتتالية سواء كانت حكومة الأغلبية (الوفد) ، أو حكومات الأقلية وتمثلت في محاولات تطبيق مجانية التعليم وتحديد الملكية رغم الأفكار المعارضة والمضادة لهذه المحاولات التي شهدتها اجتماعات ومناقشات البرلمان المصري حتى تحققت مجانية التعليم الثانوي بالقانون رقم (١٤٢) في عهد حكومة الوفد الأخيرة (١٩٥٠-١٩٥٢) ، وكانت مجانية التعليم الابتدائي قد تقررت قبل ذلك بست سنوات ، وتعاونت طبقة كبار الإقطاعيين وعلى رأسهم الملك فاروق مع كبار الرأسماليين على تنفيذ مآرب السياسة البريطانية وإعاقة كل دعاوي الإصلاح الاجتماعي [١٥٤] .

وكانت طبقة الخاصة من كبار الملاك والأغنياء ورجال رأس المال دائما ما تعارض كل دعوة إلى الإصلاح الاجتماعي من شأنها أن ترفع من مستوى معيشة الطبقات الدنيا من الفلاحين والمعدمين وغيرهم ، فعندما أجريت مناقشة قانون التعليم الأولي في مايو ١٩٣٣ قال " وهيب دوس " من فوق منصة مجلس النواب : إن تعليم أولاد الفقراء يعد بمثابة " طفرة كبرى " لأنه " خطر اجتماعي هائل " فلا يمكن تصور مداه لأنه لن يفيد إلا في زيادة عدد المتعلمين العاطلين ، وسوف يؤدي إلى " ثورات نفسية " عندما يتعلم هؤلاء ومنهم الفلاحين بالطبع كما طالب النائب نفسه بقصر التعليم على " أبناء القادرين " [١٥٥] على دفع المصروفات الباهظة التي فرضتها سلطات الاحتلال ليكون التعليم واقعا تحت سيطرتها وفي خدمة مصالحها الاستعمارية مما أدى إلى انتشار الأمية حتى وصلت إلى نحو ٩١,٢% من أبناء الشعب المصري خلال فترة ما بين الحربيين [١٥٦] على الرغم من أن دستور ١٩٢٣ قد نص في مادته التاسعة على أن التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنين وبنات [١٥٧] .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وظلت فكرة تعميم التعليم الإلزامي غير مقبولة لدى نواب الشعب من المعارضين لأنه في نظرهم يمثل " مفسدة " لطبقة العامة والفلاحين ، ولسوف يؤدي – من وجهة نظرهم – إلى أن يتحول " أصحاب الجلاليب الزرقاء " إلى أصحاب " جلاليب مكوية " . وكانت خشيتهم من مغبة تعليم أبناء الفلاحين دعواهم أن هذا التعليم سوف " يجعل من الصعب عليهم أن يمسكوا بالفأس بعد ذلك " (١٥٨)

وكان هذا الاتجاه الرجعي يتجاوب مع أغراض السياسة البريطانية فمنذ بداية الاحتلال وحتى صدور دستور ١٩٢٣ وقيام الحكم النيابي في مصر حارب الإنجليز كل اتجاه وطني لإصلاح أحوال التعلم وتعميمه على أفراد الشعب ، ففرضت المصروفات الباهظة على كل من يريد التعليم ، كما قاموا بإلغاء المجانية إلغاءً تاماً في جميع مراحل التعليم ابتداءً من المدارس الابتدائية والأولية في نفس الوقت الذي ساندوا فيه المدارس الأجنبية وشجعوها تشجيعاً كبيراً . وقد ترتب على هذه السياسة البريطانية تجاه التعليم أن أصبح من المستحيل على أبناء الطبقات الدنيا الولوج إلى باب التعليم الذي أصبح مقصوراً على أبناء الطبقات العليا ، وبعض أبناء الطبقة الوسطى من المقتدرين .

وكان حزب الوفد باعتباره حزب الأغلبية الشعبية قد حاول القيام ببعض الإصلاحات الاجتماعية بعد توليه الوزارة إثر حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ برفع شبح الأمية والجهل وفتح باب التعليم المجاني لأبناء الشعب خاصة في مراحله الأولي والتوسع في إنشاء المدارس الفنية ، والربط بين نظام التعليم والمشروعات الاقتصادية (١٥٩) ، ولكنها كانت إصلاحات محدودة رغم أن الحكومة عملت على رفع ميزانية التعليم ، كما قامت بإلغاء تدريس اللغة الإنجليزية في بعض السنوات الدراسية (١٦٠) .

وكان من نتائج هذه الإجراءات الإصلاحية في مجال التعليم من جانب الحكومة الوفدية أن نالت استحسان الكثيرين من مؤيدي عملية الإصلاح الشامل في البلاد من رجال السياسة والفكر سواء خارج البرلمان أو داخله ، فقد أعلن النائب الاشتراكي إبراهيم شكري تهنئته للحكومة وشكره لها على إصدارها قوانين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجانية التعليم الابتدائي والإلزامي ، ودعاها إلى إنشاء المزيد من المدارس لتكون المجانية شاملة لكل المواطنين وتعميمها على المدارس الثانوية والفنية . كما دعا الحكومة إلى سرعة سن التشريع المتعلق بالضمان الاجتماعي الذي سيكفل لكل عائلة فقدت عائلها أو معدمة القوت اللازم لضمان معيشتها ووجودها [١٦١] .

ونتيجة لهذه الجهود في مجال التعليم عامة وفي مجال التعليم الزراعي خاصة أن أصبحت الحكومة تمتلك نظاماً جيداً من التعليم الزراعي والخدمات المرتبطة والمعاونة للفلاح للنهوض بالزراعة ونشاطاتها من خلال وزارة الزراعة [١٦٢] التي قسمت إلى إدارتين رئيسيتين الأولى يرأسها سكرتير أول للزراعة والآخر للإنتاج الحيواني ، حيث تتولى إدارة الزراعة القيام بإجراء البحوث العلمية للمحاصيل والتربة وطرق استخدام المخصبات الزراعية [١٦٣] .

ومن الخدمات التعليمية والبحثية التي قدمتها الوزارة للقطاع الزراعي في البلاد الإحصاءات الرسمية عن المساحة الزراعية ، والمجتمع الريفي ودخول أفراده ، كما تولت من خلال مزارعها إجراء البحوث الزراعية والتجارب مع تدريب خريجي وطلاب المدارس الزراعية الثانوية ، وأسهمت بنشاط مدروس في معاونة الفلاح على زيادة دخله من خلال تحسين نوعية المحاصيل المزروعة ، وأسلوب استخدام المخصبات والأسمدة ، والقضاء على الآفات الزراعية وأمراض النبات ، وتحسين وسائل الري والزراعة . كما قدمت الوزارة النصائح المجانية للزراع من خلال الكتيبات والمنشورات والتقارير الخاصة والدوريات الزراعية التي تعرض لنظم الري والصرف وتحسين السلالات المحصولية ، وأفضل أنواع الميكنة الزراعية وأنسبها لمحصول معين أو منطقة زراعية بعينها ، ووسائل مقاومة الآفات . وتتولى هذه المطبوعات ترجمة ما يرد إليها من الخارج من أبحاث زراعية و حيوانية . كما تتعهد الوزارة بتقديم المحاضرات المجانية للمتدربين في المجالات الزراعية المختلفة وتقديم النصائح والإرشادات الزراعية لتذليل الصعاب التي تواجه المزارعين ، وتقديم المساعدات العملية للقضاء على الآفات من خلال الاتصال المباشر مع الفلاحين بواسطة مفتشي الوزارة الواقع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على عاتقهم أيضاً جميع الإحصاءات الزراعية وتنفيذ البرامج العملية للإصلاح الزراعي . وقد صدر في شهر مارس ١٩٤٤ قراراً وزارياً بإنشاء وتجهيز ٢٢مركز لتقديم تلك الخدمات المتعددة بالإضافة إلى ١٠٩ مركز آخر منتشرة في أنحاء القطر خاضعة خضوعاً مباشراً للوزارة . ولكن النقص الواضح في تدريب الأفراد ونقص الموارد المالية أدى إلى تأخر تنفيذ برامج الإصلاح الزراعي [١٦٤] ، وعلى الرغم من محاولات الحكومة الوفدية منذ عام ١٩٥٠ زيادة الميزانية المخصصة للتعليم الزراعي في المدارس الثانوية ، وإنشاء كليتين للزراعة في كل من جامعتي فؤاد الأول (القاهرة) ، وفاروق الأول (الإسكندرية) ساهمت بعد عدة سنوات من تخريج طلابها في تقديم ذوي الدراسات العالية لخدمة مجال الزراعة وتراكم الخبرات في هذا المجال سنة بعد أخرى [١٦٥] .

على أن هذه المهام والخدمات التي كانت من صميم مسئوليات الوزارة ، لم تسهم بشكل ملموس في تحسين أحوال الفلاحين في استخدام الأسلوب العلمي أو المتقدم في الزراعة وبالتالي رفع مستواهم المعيشي والاجتماعي ، هاتيك عن المعدمين والعمال الزراعيين والعاطلين منهم . فقد كانت تلك الخدمات نظرية أكثر منها علمية أو واقعية فلم تزد الأمور إلا سوءاً في الريف المصري [١٦٦] لأن الاعتماد على نجاح برامج الإصلاح داخل تلك الإدارات والمراكز وقع على عاتق ومقدرة الأشخاص المختارين لإدارتها من قبل الوزارة ، ومدى قدرتهم على الالتحام بالريف المحيط بهم والذين هم جزء لا يتجزأ منه ومدى رغبتهم في خدمة مواطنيهم ، على الرغم من القيام بتدريبهم بمدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة التي تقبل خريجي المدارس الزراعية للدراسة بها لمدة ١٨ شهراً لدراسة علم الاجتماع الريفي ، والصحة العامة ، وعلم النفس حتى يصبحوا مؤهلين لترقية مجتمعاتهم من خلال تقديم النصائح والإرشادات للمزارعين وتذليل العقبات التي تعترضهم ، والمساهمة في إدارة فصول محو الأمية التي تؤدي عملها خلال الفترة المسائية وهي أشبه بالمدارس الليلية لمحو أمية أبناء القرية ، وتوجيههم لشغل أوقات فراغهم في أنشطة مفيدة كأعمال النسيج أو صناعة السجاد لزيادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دخولهم [١٦٧] . ولكي يصبح الإصلاح حقيقياً فقد طالب كثير من نواب الشعب في البرلمان بضرورة الاهتمام بإرشاد الفلاحين وتوجيههم توجيها سليما على أرض الواقع ، وتوزيع الأراضي التي تتولى الحكومة استصلاحها عليهم ، فمهما أنفقت الحكومة من أموال على الاستصلاح فإنها ستكون الرابحة لأنها سترتقي بمستوى معيشة الفلاح بامتلاكه مصادر الحياة من مأكل وملبس وتعليم أولاده ، لأن الكثيرون من أبناء الريف رغم أنهم يعيشون عيش الكفاف يحاولون جاهدين تعليم أبناءهم في نفس الوقت الذي يحرمون أنفسهم من ضرورات الحياة ، وبالتالي سوف يشارك الفلاح ويسهم في عملية التنمية البشرية التي هي عماد الإصلاح[١٦٨] ومما لا ريب فيه أنه مع انتشار التعليم الإلزامي وفتح أبواب مراحل التعليم العام أمام أبناء الفلاحين الذين تأثروا بالحركة الوطنية ذات المضمون الاجتماعي منذ عام ١٩٤٦ ، ظهرت الدعوة إلى ضرورة تنظيم الملكية الزراعية ورفع مستوى المعيشة من المدينة إلى الريف المصري نتيجة تزايد الوعي بحتمية تغيير الأوضاع في البلاد [١٦٩] .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

جهود الحكومة لإصلاح أحوال الريف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتجاه الحكومة نحو إصلاح أحوال الفلاحين والمعدمين

كتب على أبناء الريف المصري أن يعانوا شظف العيش وحياة البؤس ؛ ففي حديث دار بينه وبين الأمير محمد علي خلال زيارة الأخير لبريطانيا في شهر أغسطس ١٩٤٦م ، قال مستر ونستون تشرشل M.W. Cherchil زعيم حزب العمال البريطاني أنه زار مصر منذ واحد وثلاثون عاماً مضت أي عام ١٩١٥م ، ثم زارها خلال الحرب العالمية الثانية مرة أخرى فكانت دهشته عظيمة من أنه لم يرى شيئاً من التحسن قد طرأ على أحوال الريف المصري بعامة وعلى معيشة الفلاح بخاصة . واستطرد تشرشل قائلاً للأمير إن بقاء حالة الريف المصري على ما هي عليه من تخلف منذ القدم وحتى الآن يجب أن تتغير ، كما يجب على الحكومة المصرية أن تعمل جاهدة على تغيير أوضاعه بالإصلاح وتحسين أحوال معيشته وحياته (١٧٠) .

وقد ازدادت الفوارق الطبقية خلال العشر سنوات الأخيرة واتسعت الشقة تباعداً ، فصار نحو ١٤ مليون من السكان محرومين من أبسط سبل الحياة الكريمة ، ومن امتلاك ولو جزء يسير من الأرض الزراعية – مصدر الحياة في مصر ، مما يعد عاملاً هداماً يسري في كيان المجتمع المصري ، ومما يخشى عاقبته في أن يصبح سبباً لانتشار المبادئ والأفكار الثورية الخطرة على المجتمع بين هؤلاء المحرومين المكدودين (١٧١) .

وقد جرت عادة الحكومة على عرض أراضي الدولة للبيع كل عام طبقاً لبرامج سنوية تتسع أو تضيق طبقاً لحالة البلاد وإقبال الأهالي على الشراء . غير أن هذه السياسة لم يكن هدفها إصلاحيا بالإكثار من الملكيات الصغيرة أو المتدنية ، أو تمليك المعدمين ليحيوا حياة كريمة ، بل كانت مجرد بيع أطيان حكومية من احتياطي الدولة العام دونما أي هدف إصلاحي أو اجتماعي ولذلك لم يستفد منها المحرومين وهم الكثرة الغالبة بين طبقات الشعب .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ففي عام ١٩٣٥ أقرت الحكومة برنامجاً إصلاحياً كبيراً يهدف إلى إنشاء ملكيات فردية للمزارعين المعدمين من خلال استصلاح ٥٥ ألف فدان في مدة عشرين سنة من أراضيها لتوزيعها عليهم ، كما شجعت شركات الاستصلاح على استصلاح نحو ٥٠ فدان أخرى لنفس الغرض وأعيب على هذا البرنامج سماحة لكبار الملاك بالشراء ومزاحمة صغار الزراع والمعدمين غير القادرين على المنافسة مما يضاعف من ملكيات الكبار على حساب أولئك الصغار .

وأعلن رئيس الوزراء – إسماعيل صدقي باشا في عام ١٩٤٦ أن الحرب العالمية الثانية أوقفت عجلة الإصلاح التي كانت تسير بنجاح (!!) ، وبذلك توقف مشروع توزيع الأراضي واستفادة صغار الفلاحين والمزارعين لأن الاستصلاح يتطلب مصاريف باهظة ، وخرجت الحكومة من حلبة الإصلاح بهذه الدوافع ، واكتفت بتوزيع ما تحت أيديها من أراضي مستصلحة لا تفي بمتطلبات الإصلاح الملحة التي نجحت في بعض المناطق في الوجهين البحري والقبلي في تمليك عدد لا بأس به من المحرومين في الوجهين البحري والقبلي [١٧٢] .

أما القواعد التي أقرتها الحكومة لبيع أراضيها لصغار الزراع فهي :

١- البيع بالممارسة لصغار الزراع في الأراضي المستصلحة بأيدي الأهالي ، أو الأراضي المؤجرة لمدة ست سنوات متتالية بعقود إذا لم تزد المساحة على عشرين فدان وفي هذه الحالة يدفع ثلث الثمن معجلاً والباقي على ١٥ قسط سنوي بفائدة ٣% .

وقد تبين أن حالة الفلاحين المالية في كثير من المناطق وخاصة في شمال الدلتا لا تعينهم على سداد الثمن بهذا النظام فعدلت الشروط إلى : سداد ١٠% من الثمن معجلاً وتقسيط الباقي على ٢٧ عاماً بفائدة ٣% .

٢- تبين في كثير من الحالات أن اشتراط الإيجار بعقود ٦ سنوات متوالية يعوق انتفاع واضع اليد بحق الشراء – فعدل هذا النظام بحيث سمح بالشراء للمستأجر ٣ سنوات متوالية إذا كان له وضع يد سابق بطريق الخفية لمدة ٥ سنوات – كما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سمح بالشراء أيضاً للمستأجر لمدة ٦ سنوات متقطعة . وبيعت على هذا النظام مساحات كبيرة من الأراضي لصغار الزراع بحد أقصى ٢٠ فدان .

٣- تباع الأرض بنظام الممارسة لمن يضع يده عليها إذا مضى على استئجاره لها ووضع يده ٣ سنوات وجعل الحد الأقصى لما يباع في هذه الحالة ١٠ أفدنة مع تسهيل في الدفع وتخفيض الفائدة .

٤- قامت الحكومة بتمليك طبقة أخرى من صغار الزراع والفلاحين من عمالها الزراعيين والذين يطلق عليهم " التملية " في تفاتيشها بشمال الدلتا في قطع ما بين ٢,٥ – ٣ أفدنة . ومع سداد ١% و ٢% و ٣% في الأربع سنوات الأولى وتقسيط الباقي من الثمن على ٣٠ قسط سنوي بفائدة بسيطة ٣% .

وقد وضعت الحكومة برنامج لبيع قدر من أراضيها لتتمشى مع سياستها القومية لرفع مستوى حالة الفلاح بتوجيه من " جلالة الملك المعظم " ، ولم يفت الحكومة أن هناك طبقة معدمة من الفلاحين وقد وضع نظام لتمليكها مع طبقة خريجي المعاهد الزراعية وطبقة الموظفين المتقاعدين في الأراضي المستصلحة والثمن تحدده اللجان الفنية المختصة لمن تتوافر لهم شروطه .

أما في ما عدا ذلك سواء ما خصص للبيع لصغار الزراع بيعاً عاماً أو ما خصص لسواهم من فئات المزارعين فإن الوسيلة المتبعة فيه هي المزايدة بين راغبي الشراء وللحد من التنافس على اقتناء تلك الأراضي مما يرفع أثمانها إلى مستوى لا تطيقه موارد صغار الزراع جعلت المزايدة " محلية " فيما يختص بهذه الطبقة فقصرت بذلك التنافس عليها بين أهالي الناحية الكائن بها العقار وحدهم[١٧٣] حتى لا يزاحمهم كبار الملاك من المناطق المجاورة الأخرى كما حدث في المشروعات السابقة .

وقد تعرض النائب سيد محمد بدراوي (باشا) في كلمته أمام أعضاء البرلمان لأسلوب وطريقة الحكومة في توزيع أراضي تفاتيشها على صغار الفلاحين وانتقد هذه السياسة لأن تكلفة الاستصلاح مرتفعة وغلة الفدان الواحد ضئيلة مما يؤدي إلى عزوف صغار الزراع عن التقدم للمزايدة على هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأراضي بالمزاد العلني ، إذ قامت الحكومة بتقسيم الأراضي ما بين ١٠٠-٣٠٠ فدان إلى قطع صغيرة ، ولكن المزارعين الصغار لم يتمكنوا من مزاحمة كبار الأغنياء والمحامين والأطباء في شراء هذه القطع بسبب ارتفاع ثمن الفدان الواحد إلى نحو ٣٦٠ جنيه مصري وهو مبلغ باهظ في حينه .

واقترح النائب أن تتولى الحكومة تقسيم المساحات الكبيرة ذات المائة والمائتين فدان إلى قطع صغيرة ذات الفدان الواحد أو النصف فدان لتوزيعها على صغار الفلاحين بنظام الممارسة فالحكومة تمتلك ١٧ ألف فدان في تفتيش "سخا" ، وتفاتيش " الجميزة " و" سدس " ويجب توزيعها إلى قطع صغيرة توزع على سكان البلاد المجاورة وإن زادت على حاجتهم يمكن ترحيل بعض من سكان المديريات المكتظة كالمنوفية والدقهلية والغربية لشرائها . وطالب النائب من صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء (صدقي باشا) تنفيذ هذا الاقتراح " لأنه يحب دائما مساعدة الفقير " – أي صدقي باشا – ولا سيما في هذا الوقت الذي يضرب فيه جلالة " مولانا المليك " أحسن الأمثال في مساعدة الفقراء والعطف على الفلاحين ، مما هو شاهد وملموس فيما يعمله جلالته في أنشاص (هكذا) [١٧٤] . ولم يقترح النائب وهو من كبار الملاك في مصر حلولاً عملية أخرى تساعد على حل المشكلة ولم يتطرق إلى توزيع بعض من أراضي كبار الملاك من أمثاله على هؤلاء المعدمين بل أنه يطرح حلولاً بعيدة عن المساس بملكيات كبار الملاك وهكذا كانت دعوات الإصلاح غير واقعية أو حادة لحل المشكلة والولوج بسرعة لعصر الإصلاح الفعلي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نشطت الحركة التعاونية الزراعية في مصر مبكراً ومع نهاية القرن التاسع عشر وتمخض عن هذا النشاط إنشاء ما يسمى بـــ "البنك الزراعي" عام ١٩٠٢م وكان الهدف من إنشائه منح قروض قصيرة الأجل للمتعثرين من المزارعين مع الرهن العقاري وبمعدلات فائدة منخفضة لإقالتهم من عثرتهم ، ونشطت أعمال البنك لفترة من الوقت ، ولكن مع إصدار قانون الخمسة أفدنة في عام ١٩١٣م ، الذي رفع كثير من القيود والضرائب على ملاك الخمسة أفدنة أو أقل من ذلك ، أضمحل البنك وتضاءل نشاطه ، وتم تصفيته عام ١٩٣٠م لأنه لم يشمل الفلاحين والمزارعين الصغار بنشاطه ، فلم يستفد هؤلاء بخدماته ، وانتهى الأمر بإغلاقه (١٧٥) .

ولم تستطع الحكومة المصرية تحقيق ذلك الهدف السامي لنظام الائتمان الزراعي في البلاد لخدمة صغار الزراع ، والاندماج تدريجياً مع الحركة التعاونية ونظام الائتمان العالمي الذي نما بسرعة كبيرة ، ونقص الاستثمارات الأهلية من جانب المصريين رغم وجود الكثيرين من الراغبين في إقراض غيرهم واستثمار أموالهم من خلال وعاء مصرفي ضامن لأموالهم .

وحتى بداية القرن العشرين كان هناك العديد من المزارعين غير القادرين على الحصول على القروض إلا من خلال مرابي الأموال في القرى وأكثرهم من اليهود ، والذي كانت فوائد قروضهم تتراوح ما بين ٣٠-٤٠% من أصل القرض (١٧٦) . كما كان كبار المزارعين أنفسهم غير قادرين على الحصول على القروض من كبار التجار وخاصة تجار القطن ، أو من البنوك التجارية أو من فروع شركات التصدير (١٧٧) . ونتج عنه تجريد الفلاحين المثقلين بديونهم من أراضيهم وبشكل مكثف مما أدى إلى زيادة عدد المعدمين الفقراء ، واضطر غالبيتهم للعمل كعمال تراحيل (١٧٨) .

وقد رأى المراقبون لحركة الائتمان الزراعي المصرية قبل الثورة أن هذه الحركة لم تساهم في ازدهار الاقتصاد الزراعي لأن الحكومة المهيمنة على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحركة الائتمانية كانت غالباً ما تضع الضمانات المجحفة لحقوقها بالاستيلاء على الأدوات الزراعية وممتلكات الفلاح المتعثر في الدفع ، كما أن الفلاح المصري بطبيعته يتسم بـــ " التبلد والتراخ " في إيداع مدخراته في البنوك – إن كانت لديه أصلاً مدخرات لإيداعها ، مع عدم خبرته بتلك العمليات المصرفية ، مع تمسكه بتعاليم الإسلام التي تحرم فوائد البنوك الربوية ، وعدم الألفة بينه وبين مفهوم الضمان بوجه عام (١٧٩) .

أما التجربة الثانية للحكومة المصرية لتنشيط الحركة الائتمانية في البلاد فكانت عام ١٩٣١م عندما سارعت بإنشاء " بنك الائتمان الزراعي " وساهمت بنصف رأس المال بينما ساهمت البنوك الرئيسية وعلى رأسها البنك الأهلي ، وبنك مصر بالنصف الآخر .

وكان البنك يتعامل مع نوعين من المقترضين هما : المجتمعات التعاونية الزراعية ، والأفراد من الفلاحين ، ويمتد الضمان في نوعيته وقيمته المالية لعمليات تحسين البذور والمخصبات ، والميكنة ، ومقاومة آفات القطن والمحاصيل الأخرى وتصل قيمة القرض لنحو ٨٠% من قيمة المحصول شريطة أن يودع ناتج هذا المحصول في شون البنك . كما يتم إقراض الأفراد بنسبة فائدة تصل لنحو ٧% من قيمة القرض (١٨٠) .

على أن الهدف الرئيسي من تأسيس هذا البنك هو مساعدة المزارع الصغير من الفلاحين لكي يتمكن من مواصلة زراعته للأرض وفلاحتها من خلال العمل التعاوني ، ومع ذلك فقد جذبت أنشطة البنك ومعاملاته ومعدلات إقراضه التي تنامت – كبار الملاك ومتوسطيهم . فبلغت أنشطته من القروض والسلف النقدية والعينية في عام ١٩٤٦ نحو ١,٢ مليون جنيه مصري (١٨١) .

وتكمن العقبة الرئيسية لعملياته الساعية لجذب الفلاحين نحو الائتمان في نظام الأداء والعمل بصورة أكثر فعالية بين الفلاحين الذين يجهلون أهداف ومقاصد عمليات الضمان ، على الرغم من أن بعض رجال الطبقة المتوسطة من الملاك والتجار يقومون بإقراض الفلاحين الصغار بمعدلات فائدة عالية جداً بعيداً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن البنك ، كما يقومون بشراء المحاصيل من الفلاحين بأسعار منخفضة ليبيعونها بعد ذلك بأسعار مرتفعة ، وتشيع هذه الأساليب " السيئة " في الريف لقلة الوعي وجهل الفلاح وقبوله " للخط والنصيب " [١٨٢] .

وأما بنك الرهن العقاري فقد قامت الحكومة المصرية بتأسيسه عام ١٩٣٢ بهدف مساعدة صغار الفلاحين الذين لا يستطيعون التعامل مع البنوك التجارية بضمان الرهن . وهذا البنك يقبل رهنيات الفلاحين الحائزين لمساحة من الأرض يدفعون عنها ضرائب للدولة تقل عن خمسين جنيهاً .

وفي عام ١٩٣٣م قامت الحكومة وبنك الرهن العقاري بالاتفاق مع البنوك التجارية على تخفيض الأقساط السنوية الواجب سدادها على المقترضين من الفلاحين ، كما وافقت على سداد ثلثي الفوائد المتأخرة على الفلاحين نيابة عنهم [١٨٣] .

وقد تقدمت لجنة الحقانية (العدل) بمجلس النواب في ٢٥ مارس ١٩٣٧م بتقريرها للمجلس بشأن تجميد ومد آجال القروض الواجبة على المزارعين المتعثرين [١٨٤] ، وناقشت مشروع القانون المزمع إصداره باسم مجلس الوصاية عن (حضرة صاحب الجلالة) فاروق الأول – ملك مصر ، وصدق البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ على القانون المكون من أربع مواد أهمها ما جاء بالمادة الأولى من انتفاع المدينين للبنك ، وأولئك الذين تأخروا عن سداد ديونهم ، الانتفاع بالمزايا التي منحت للمتعثرين منهم والمتعلقة بحقوق الرهن والامتياز على عقاراتهم [١٨٥] ، وبشرط أن يقوموا بتسديد ثلاثة أقساط سنوية مستحقة عليهم قبل أول ديسمبر ١٩٣٧م [١٨٦] ، بهدف تخفيف وطأة الديون من على كاهلهم نظراً لعدم مقدرتهم دفع عدة أقساط متتالية [١٨٧] ، والبلاد تعيش تحت وطأة وظروف الحرب العالمية الثانية .

وحاولت الحكومة المصرية تقديم خدمات متعددة للفلاح من خلال إنشاء الجمعيات التعاونية . ويعتبر الاهتمام بالحركة التعاونية في مصر تطوراً حديثاً في المجتمع الريفي الزراعي ، حينما بدأت الأصوات تتعالى للاهتمام بأحوال الفلاحين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع خلال تأسيس التعاونيات منذ حوالي عام ١٩٠٨م ، وبالفعل تأسس بعضها خلال الحرب العالمية الأولى ، وصدرت القوانين التي تنظم أعمالها قبل عام ١٩٢٣م [١٨٨] .

وفي أواخر الأربعينيات تولت وزارة الشئون الاجتماعية مهمة الرقابة والإشراف الحقيقي على جميع الجمعيات التعاونية في أنحاء القطر ، وقد حرصت الوزارة على إنشاء جمعيات جديدة من خلال نشر الفكر التعاوني والدعوة المتواصلة له ، والاهتمام بتنمية تلك الجمعيات وتنظيمها ، ومراقبة أعمالها ، وإعداد التشريعات اللازمة لها .

وقد ساهمت الحكومة في تمويل الجمعيات التعاونية الزراعية من خلال القروض التي يمنحها بنك الائتمان الزراعي ، وطرحت بعض الخطط لتحويل هذا التمويل إلى بنك تعاوني لتنشيط وتوسيع دائرة عمليات الائتمان ، وشملت هذه المساعدات الحكومية إعفاء الجمعيات التعاونية من دفع بعض الالتزامات المالية والضرائب المحلية ، وضرائب الاستيراد ، وتخفيض أجور نقل آلاتها الزراعية ، والآلات الأخرى ، ونقل البذور والمخصبات بالسكك الحديدية المصرية ، كما ساعدتها من خلال الإمداد بالفنيين الذين تحتاج إليهم من وزارة الزراعة ، وإمدادها بالمعلومات والاستشارات الفنية التي يحتاجها الفلاحون عن الأساليب الحديثة للزراعة ونتائج التجارب الزراعية التي تجريها الوزارة في معاملها .

وقد مثلت الجمعيات التعاونية الزراعية في عام ١٩٤٥م نحو٧٨% من إجمالي عدد الجمعيات الزراعية الاستهلاكية التي كان من أهم وظائفها التوسع في عمليات الائتمان التي تقتصر على الأعضاء فقط ، وإمداد الزراع بالبذور والمخصبات والعلف ، وعمليات مقاومة الآفات الزراعية ، وهي عمليات يستفيد منها أشخاص من غير أعضاء الجمعيات .

حيث أصبح عدد الجمعيات التعاونية ٣٦١ جمعية تضم ٢٧٢,٣٨٠ عضواً يستفيد من أنشطتها ٨١٨,١٩٠ فرداً بعدما بدأ النشاط التعاوني من خلال ٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جمعيات فقط عام ١٩٣٢ تضم ٥٤,٤٥٨ عضواً استفاد منها ٥٤,٩٧٣ فرداً فقط [أنظر الجدول رقم ٩] .

وقد تخصصت بعض الجمعيات في تقديم خدمات أخرى لأعضائها مثل الأدوية اللازمة للحيوانات ، والصوف اللازم لصناعة السجاجيد والبطاطين ، أو غيرها من الصناعات الحرفية ، أو تلك التي تخصص بعض أنشطتها لتسويق بعض المحاصيل كالبطاطس أو البصل ، أو تقديم البذور الجيدة للزراع ، وغالباً ما تمتلك الجمعيات الميكنة الزراعية لصالح كل أعضائها ، وقد فرض القانون على كل جمعية أن تنفق نسبة معينة من أرباحها لصالح الخدمات الاجتماعية التي تقع ضمن أنشطتها مثل : تحسين الطرق ، ترميم السدود والقناطر ، تشييد الكباري ، ومقاومة الملاريا ، وتحسين وسائل الإمداد بالمياه ، وبناء العيادات الطبية (١٨٩) .

وقد حاول الملك فاروق عام ١٩٤٦م الظهور بمن يحاول رفع مستوى معيشة الفقراء والفلاحين لمعدمين من خلال الإعلان عن إقرار برنامج إصلاحي اجتماعي ودعوة كل المصريين القادرين لأن يحذوا حذوه في تبني أعمال البر والعناية بإنشاء الجمعيات التعاونية (١٩٠) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٩) المستفيدين التعاونيين والزراعيين (*)
١٩٣٢ - ١٩٤٥م

السنة	عدد المستفيدين الزراعيين والتعاونيين	عضوية الجمعية	عدد الجمعيات التعاونية	عضو الجمعية	مجموع عدد التعاونيين	مجموع العضوية
١٩٣٢	٥٥٣	٥٤,٤٥٨	٦	٥١٥	٥٥٩	٥٤,٩٧٣
١٩٣٦	٧٠٧	٦٨,٨١١	٣٤	٣,٩٧١	٧٤١	٧٢,٧٨٢
١٩٤٠	٧٦٤	٧٢,٣٤٣	٥٦	١٢,٢٦١	٨٢٠	٨٤,٦٠٤
١٩٤٢	٧٦٧	١٠٦,٨١٣	٩٥	٣٢,٩١٤	٨٦٢	١٤٢,٧٢٨
١٩٤٣	١,٦٦٦	٢٤٣,٦١٨	٢٧٦	١٧٥,٦٩٥	١,٤٤٢	٤١٩,٣١٣
١٩٤٤	١,٥٦٥	٥٤٥,٧٥٦	٣٥٢	٢٥٩,٥٧٥	١,٩١٧	٨٠٥,٣٣١
١٩٤٥	١,٦٤١	٥٤٥,٨١٠	٣٦١	٢٧٢,٣٨٠	٢,٠٠٢	٨١٨,١٩٠

(*) Department of state office; The problem of Agrarian Reform, op. cit, p. 22.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشروع قانون الإصلاح الزراعي القروي عام ١٩٤٤

تقدمت لجنة الشئون الزراعية بمجلس النواب بمشروعين : الأول مشروع قانون بإحصاء الحيوان في الريف المصري ، والثاني وهو ما عرف بـــ قانون الإصلاح الزراعي القروي عرضته اللجنة بجلسة ٣١ يناير ١٩٤٤ بعدما انتخبت النائب محمد حلمي سليم (بك) مقرراً لها وترأسها مؤقتاً جميل سراج الدين ، وقد نظر المشروع مستهدفاً تحسين أحوال الفلاح الاجتماعية وزيادة موارده ومقاومة الفقر والأمراض المتفشية في الريف على اعتبار أن إصلاح أحوال الفلاح أمر واجب وحتمي على حكومته ، فالإصلاح الاجتماعي يتـــلازم مع الإصـــلاح الزراعي (١٩١) .

وقد أصدر البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ قانوناً بهذا الاسم مكوناً من عشرين مادة وافق عليها " فاروق الأول ملك مصر" ، ونصت مادته الأولى بعد مناقشات مستفيضة من البرلمان على أن : " تنشأ مجموعات زراعية كل منها في دائرة مساحتها نحو (١٥) ألف فدان للعمل على النهوض بالإصلاح الزراعي ورفع مستوى الإنتاج وتنويعه ونشر الصناعات الزراعية المحلية والعناية بتربية الحيوان وتقديم المعونة الفنية لجمعيات التعاون الزراعية . كما تساعد في تطبيق مناهج التعليم الزراعي في القرى تطبيقاً عملياً . وكان الغرض الأساسي من هذه المجموعات النهوض بالثروة الزراعية والثروة الحيوانية من المواشي والأغنام والدواجن وترقيتها بإرشاد الفلاح والعمل تحت نظره على تنمية " الزرع " وتحسين " النتج " وتنويعها ، وتشتمل هذه المجموعات الزراعية على حقل نموذجي تتبع في فلاحته واستغلاله أحدث الأساليب الفنية والعملية وأنجع الطرق لمقاومة الآفات الزراعية بحيث يشتمل على مشاتل لتموين البساتين وتمرين الزراع على أعمال فلاحتها وزراعة الخضر على قواعد عملية اقتصادية ، وتشتمل أيضاً على حظائر لطلائق الماشية والخيول ، وحظائر للإكثار من السلالات الجيدة للدواجن ، كما تشتمل على وحدة بيطرية للعناية بالثروة الحيوانية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والعمل على رعاية الحيوان وعلاجه من الأحداث العارضة والحفاظ عليه من الأمراض المعدية ، وإرشاد الفلاح إلى أسهل الطرق للعناية بهذه الثروة وتغذيتها على أحدث الأساليب الاقتصادية ، وتضم كل وحدة بيطرية مستشفى لعلاج الحيوان وعزل المصاب منه بمرض معد ومجزراً لذبح المواشي ومراقبة سلخ الجلود ، ويترتبط بوجود هذا المجزر إقامة مطمر للحيوانات النافقة وبقايا المجازر للانتفاع بمخلفاتها العضوية في تسميد الأراضي ويدير هذه الوحدة البيطرية طبيب بيطري مقيم [١٩٢] .

كما نص القانون على إعداد وتوزيع جوائز على المتفوقين في الزراعة وتربية الماشية والخيول والأغنام والدواجن ومنتجاتها وسائر الصناعات الزراعية وطرق حصاد وجني المحصولات الحقلية والبستانية [١٩٣] .

ويختص المجلس القروي الواقع في دائرته المجموعة الزراعية على أعمال هذه المجموعة كنوع من الرقابة على أعمالها [١٩٤] ، وقد وافق مجلس النواب على أن يخصص مبلغ أربعة ملايين جنيه كميزانية عامة لإنشاء وتكاليف مشروعات هذه المجموعات الزراعية وقد وافق المجلس على هذه الميزانية في مادته الرابعة عشر على أن تخصص من أموال الخزانة العامة [١٩٥] .

وفي هذا الصدد وللحفاظ على الثروة الحيوانية من أخطار الأمراض التي تفتك بها وضمان سلامتها عند الذبح في السلخانات بالقرى فقد أنشئ ما يسمى بالصندوق التعاوني بقرار من وزير الشئون البلدية والقروية في أواخر عام ١٩٥٠ بهدف حماية الصحة العامة أسوة بما اتبع في مدينتي الإسكندرية والقاهرة واللتان كان يتمتع سكانهما بهذه الضمانات الصحية ، حيث كان الثغر السكندري يتميز بوجود اتحاد لأصحاب المواشي بينما تفتقر جميع مديريات القطر المصري لمثل هذا الاتحاد في عواصمها .

وطالب أعضاء مجلس النواب بضرورة إنشاء صناديق تعاونية لأصحاب المواشي أشبه بالاتحادات التعاونية لحماية الصحة العامة للقرويين ومنع تهريب المواشي المحظور بيع لحومها حتى لا تنتقل أمراضها لهؤلاء القرويين وبحيث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يضم كل مجزر قروي صندوق تعاوني [١٩٦] ، بعدما أصبح أطباء قسم الطب البيطري يواجهون صعوبات جمة عند الكشف على لحوم الحيوانات المذبوحة خارج السلخانات لمعارضة القصابين (الجزارين) لهم بل وتعديهم عليهم في بعض الأحوال مما يعرضهم للخطر . وكان من الأسباب التي تدعو القصابين إلى ذبح ماشيتهم خارج السلخانات خوفهم من إعدامها بسبب عدم صلاحيتها للاستهلاك الآدمي أو إصابتها بمرض معد حيث يفتدون أثمان هذه الحيوانات غير الصالحة للذبح .

وحاول مشروع القانون تفادي تهرب أصحاب هذه الحيوانات من الذبح داخل السلخانات بتعويضهم عن أثمانها من خلال إنشاء صندوق لهذا الغرض تتوفر له حصيلة من الرسوم على حيوانات الذبح وإذا لم تكف هذه الرسوم فتتولى الحكومة سد العجز الناشئ بين حصيلة الرسوم وقيمة التعويض على اعتبار أن الحكومة هي المسئولة عن صحة مواطنيها وصحتهم العامة [١٩٧] .

وقد نص المشروع على تحديد رسوم الذبح على كل رأس تقدم للسلخانات من الأبقار ، والجاموس ، والجمال ، والعجول ، والأغنام ، والماعز ، وخرج المشروع إلى النور في صورة قانون مكون من ثلاثة مواد صدر عن مجلس النواب لنشره في الجريدة الرسمية وتولي وزير الشئون البلدية والقروية إصدار القرارات الكفيلة بتنفيذه [١٩٨] .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيازة الأرض
ومحاولات توزيع الأراضي القابلة للزراعة
على المعدمين وصغار الزراع

ظهرت منذ منتصف الأربعينيات على الساحة السياسية عدة محاولات للدعوة إلى توزيع الأراضي الزراعية على المعدمين من الفلاحين ، ولكن تلك المحاولات فشلت في إخراج هذه المحاولات إلى الواقع العملي ، كما فشلت في تأييد أغلب أعضاء البرلمان لها [١٩٩] . فقد رأى بعض نواب البرلمان أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال علاج الأمر لأن الثروة الزراعية من الأرض موزعة توزيعاً سيئاً في البلاد بسبب امتلاك فئة قليلة من الملاك زماماً هائلاً من الأرض ، كما أنه لا يمكن توزيع معظم الأراضي المستصلحة على كل صغار الفلاحين المصريين لأن أغلب هذه الأراضي تقع في الوجه البحري وهي لا تكفي ٢% من مجموع فلاحي مصر المعوزين [٢٠٠] ، ولهذا تعددت الآراء داخل البرلمان لإيجاد الحلول لرفع الغبن عن هؤلاء المعدمين من ذلك ما طالب به النائب علي المنزلاوي (بك) بتطبيق ما فعلته الحكومة البريطانية في أيرلندا بتمليك المعدمين وصغار الفلاحين بعض أراضيها على أن يتعهد المستفيد بدفع ثمن الأرض على آجال طويلة وبفائدة بسيطة ونادى النائب بأن حل المشكلة في مصر يتطلب حل الأوقاف الخيرية القديمة التي تبلغ مئات الألوف من الأفدنة ومنح أصاحبها سندات على الخزانة بحاصل ربع أطيانهم تحقيقاً لغرض الواقف ، وتتولى الدولة توزيع هذه الأراضي على المحتاجين من الفلاحين ، وبذلك تنشئ ملكيات متعددة تعم أنحاء البلاد ، وتدرأ " خطر الاشتراكية المتطرفة والشيوعية " [٢٠١] .

على أن هذا الرأي يعوزه تفهم مقاصد الشريعة الإسلامية من وجوب تحقيق غرض الواقف ووصيته ، خاصة وأن أغلب هذه الأوقاف قديمة العهد تركها أصحابها تحت رعاية نظار الوقف مقيدة تقييداً مطلقاً بنص الواقف ، والبعض منها موقوف على أعمال البر والمساجد والمدارس .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما نادى العضو طاهر سعد المصري (بك) باتباع ما جرى في إيطاليا لعلاج الأمر وذلك بفرض ضريبة عالية على الملاك الذين يهجرون أملاكهم في الريف للحياة في المدينة أو خارج القطر [٢٠٢] وهو أمر غير مقبول من الناحية الواقعية ويصعب تطبيقه خاصة وأن جميع كبار الملاك وأغلب متوسطيهم لهم سبل من الحياة والمعيشة بالمدن المصرية وبخاصة الكبرى منها ، وهذا الأمر لن يؤدي إلى استقطاع بعض أراضي هؤلاء لتوزيعها على من لا يملكون .

وأكد بعض الأعضاء على ضرورة الاقتداء بتجارب الدول الأوروبية وعلى رأسها إيطاليا ، والولايات المتحدة الأمريكية التي خطت خطوات عملاقة في هذا المضمار بإصلاحها ثلاثة ملايين فدان بوادي تنيسي في خلال عشر سنوات ، فبعد أن كانت أراضي الوادي قفاراً ومستنقعات أصبحت " جنات ناضرة " ، فالأمر لا يعدو إلا تطبيقاً للأسلوب العلمي في حل المشكلات والاستعانة بالمتخصصين والعلم الحديث لأن مصر إذا ما قصرت جهودها على ما تبذله الإدارة الحكومية وكبار " الأغنياء " فإنها سوف تنتظر طويلاً لحل مشكلاتها ولذلك يجب البدء في إنشاء شركات متخصصة لتحقيق هذا الغرض التنموي لشق الترع ، وحفر المصارف ، وإقامة المباني ، وغسل الأرض " الملحة " لإعدادها للزراعة. فإن ما تم استصلاحه بوادي " تنيسي " بالولايات المتحدة يعادل مساحة إنجلترا واسكتلندا الزراعية ، حيث شقت الأنهار وأنشئت الخزانات " فجاءت الأرض بأطيب الثمرات " ، " وما هم إلا بشر مثلنا " ، " فعلينا أن نقتبس من هذه البلاد ونتعلم ما يفيدنا ، وأكد النائب العام على حتمية وضع حد للملكيات الكبيرة التي تنامي بشراء الأرض المطروحة للبيع بدلاً من صغار الفلاحين والمعدمين . ودعا النائب أن يستعين إسماعيل صدقي (باشا) – رئيس الوزراء بالعلم " والفن " الحديث من البلاد المتقدمة كالولايات المتحدة وإنجلترا لبلوغ البلاد مرادها في إقامة مشروع إصلاحي جدي ينهض بالبلاد [٢٠٣] .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أبدى رئيس الوزراء موافقته على بعض هذه الآراء في ضرورة اقتباس الطرق والوسائل التي اتبعتها الدول الأخرى لاستصلاح الأراضي وتوزيعها على صغار الزراع ، ولكنه أردف قائلاً : " إن هذا قياس مع الفارق ، فمصر تختلف كل الاختلاف عن تلك البلاد التي لا ري فيها ولا صرف ، لأن المياه اللازمة للزراعة لا ترد إلى مصر من السودان لتروي الأراضي مجاناً وهي تتكلف على الدولة مبالغ طائلة من مصروفات على الخزانات والأعمال والإنشاءات الهندسية على مجرى النيل من منبعه إلى مصبه ، وتتحمل الدولة نظير ذلك ملايين الجنيهات مما يجب أن يكون محل اعتبار أمام أصحاب تلك الآراء " (٢٠٤) .

وكانت الحكومة قد أعدت عدة خطت لتطوير توليد القوى الكهربائية بعد تعلية خزان أسوان من أجل زيادة مساحة الأراضي المستصلحة . كما تولت المساهمة في بناء عدة سدود على شلالات " أوين " في أوغنده بالمشاركة مع الحكومة الأوغندية ؛ وكذلك تركيب توربينات على قناطر نجع حمادي ، والقيام بحفر العديد من الآبار الجوفية في قنا وجرجا ، وزيادة عدد المضخات المائية اللازمة لعمليات الري ، واستصلاح الأراضي الواقعة شمال سيناء الواقعة على طول ساحل البحر المتوسط .

ولم يتم تنفيذ شيء من هذه الخطط باستثناء تطوير مراحل زيادة القوة الكهربية المولدة من سد أسوان ، والمساهمة في تشييد عدة سدود على شلالات "أوين " للتحكم في مياه النيل في أوغنده . وتوقفت مشروعات نجع حمادي ، كما لم تستمر عمليات تنفيذ مشروعات سد أسوان .

وكان الهدف من مشروعات التحكم في مياه النيل في أوغنده هو زيادة كمية المياه الواردة لمصر اللازمة للتوسع الزراعي ، وكان المقدر لهذه المشروعات أن تتم بعد ٢٥ عاماً بتكلفة تبلغ ٦٠ مليون جنيه مصري ، تساهم فيها مصر بنحو أقل من نصف المبلغ . ومن هذه المشروعات كذلك مشروع بحيرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"تانا" ، والذي كان من المقدر له أن يساهم في زيادة المساحة المنزرعة من الأراضي في السودان ومصر .

وبعد أن أصبحت هذه المشروعات سواء في داخل مصر أو خارجها في مراحل التخطيط ، وبدأت الحكومة الوفدية في فتح باب المزايدة للتعاقد على تنفيذها ، لكن لم تتح لها الفرصة لإتمام ما بدأته [٢٠٥] .

وقد كانت الأراضي والأطيان المراد توزيعها بعد استصلاحها على صغار الزراع مملوكة للحكومة ويقع أغلبها في شمال الدلتا وفي جهات غير آهلة بالسكان ومحرومة من وسائل الري والصرف وغيرها ، ولم يكن بالمستطاع النظر في أسلوب توزيعها قبل استكمال بنيتها الأساسية للاستفادة المتوقعة من توزيعها وللترغيب في امتلاكها باستكمال وسائل الري والصرف وتعمير تلك " الأصقاع " ، ولم يتم ذلك إلا بترغيب صغار الملاك المقيمين في تلك المناطق بتملكها من خلال قطع متوسطة المساحة [٢٠٦] ، مع تشجيع الهجرة الداخلية إلى الأراضي الجديدة لأن زيادة عدد السكان بقرية ما يؤدي إلى الفقر ، والفلاح المصري بطبيعته رغم ذلك متمسك بالبقاء في قريته ، ولهذا يجب على الحكومة حصر سكان كل قرية – كما رأى البعض – ونقل الزائد من السكان إلى الأراضي المستصلحة ، مع تهيئة المساكن لهم وإنشاء الجمعيات التعاونية والبنوك لمساعدتهم وإرشادهم [٢٠٧] .

وقد رأى النائب مكرم عبيد باشا أن الحل يكمن في إلقاء تبعة الأمر على عاتق الشركات بشراء الأراضي البور من الحكومة ، على أن تتولى هذه الشركات القيام بعملية الإصلاح وبيع الأراضي المستصلحة لصغار الزراع بشرط أن يتضاعف عدد هذه الشركات في مصر إذ أنه لا يوجد في البلاد سوى شركتين لم يقدر لهما النجاح في مهمتهما وهما شركتي البحيرة والفيوم اللتان واجهتا مصاعب عديدة أهمها استكمال وسائل الري والصرف مما يحتاج معه إلى المال والوقت . وأردف النائب قائلاً : وحتى تتوفر وسائل الري والصرف لجميع الأراضي لا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مانع من بيع ما استصلح لصغار الزراع وما من شك في أن واجب الحكومة هو أن تقوم بالاستصلاح وأن تنفق بغير انتظار للـربح كالشركات فليست الحـكومة " تاجرة " (٢٠٨) .

وقد قامت بالفعل شركة أراضي البحيرة بتملك نحو ٦٠ ألف فدان اشترتها من الحكومة في عام ١٨٩٩م بسعر ستة قروش للفدان الواحد ، وظلت هذه الأرض بوراً حتى عام ١٩٢٨ حيث بدأت الحكومة في تنفيذ مشروعات الري والصرف ، فأخذت الشركة في بيع أراضيها وحددت سعر الفدان بـ ٤٥ جنيهاً ، يدفع ثلثها خلال السنوات السبع الأولى للتعاقد بدون فائدة ، فضلاً عما قامت به الشركة من إنشاء عدة تفاتيش وتيسير وسائل الري والصرف ، فكان سبباً في إقبال الأهالي على شراء أراضيها حتى أصبح من كانوا يعملون لديها بالأجر ملاكاً لأرضها .

ورأى النائب أن الشركات الكبرى أولى بتملك هذه الأراضي لقدرتها على استصلاحها على أن تقوم بتوزيعها بعد أن يتم الإصلاح ، والقول بتحسين أحوال الفلاحين والمعدمين عن هذا الطريق لن يؤدي إلى الغرض ، ويجب على الحكومة أن تفكر في وسائل أخرى لتحقيق هذا الهدف (٢٠٩) .

وكانت العدالة الاجتماعية باعتبارها حجر الزاوية في عملية الإصلاح الشامل للمجتمع المصري في الريف توجب حسن توزيع الأرض على طبقة صغار الزراع ومتوسطيهم باعتبارهم الدعامة الرئيسية التي ينهض عليها النظام الاجتماعي السليم ، وإصلاح أحوالهم لتكون بمثابة " الصخرة التي يرتطم عليها أي انقلاب عنيف من شأنه أن يودي بالنظام الديمقراطي الذي ينهض عليه نظام الحكم في البلاد " (٢١٠) .

في نفس الوقت الذي كانت فيه الحكومة ويمثلها (صاحب الدولة) – رئيس مجلس الوزراء إسماعيل صدقي (باشا) يرى أن توزيع الأراضي البور التي تملكها الحكومة يجب أن يشمل كبار المزارعين والملاك لأنهم يستطيعون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بإمكاناتهم استصلاحها مما أثار انتقاد كثير من نواب الشعب الذين رأوا في ذلك غبناً على صغار الزراع والمعدمين الذين يجب أن توجه إليهم هذه الأرض بعد أن تتولى الحكومة استصلاحها لهم في مدة معقولة وإذ لم يكن بمقدورها النهوض بهذه المهمة فمن الأوفق توزيعها على الصغار لا على كبار الملاك الذين وزعت عليهم بالفعل ٣٢ ألف فدان [٢١١] ضاربة عرض الحائط بالأفكار والدعوات الملحة للإصلاح .

ودعا أصحاب هذه الرؤية على ضرورة توزيع الأرض من خلال لجان مشكلة من أعضاء ممثلين للشعب والحكومة وبواسطة شركات الاستصلاح وتجنب خطر البيع لكبار الملاك ، لأن أملاك الدولة ليست باباً من أبواب الإيرادات الحكومية ، وإنما هي وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية التي ينشدها المصلحون لرفع مستوى معيشة الفقراء والنهوض بالإنتاج الزراعي والدفع بالحصانة ضد حدوث " انقلاب اجتماعي عنيف " ، فالمزارع الصغير لا يستطيع دفع ثمن الفدان الواحد الذي يصل إلى نحو ٣٠٠-٤٠٠ جنيه وهو مبلغ باهظ لا يقدر عليه من هم دون كبار الملاك ، وبذلك لا يمكن أن تتحسن حالة الفقراء من أهل الريف . بل نادى هؤلاء بضرورة توزيع الأراضي مجاناً على تلك الطبقة الفقيرة المعدمة بموجب تشريع بحيث تشمل أولئك الذين يمتلكون خمسة أفدنة ويعول الفرد منهم أسرة كبيرة ، ويجب " أن تضحي الدولة في سبيل إسعاد أبنائها وتنهض بقيام النظام الصحيح للديمقراطية " ، بوجوب وضع تشريع يعالج مسألة التوزيع والشروط الواجب توافرها فيمن ينتفع بتلك الأراضي وشروط البيع ، وقواعد الإدارة وتنظيمها على أسس اقتصادية سليمة ، وبهذا نستطيع أن " ننهض نهضة حقيقية ونرتفع بمستوى الفلاح البسيط إلى المكان اللائق به " [٢١٢] .

وكان رئيس الوزراء (إسماعيل صدقي باشا) قد عرض برنامج حكومته على مجلسي البرلمان من خلال خطاب العرش الذي جاء فيه : " تعني حكومتي (صاحب الجلالة) ، تدعيماً للاقتصاد الأهلي العناية كلها بالعمل على رفع مستوى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعيشة بين الطبقات الفقيرة وتنمية الثروة القومية فاتجهت في ذلك السبيل إلى صميم الغاية بخطوات واسعة مسترشدة برغباتنا وتوجيهات البرلمان والأمة ، ولذلك قررت توزيع أكثر من نصف مليون فدان من أطيانها على المزارعين ، وبخاصة صغارهم والمعدمين منهم بأيسر الشروط ، وخصصت جانبا من أراضيها المستصلحة للتوزيع علىّ المعدمين نظير دفع قسط لا يزيد على قيمة الضريبة السنوية المربوطة على الأرض حتى يتم التسديد ، وجاء في الخطاب أن: الحكومة ستعرض على البرلمان الاعتمادات اللازمة لتيسير تنفيذ هذا المشروع، وأنها – أي الحكومة – سوف تتولى توزيع جانب من أراضي الدولة على خريجي المعاهد الزراعية على أن خطاب العرش أضاف بأن الحكومة " لم تغفل شأن متوسطي الزراع وكبارهم فخصصت للبيع لهاتين الفئتين مساحات كبيرة من الأراضي أكثرها يحتاج إلى استصلاح حتى يساهم الجميع في التوسع الزراعي الذي تنشده البلاد " (٢١٣) .

على أن موضوع توزيع الأراضي على كبار الزراع قد أثار حفيظة بعض النواب الذين طالبوا بتخصيص مجمل الأراضي المستصلحة والقابلة للاستصلاح منها للمعدمين والفلاحين البسطاء فقط خاصة وأن هناك اتجاهاً داخل البرلمان دعا إلى نزع ملكية ربع الزمام الذي يمتلكه شخص واحد لصالح المعدمين ، وهناك مشروعات قوانين تحت المناقشة تتصل بتحديد الملكية الزراعية لصالح هؤلاء المعدمين (٢١٤) .

ولذلك أعلن إسماعيل صدقي أن الحكومة تضع نصب عينيها تشجيع نشر الملكيات الفردية العقارية بين طبقة صغار الزراع ، ولا تضن بأراضيها المستصلحة في منطقة شمال الدلتا على هذا المشروع الحيوي [الجليل] لما ينطوي عليه من فوائد كثيرة تعود على الأمة في مجموعها بالخير [العميم] ، ولذلك أزمعت – الحكومة – تخصيص مناطق من تلك الأراضي الجيدة [الخصبة] للتوزيع على صغار الزراع والمعدمين وللإفادة بها في الإكثار من الاقطاعات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزراعية انتفاعاً بخبرة خريجي المعاهد الزراعية في ترقية أساليب الزراعة بالبلاد وتخفيفاً لتزاحمهم على الوظائف ، كما تزمع تخصيص بعض منها للاستبدال العقاري للمعاشات انتفاعاً بنشاط الموظفين المتقاعدين في تنمية الثروة الأهلية وتخفيفاً لضغط معاشاتهم المتزايدة على الميزانية ، وهذا بخلاف الأراضي البور التي يمكن تخصيصها لهذه الأغراض المختلفة بعد استصلاحها [٢١٥] .

واستكمل إسماعيل صدقي بيانه في البرلمان قائلاً : إن الحكومة تعهدت أراضيها في شمال الدلتا بالاستصلاح لإقامة مشروعات حيوية هدفها الإصلاح الاجتماعي ، وأنه يجب الاستمرار في إصلاح مناطق جديدة تحقيقاً لما تهدف إليه الحكومة وتمشياً مع رغبة الأمة من خلال برنامج محدد لاستصلاح نحو ٥٠ ألف فدان من الأراضي البور في خلال خمس سنوات مع تنفيذ مشروعات الري والصرف المصاحبة للاستصلاح وبحسب ما يتقرر من اعتمادات مالية لهذا الغرض ، وهو هدف للحكومة يجب اضطلاعها به . وأكد صدقي باشا على عدم نية الحكومة بيع هذه الأراضي لكبار الملاك بل إنها خصصت لصغار الزراع فقط ، ولن تسمح الحكومة بقيام كبار الزراع وغيرهم من الهيئات بالإصلاح مع الحكومة حتى نضمن نفع صغار الزراع ولو أن هذا العمل سوف يستغرق عشرات السنين فضلاً عما تتحمله الميزانية من تكاليف باهظة تصل إلى عشرات الملايين من الجنيهات . ولو أن رئيس الوزراء صرح بأن الأراضي البور المعطلة عن الاستغلال زمناً طويلاً يمكن بيعها بوراً كما هي لكبار الزراع ولمتوسطيهم وللهيئات وللشركات المصرية بما فيه من نفع محقق إذ سيقوم هؤلاء باستصلاحها واستثمارها فتستفيد البلاد بها وتزداد ثروتها الزراعية ويعود على خزانتها بالفائدة من تحصيل أثمانها والضرائب المفروضة عليها [٢١٦] .

وغني بالذكر أن الأراضي البور التي ستخصصها الحكومة لكبار الزراع ومتوسطيهم في هذا البرنامج لا تقع جميعها في منطقة واحدة ، بل هي مساحات متفرقة ظلت إدارتها ومباشرة تأجيرها والمحافظة عليها ومعاينتها سنوياً عبئاً ثقيلاً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على كاهل الحكومة والخزانة العامة مما يجدر التخلص منها . وأردف رئيس الوزراء قائلا : هذه هي خطة الحكومة في بيع أراضيها لطبقات الأمة – وهي تتفق وخطاب العرش واتجاه البلاد إلى رفع مستوى حياة صغار الزراع والمعدمين ، وهي إلى جانب ذلك تجمع ما بين فائدة الخزانة العامة وتنمية الثروة الزراعية والأهلية في البلاد . ولضمان تأييد نواب الشعب لخطة حكومته أنهى رئيس الحكومة بيانه بقوله : إن هذه الخطة ليست بجديدة بل هي سياسة الوزارة السابقة "ونحن ماضون في ترسم خطواتها [٢١٧] .

وقد أثارت كثير من الأفكار التي وردت بخطة الحكومة تساؤلات عديدة لدى نواب الشعب ومعارضتهم لما تحتويه من آراء تعبر عن وجهة نظر الدولة تجاه خطتها الإصلاحية إزاء أبناء الريف المصري الذين هم أولى أبنائها بالرعاية ، وحاولت الحكومة تنفيذ برنامجها وضمان التأييد له بداخل البرلمان وسارعت بتأليف لجان حكومية فنية متخصصة للقيام بعمليات البيع في جميع المديريات بلغ عددها نحو ٣٥ لجنة وأحيطت هذه اللجان بالضمانات التي تكفل لها عدالة التقدير وعرض الأثمان من خلال بحث حالة كل قطعة من الأرض لتقدير نوع التصرف فيها إما بالممارسة لصاحب الحق في ذلك أو المزاد العام لسواهم [٢١٨] . وهنا ثارت مشكلة نوع التصرف بالمزاد العام لأنه سمح بمزاحمة كبار الملاك للصغار منهم والمعدمين ، ومزاحمة القادرين من المناطق الأخرى المجاورة للقطعة موضوع البيع فأفقد المشروع الكثير من أهدافه السامية.

وكانت الوزارة قد وجهت أوامرها لمديري الأقاليم تحثهم فيها على الاهتمام بموضوع البيع وخاصة لصغار الزراع ، والدعاية للمشروع بمختلف الوسائل ، ومعاونة لجان البيع لإتمام مهمتها على الوجه الأكمل . كما أرسل وزير المالية للمديرين يعرفهم بأهداف المشروع وأغراضه التي ترمي إليها الحكومة بهدف رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والأدبي لصغار الزراع وضرورة تحفيزه لأولويته على ما عداه من مشروعات . كما قام الوزير بتوجيه نداءه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإذاعة المصرية – وهي الوسيلة الوحيدة للإعلام المذاع في كل أنحاء البلاد أشاد فيه بالفوائد العظيمة التي ينطوي عليها المشروع داعياً مختلف الزراع إلى الاستفادة من هذه " الفرصة السانحة " لهم (٢١٩) .

كما تحدث (سعادة) مدير مصلحة الأملاك كذلك بـــ " الراديو " فشرح اشتراطات البيع لصغار الزراع ، وتوزيع الأراضي على المعدمين مفصلاً نواحي المشروع ومزاياه ، كما أهاب سعادته بعمد البلاد والنابهين بالنواحي والقرى أن يخلصوا النصح والإرشاد للفلاح والزارع الصغير ، وحثهم على الإقدام للاستفادة من المشروع ، وألا يقفوا حجر عثرة في طريقهم إليه ، وإفساح المجال للفلاح الصغير ليأخذ حقه المشروع في الثروة العقارية الأهلية .

وقد سار مشروع البيع في طريقه المنشود لفترة ، ولكنه لم يتمشى مع ما كانت تؤمله الحكومة ، وذلك لأن جميع ما بيع حتى نهاية شهر فبراير ١٩٤٦ لم يزد على ١٨,٥٠٠ فدان بينما ما تم عرضه من المساحات للبيع كان يزيد على ٤١٥,٠٠٠ فدان فتعثر المشروع ولم يحقق أهدافه لظهور كثير من العقبات التي وقفت حجر عثرة أمام التنفيذ من وقت لآخر وعدم إفادة صغار الزراع منه (٢٢٠) . ولنا عودة مع هذه العقبات إلا أن الحكومة أعلنت رسمياً عن طرح أراضيها القابلة للزراعة أو التي تحتاج لبذل بعض الرعاية للاستصلاح لكي تصبح جاهزة للزراعة ببذل بعض الجهد وذلك في مختلف أنحاء القطر ، وكانت تلك الأراضي تبلغ نحـــو ٥٠٧ ألف فـــدان خصص جانباً كبيراً منها لصغار الزراع ، وجزءاً آخر لكبارهم ومتوسطيهم : فأما ما يباع لصغار الزراع فقد خصصت الحكومة لهذه الفئة الأولى بالرعاية ومقصد المشروع نحو ١٣٢ ألف فدان من الأراضي المنزرعة أو ما في حكمها مقسمة إلى ٦٥ ألف قطعة ، واشترط ألا يباع لكل زارع أكثر من ١٠ أفدنة .

وقد اقتصر التنافس على شراء واقتناء هذه الأراضي بين أهالي الناحية الكائن بها العقار دون غيرهم ولذلك جعلت جلسات المزاد محلية ، كما قصر البيع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على صغار الزراع ممن لا يمتلكون أكثر من عشرة أفدنة . كما أبيح حق الشراء بالممارسة لجميع واضعي اليد والمستأجرين ممن تشملهم القواعد المقررة المتبعة .

وأما ما يباع لكبار الزراع ومتوسطيهم : فقد خصص لهاتين الفئتين نحو ٣٤٣ ألف فدان من الأراضي البور التي تحتاج إلى إصلاح تتراوح مسطحاتها بين ٢٠-١٠٠ فدان . كما خصص من الأراضي البور لكبار الزراع الأكثر قدرة على استصلاح الأراضي نحو ٣٢,٠٠٠ فدان من تلك الأراضي على أن تقسم قطعاً مناسبة لا تزيد الواحدة على ٢٠٠ فدان ليساهم كبار الزراع في عمليات الإصلاح.

ويتبع في عرض هذه الأراضي للبيع نظام المزاد العلني العام . وقد راعت الحكومة في بيع هذه الأراضي البور لكبار الزراع ومتوسطيهم أنهم قادرون بمواردهم المالية على القيام بإصلاحها وتهيئتها للاستغلال والاستثمار لصالح الخزانة العامة ، في حين أن صغار الزراع سيعجزون تماماً عن استثمار مثل هذه الأراضي بأي حال لضيق مواردهم المالية . كما رأت الحكومة أن إهمال هذه الأراضي الشاسعة وخاصة في شمال الدلتا بدون استغلال بمثابة تعطيل لرأس مال قومي تستطيع به الحكومة الإفادة في تنمية مشروعات خططها الاجتماعية المختلفة فضلاً عن تعطيل مورد هام من موارد الثروة الأهلية .

كما أزمعت الحكومة قبول مساهمة الشركات والهيئات الزراعية المصرية بنصيب في إصلاح الأراضي البور بشروط خاصة توطئة لبيعها لصغار الزراع ومتوسطيهم وكبارهم أيضاً [٢٢١] .

على أن المشروع صادفته بعض الصعاب من وقت لآخر ووقفت في سبيل إفادة صغار الزراع عدة عوامل انحصرت في :

١- تدخل بعض عمد البلاد في عمليات البيع وتعمد عدم إذاعة البيانات الخاصة بجلسات البيع قصد الإفادة هم وأهلوهم من البيع وحدهم .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- استعمال بعض كبار العائلات الموسرين لنفوذهم في التأثير على إجراءات البيع مما يؤدي إلى أن هذه الأراضي يرسو مزادها عليهم وحدهم دون صغار الزراع المعنيين بها .

وفي هاتين الحالتين ومثيلاتها عملت الحكومة على إلغاء البيع فوراً وإعادة طرح الأراضي للبيع من جديد مع تغيير مكان عقد الجلسات وإحاطتها بكل الضمانات التي تكفل عدم التأثير على عملية البيع لينتفع به صغار الزراع دون سواهم .

غير أن هناك عاملاً أهم من العاملين سالفي الذكر – وهو الفقر المدقع الذي يعم طبقة صغار الزراع فإنه مع تيسير شروط استفادتهم بهذا البيع إلى مدى كبير يقف معجل البيع – وهو ١٠% من الثمن فقط – حائلاً دون تملك الكثيرين منهم والإفادة بمزايا هذا المشروع (٢٢٢) .

على أن بعض نواب البرلمان عارضوا خطة الحكومة وما جاء ببيان رئيس وزرائها " جملة وتفصيلاً " لأن رؤيتهم الإصلاحية كانت أبعد مدى وأكثر تقدماً فقد قال النائب: علي الشيشيني : إن توزيع الأرض ليس هو العلاج الحاسم للقضاء على الفقر بل هو بعض العلاج الذي يمكن أن يخفف من حالة " البؤس " المخيمة على الريف المصري . واقترح النائب حلولاً أكثر عملية – من وجهة نظره – تتلخص في :

١- ألا يباع من أملاك الحكومة إلا الأطيان المستصلحة فعلاً والصالحة للزراعة .

٢- ألا تزيد مساحة كل قطعة مباعة على خمسة أفدنة للأسرة ذات العدد الكبير .

٣- أن تعهد الحكومة إلى شركات مصرية لاستصلاح الأراضي البور من خلال مناقصات تطرح على هذه الشركات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- يتم توزيع الأراضي الصالحة للزراعة أو بيعها بنظام الممارسة ، لأن المزاد ولو كان محلياً يولد في النفوس الضغائن ، فيجب العدول عنه إلى البيع بالممارسة سواء داخل زمام القرية أو غيرها .

٥- إلزام الحكومة بإنشاء مساكن حول هذه الأراضي الصالحة للزراعة شبيهه بـــ " العزب " التي يعيش فيها الفلاحين ، وبحيث يصبح لكل عشرة عزب وحدة زراعية واحدة تقوم مقام التعاون الزراعي لإرشاد الزراع إلى القيام بعملهم على الوجه الأكمل باستخدام طرق الزراعة الحديثة [٢٢٣] .

وأيد نواب آخرون المضمون الإصلاحي للمشروع وما جاء في اقتراحات زميلهم فمن الأجدر بالحكومة تحرير فقرائها من المزارعين الصغار ومعدميهم بأن توزع عليهم جزءاً من أملاكها حتى تخرجهم من " رق الاستعباد وتحررهم من تحكم كبار الملاك الذين يملكون زمام قرية بأكملها " ، والمطالبة بتوفير مصادر الري والصرف وهو ما يمكن للشركات الكبيرة النهوض به [٢٢٤] .

وعلق صدقي باشا قائلاً : بأنه يجب بيع الأراضي البور لكبار الملاك لمقدرتهم على استصلاحها وتلك الأراضي تبلغ مساحتها في القطر نحو مليون ونصف المليون من الأفدنة ، فإذا ما انتظرت الحكومة حتى تبيع ثلاثة أفدنة فخمسة كان معنى ذلك الانتظار أجيالاً طويلة مما يؤدي إلى ضعف الإنتاج الزراعي ضعفاً شديداً خاصة وأن سعر بيع الفدان الواحد في المزادات في شمال البلاد بلغ نحو ٣٠٠-٣٥٠ جنيه وبلغ أحياناً ٤٠٠ جنيه ، ولهذا طالب النائب : محمد الدسوقي الفار بأن تلتزم الحكومة الحالية بسياسة الحكومة السابقة عندما خصصت ربع مساحة الأراضي لأهل القرية المعنية وعدم وقف البيع لكبار الملاك لأن البلاد في حاجة ماسة إلى الملكيات الكبيرة اللازمة لإنتاج ما تحتاجه من الحبوب والمحاصيل الغذائية إذا أن المالك الكبير هو " المغذي الأول للبلد [هكذا] " [٢٢٥].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلاجاً لهذا الأمر وتشجيعاً للمزارعين الصغار على الإقدام للشراء طالب النائب : علي الشيشيني الحكومة بأن تتعهد بإصلاح الأراضي البور بواسطة الشركات ، وتتولى توزيع المستصلح كل عام تدريجياً بطريق " التثمين " لا " المزايدة " التي يزاحم فيها كبار الملاك ، وتقسيط الثمن على ثلاثين سنة بفائدة ٢% للمعدمين من الفلاحين ، ووافقه رئيس الوزراء على أن تخفض الفائدة إلى ١% فقط من الثمن على أن تتولى الحكومة بناء مساكن للفلاحين " حتى ننشئ جيلاً جديداً " يتمتع بالصحة للنهوض بالزراعة ، وتستطيع الحكومة أن تنشئ مستعمرات زراعية على نمط المستعمرات في فلسطين ... " مع ملاحظة أن الأرض في مصر أخصب وأكثر إنتاجاً ، أما أن نعطي أرضاً لفلاح لا يملك من المال ما يستطيع معه الإنفاق على الأرض المستصلحة فليس ذلك بالعلاج النافع لأنه في هذه الحالة سيقع تحت تأثير كبار الملاك وسلطانه فيسلبونه أرضه فتنعدم الملكية الصغيرة ، ولهذا يجب أن تشترط الحكومة على الفلاح المستفيد ألا يبيع أرضه قبل عشرين سنة ، فقد استطاع كبار الملاك في بعض القرى شراء الأرض من صغار الزراع نتيجة عدم مقدرتهم على فلاحتها ، واستغلال كبار الملاك لهم بالأساليب " الشيطانية " (٢٢٦) . لأن مشروع الإصلاح لا بد وأن يكون شاملاً ، ويجب على الحكومة أن تحمي الثروة العقارية وتكفل عدالة التوزيع بحيث تكون " شفيعة " في كل صفقة تباع للأهالي المعدمين في أي منطقة وبذلك تحميهم من خطر تملك كبار الملاك لأراضي الدولة وأدرك النائب بيت القصيد لمفهوم الإصلاح قائلاً : أنه ومع تنفيذ مشروع توزيع الأرض فهو علاج لن يقضي على الفقر في البلاد (٢٢٧) .

وأضاف زميله النائب : عبد الرحمن البيلي قائلاً : لماذا لا توزع الأرض مجاناً لصغار المزارعين (٢٢٨) ، الذين لا يستطيعون شراء الأراضي المستصلحة من الحكومة لعدم قدرتهم ووقوعهم تحت تأثير الفقر المدقع وهو " علة العلل " إذ أن الفقر أكبر عدو للمزارع الصغير الكثير الأولاد (٢٢٩) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وطالب العديد من نواب الشعب حكومتهم بالانحياز إلى صفوف المعدمين والفقراء بتخفيض مقدم ثمن الشراء ليصبح بما يعادل ضريبة سنة واحدة [٢٣٠] ، لأنه ليس بمقدور الفلاح المصري البسيط في شمال البلاد أو جنوبها دفع مقدم ثلاثة أمثال الضريبة السنوية ، أو جنيهاً واحداً عن كل فدان [٢٣١] . وعقب صدقي باشا على هؤلاء الأعضاء قائلاً : بأن ضريبة الفدان تتراوح ما بين ٣٠-٤٠ قرشاً سنوياً ، وتساءل رئيس الوزراء : " هل كثير على من يتقدم لشراء خمسة أفدنة أن يدفع حوالي ١٥٠ قرشاً ؟ هذا أقل ما يجب أن تحصل عليه الحكومة من الضمان " ، وبذلك اعتبر رئيس الوزراء مقدم الثمن الذي لن يتمكن الفلاح البسيط من الوفاء به وسداده هو ضمان للحكومة إزاء مواطنيها ولم يعتبر المشروع بمثابة رسالة وطنية ومسئولية أخلاقية وإنسانية تجاه الضعفاء من أبناء الوطن وتحقيقاً لسياسة العدالة الاجتماعية كعلاج مشكلة سوء توزيع الثروة الزراعية في البلاد ، التي لم ينادي بها أنصار الإصلاح من نواب الشعب وحدهم في البرلمان بل نادى بها كذلك الكثير من المثقفين أمثال الدكتورة/عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) ، والدكتور/محمد حسين هيكل وغيرهم[٢٣٢] .

وكانت دهشة إسماعيل صدقي بالغة من اقتراحات النواب وعلى رأسهم النائب/ عبد الرحمن البيلي عندما طالب بمنح الفلاحين البسطاء الأرض مجاناً وبدون مقابل نهائياً ، ورد متعللاً بأنه من المستحيل أن توهب الأرض للفلاح دون مقابل لأن هذه الأراضي تعتبر ضمن الاحتياطي العام للدولة بدليل أن كل ما يباع منها لا تضاف قيمته إلى الميزانية بل يضاف إلى الاحتياطي العام الذي نعول عليه مكافحة الفقر والجهل والمرض (!!) ويحرم الدولة من الانتفاع من هذا المورد الهام الذي سوف يفيد مشروعات وخطط الحكومة المقبلة ، وقد رأت الحكومة تجاه عجز الفلاحين عن دفع ١٠% أو ٥% من أثمان الأرض ولم يتقدموا لشرائها لفقرهم أن تدرجت في عرضها إلى حد معقول بمقدم ثمن لا يزيد على ثلاثة أمثال الضريبة السنوية " وهي بسيطة جداً " ومع ذلك فلم يلق عرض الحكومة قبول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستحسان النواب لأنه لم يكن بمقدور المعدمين والفلاحين البسطاء أن يحوزوا ثلاثين قرشاً كمقدم للفدان الواحد .

ومن هذا المنطلق أصر صدقي باشا على ضرورة إحالة الموضوع برمته إلى لجنة تشكيل لهذا الغرض بدلاً من " التفريط والإسراف في مال الدولة " ، لأن الأراضي البور – من وجهة نظره – ليست في حاجة إلى مشقة أو إلى شركات لاستصلاحها لأنها لا تحتاج سوى وسائل الري وشق الترع وكان كلام رئيس الحكومة لا يوحي بالأمل في التغيير ، مصوراً أحوال المجتمع المصري بصورة قاتمة وأنه لا يرجى له إصلاح (٢٣٣) .

وعلى الرغم من أن الحكومة قامت بتخفيض مقدم الثمن ، وأنقصت الفائدة، وأطالت مدة الآجال المسموح بها لدفع الأقساط السنوية ، وأخذت بمبدأ تفضيل أهل القرية أو الناحية على ما سواهم من الدوائر المجاورة ، وجميعها عوامل ساعدت على تملك بعض الفلاحين من صغار المزارعين ، لكن تزايد الفقر وانتشاره بين أفراد هذه الطبقة ، وعدم الرقابة الفعالة من جانب الحكومة أوقع الكثيرين في أيدي المرابين وأصحاب النفوذ من الملاك القادرين على المساومة والاستحواذ على الأرض من أيدي هؤلاء بشرائها منهم ، ولذلك طالب بعض النواب بوضع تشريع ملزم يصبح للحكومة فيه حق الإشراف على عمليات التمليك حتى يتم سداد ثمنها ، وتصبح ملكاً خالصاً للفلاحين (٢٣٤) .

وتساءل البعض عن بقية أملاك الحكومة التي تقارب نحو ٣٠ ألف فدان في أنحاء مختلفة من البلاد وبخاصة في الوجه البحري ، تديرها وزارة الزراعة وحولها بلاد عديدة مأهولة بالسكان مثل تفتيش سخا ، ويعملون " تملية " أو أنفار دون أن يتمكنوا من تملك حصة من هذه الأراضي ، بدعوى أن احتفاظ الحكومة بها الغرض منه الإكثار من زراعة الحبوب الجيدة حيث أن مساحة الأراضي التي كانت تزرع بالغلال والمحاصيل الزراعية حتى عام ١٩٤٨ مثلت ٥١,٥٥% من إجمالي مساحة أراضي مصر الزراعية [أنظر الجدول رقم ١٠] ، ونادت بعض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الآراء بدعوة الحكومة للاتفاق مع بعض كبار الملاك أمثال سيد بدراوي باشا الذي يمتلك نحو ١٥ ألف فدان ، على تخصيص خمسة آلاف فدان للتجارب الزراعية وزراعة التقاوي من أراضي الباشا على أن تقوم الحكومة بتوزيع ما يقابلها من **الأملاك الأميرية على المعدمين وصغار الزراع** [٢٣٥] .

على أن جهود الحكومة في هذا الشأن كانت جهوداً محدودة لأنها لم تتمكن من مد يد المساعدة سوى لعدد ضئيل من المكدودين والمحرومين المصريين البالغ عددهم ١٤ مليون مواطن مصري يعيشون على الكفاف ، لا نصيب لهم من غلة الأرض وريعها ، ولم تتمكن الحكومة من توزيع ما وعدت به من أراضيها الممكن استصلاحها والتي تبلغ نحو ½ مليون فدان [٢٣٦] . ولقد جاء في تقرير ديوان المحاسبة أن أملاك الدولة من الأراضي القابلة للاستصلاح لم تحصر بشكل دقيق حتى عام ١٩٤٦ ، ولم يتم التعرف على تلك الأطيان التي يلزمها الاستصلاح الكامل ، أو التي يلزمها بعض المرافق أو استصلاح بسيط ، فقط أنفقت الحكومة لإصلاح الأراضي البور ٢,٣١٧,٣١٥ جنيهاً خلال الفترة من ١٩٣٥ إلى ١٩٤٦م وما وصلت إليه يد الإصلاح التام هو ١٠,٤٥٠ فدان فقط من مجمل ٤١,٠٠٠ فدان استصلحت إصلاحاً جزئياً لأن إصلاح الأراضي البور يتكلف مصروفات باهظة ، فقد أوكلت الحكومة أعمالها إلى أناس استغلوا تلك الظروف ولمصلحتهم الشخصية مع ما صاحبه من الإسراف والتبذير [٢٣٧] .

ومن المؤكد أن الحكومة المصرية كان يجب عليها النهوض بشئون الفقير والفلاح المعدم فالثروة العقارية في مصر ليست موزعة توزيعاً عادلاً ، ومع ذلك فإن أحد النواب يرى أن مصر افضل من بلاد أخرى تتعى على مصر الظلم الاجتماعي الواقع على أبنائها . ويرى الأجانب المتابعين للأحوال المصرية أن توزيع الثروة العقارية من الأراضي الزراعية معيب لأن بعض القرى يملكها فرد واحد من كبار الملاك ، ولو أن بعض تلك القرى تضاءل عددها بمرور السنين لأن نظام التوريث يؤدي بالقطع إلى توزيع تلك الثروة بين الوارثين . واختتم أحد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النواب قوله : بأن "مصر ليست بحاجة إلى انقلاب اجتماعي ولا استفزاز للمشاعر" [٢٣٨] .

وأضاف (صاحب المعالي) وزير الأشغال العمومية قائلاً بأن : خطر الملكية الصغيرة لا يقل سوءاً عن خطر امتلاك الأراضي الواسعة ، مطالبا بضرورة تشجيع الملكيات الصغيرة وإحاطتها بسياج من التشريعات لحمايتها بالخضوع لنظام تعاوني ، ويصبح حينئذ من حق الحكومة فرصة الحراسة الإدارية على المالك الصغير الذي يهمل في استغلال أرضه [٢٣٩] ، ومساندة المزارعين الصغار الذين تنزع ملكيتهم للمنافع العامة كشق المصارف والترع وإنشاء القناطر والمدارس وما إليها [٢٤٠] .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (١٠) الأرض المستصلحة عام ١٩٤٨ *

	بالألف فدان	النسبة المئوية لمساحة المحاصيل
مساحة الأرض	٢٥٦٤	
المساحة المزروعة	٦,١٥٣	
مساحة المحصول	٩,٦٠٤	
مزروعة بالغلال (شاملة الأرز)	٤,٩٥١	٥١,٥٥
الخضراوات	٦١٠,٢٣٢	٦,٣٥
القطن	١٥٥١,٢٢	١٦,١٥
البرسيم	٢١٢٨,١٢	٢٢,١٦
قصب السكر	٩٩,٩٩٦	١,٠٤
البصل	٣٠,٧٦٨	٠,٣٢
محاصيل أخرى	١٥١,٢٧٦	١,٥٨
بساتين فواكه	٨٢,٠٤٨	٠,٨٥

* Department of state office, The problem of Agrarian Reform, op. cit, p. 9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس

مشروعات تحديد الملكية الزراعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشروعات تحديد الملكية الزراعية

تعددت الأفكار والمقترحات التي تدعو إلى الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الشامل للارتقاء بمستوى الطبقات المتدنية والفقيرة في المجتمع المصري وأغلبهم من الفلاحين البسطاء والمعدمين ، ومن هذا المنطلق كانت الدعوة لإقرار مبدأ الإصلاح الزراعي لأهل الريف منذ ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي (العشرين) حيث كانت الأرض مصدر الثروة وعنصر الاقتصاد الرئيسي في البلاد .

وبدأت هذه الدعوة في الظهور علي المسرح الاجتماعي والسياسي في أعقاب توقيع معاهدة ١٩٣٦ وما نتج عنها من إلغاء للامتيازات الأجنبية منذ عام ١٩٣٧ والدعوة لتوكيد الهوية الوطنية وتأصيل المفاهيم القومية ، إذ بدأ المفكرون والمصلحون ورجال السياسة في التطرق إلي الحديث عن علاج المشكلات الاجتماعية التي تقف حجر عثرة أمام التطور والتقدم الطبيعي للمجتمع المصري ، وظهرت العديد من الكتابات التي تتعرض لهذه المشكلة التي بدأت في الظهور بشكل واضح نتيجة الزيادة الواضحة في أعداد السكان .

ولما كانت الأرض هي المصدر الأول لثروة البلاد الاقتصادية فقد احتلت موقع الصدارة علي رأس المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعوق تقدم المجتمع المصري والتي حاول المصلحون من المثقفين والسياسيين إيجاد الحلول لها [٢٤١] .

ففي أواخر عام ١٩٣٩ دعا علي الشمسي (باشا) الحكومة ألي تشجيع ونمو الملكيات الصغيرة ، والسعي حثيثا نحو توزيع الأرض الزراعية من خلال منهج قائم علي العدالة في التوزيع يعتمد علي بيع الأملاك الأميرية من الأراضي القابلة للاستصلاح والمستصلحة لصغار الزراع ومساعدتهم علي التملك ، وتخفيف الضرائب عليهم [٢٤٢] .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد شارك أصحاب الفكر المتقدم من الرأسمالية الوطنية الزراعية والصناعية في هذه الدعوة وأدركوا أن الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي إنما هو أساس الإصلاح السياسي السليم ، فيقول مريت غالي :إن الإصلاح الداخلي هو " أساس المسألة الخارجية " أي الدعوة للجلاء عن مصر ، " وقبل الانتباه ألي الداخل " ، كما " أننا في حرب داخلية أخطر من أية حرب خارجية لأنها تصيبنا في الصميم وتفسد الدفاع في قلب الحصن " (٢٤٣) .

وإذا كانت فترة الأربعينيات قد شهدت العديد من الآراء وأفكار المشروعات الإصلاحية التي ارتكزت علي الدعوة لتحديد الملكية الزراعية باعتبارها الركيزة الأساسية لجوهر عملية الاصلاح ، واتسمت جميعها بأنها مشروعات برلمانية نادي بها أعضاء البرلمان المصري بمجلسيه النواب والشيوخ ، إلا أن المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد لم يكن مهيئا لمناقشة مثل هذه المشروعات وقوبلت بمعارضة شديدة نتيجة العداء الشديد لفكرة توزيع الأرض والدعوة للمساواة من جانب كبار الملاك وأصحاب المصالح الذاتية ، ولهذا فشلت المحاولتين اللتين عرضتا داخل البرلمان ، وكانت أولاهما : "قانون الخمسة أفدنة " وبيع أراضي الدولة المستصلحة والقابلة للاستصلاح ، وثانيهما الدعوة لتطبيق فكرة الإصلاح الزراعي متمثلة في تحديد الملكيات الكبيرة التي طبقتها من قبل دول شرق أوربا خلال العشرينيات ، ولم تكن تلك الدعوة مقبولة في مصر آنذاك (٢٤٤) .

ورغم الإجراءات الوقتية التي اتخذتها عدة حكومات مصرية وخاصة خلال فترة الأربعينيات لتخفيف حدة التفاوت الاجتماعي والطبقي الواضح ، فإنها عجزت عن التصدي الجدي لهذا الفكر المتقدم الذي ينادي بالمساواة والعدالة الاجتماعية ، ورفع مستوي المعيشة وبخاصة في الريف المصري نتيجة تزايد الوعي وانتشار التعليم الأولي بين أبناء الفلاحين (٢٤٥) .

ولم تكن سياسة الحكومات المتوالية عاجزة عن مواجهة مشكلات الفقر والبطالة وانخفاض المستوي المعيشي في الريف فقط ، بل أعاقت هذه السياسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التطور الطبيعي للمجتمع المصري خضوعاً لصالح كبار ملاك الأرض وانصياعاً لأهوائهم ومع أن حكومات الأغلبية (الوفد) المتتالية ورغم قصر فترات حكمها وتقطعها كانت تعتمد على تشجيع قيام الجمعيات التعاونية ، ومحاولة تطبيق القوانين العمالية على العمال الزراعيين وبحيث يكون لهم حق تكوين النقابات والاتحادات ، وحق التأمين الاجتماعي إلا أن هذه المحاولات لم تخرج للنور ، إلى جانب محاولات مد الفلاحين بالقروض وإلغاء الضرائب عن صغار الملاك . ولكن حكومة الوفد لم تكن دائماً من أنصار ومروجي فكرة تحديد الملكية ، بل رأت فرض ضرائب تصاعدية على الملكيات الكبيرة مع محاولة إصلاح أحوال القرية المصرية والنهوض بمستواها [٢٤٦] .

وقد أعلن عبد الحميد عبد الحق – وزير الشئون الاجتماعية في حكومة الوفد عام ١٩٤٢ وكان أحد أقطاب الحزب آنذاك ، رفضه التام لمسألة تحديد الملكية وتوزيع الأراضي على صغار الزراع ، بل أن وزير الاقتصاد الوطني في حكومة الوفد الأخيرة أعلن رفضه التام للمقترحات التي قدمت للمؤتمر الإسلامي في طهران قبيل قيام ثورة ١٩٥٢ والتي تدعو إلى إعادة توزيع الأرض الزراعية وتحديد الملكية ، بل وقاطع الوزير المصري جلسات المؤتمر . كما أن الوفد المصري في مؤتمر التنمية الاجتماعية للدول العربية الذي عقد بالقاهرة عام ١٩٥٠ عارض وبشدة توصيات المؤتمر التي تنادي بتحديد ملكيات الأراضي الزراعية [٢٤٧] .

وكان الفريق المؤيد للإصلاح الاجتماعي من بين الوفديين وعلى رأسهم مصطفى نصرت وزير الزراعة (١٩٤٣-١٩٤٤) ينادي بإقرار الضريبة التصاعدية على الملكيات الكبيرة ، كما نادى بفرض حد أدنى للضريبة على الملكيات الصغيرة ، وأيده في هذا الرأي مؤخراً الدكتور/ أحمد حسين – وزير الشئون الاجتماعية (١٩٥٠-١٩٥١) . واكتفى الوفد بإقرار ضريبة تصاعدية على الأملاك الكبيرة ، واتخاذ إجراءات سطحية في هذا الصدد ، ورفض مسألة الحد من الملكيات الكبيرة ، بل قوبل المشروع بفرض شديد من جانب الجناح المحافظ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

داخل الحزب وعلى رأسه محمد فؤاد سراج الدين (باشا) وكان الاتجاه السائد عدم المساس بتلك الملكيات [٢٤٨] بأي حال من الأحوال خاصة وأن الحزب يزخر بالعديد من كبار الملاك ومنهم أعضاء البرلمان بما لهم من تأثير قوي على اتجاهات الحزب وسياسة الحكومة .

وشهدت سنوات الأربعينيات من القرن العشرين عدة محاولات جادة حكومية وبرلمانية للخروج بمشروع للإصلاح الزراعي في الريف المصري لا يعتمد اعتماداً أساسياً على تحديد الملكية الزراعية ، إذ أعدت وزارة الزراعة في عام ١٩٤٣ مشروعاً من هذا القبيل تمهيداً لعرضه للمناقشة داخل البرلمان بعد أن تم إقراره أثناء الاجتماع الأول للمجلس الاستشاري الزراعي وترتكز دعامات المشروع على رفع مستوى معيشة طبقة صغار الزراع والمعدمين منهم في الريف ، مع توفير الحماية التشريعية لصغار الملاك عند إقرار البرلمان لقوانين التملك أو الإيجار . والعمل على النهوض بالمجتمع الزراعي من خلال زيادة الدخول وتوفير سبل استغلال الموارد الزراعية ، وإيجاد فرص للعمل والارتزاق ، واستحداث الأساليب الجديدة في الزراعة مع استنباط الأصناف الجيدة من البذور والتقاوي ، وإنشاء ما أطلق عليه حينئذ بـــ " المجالس القروية " في داخل القرى الكبيرة ، أو مجموعات القرى الصغيرة المتجاورة بهدف تنمية الثقافة الزراعية للمزارعين وزيادة إنتاجهم . وقد تبنت وزارة الزراعة هذا المشروع باعتباره الأساس السليم لمشروع الإصلاح في الريف [٢٤٩] .

وأهمل هذا المشروع المقترح من جانب وزارة الزراعة مسألة تحديد الملكية الزراعية أو الإشارة إليه لإعادة توزيع الثروة الزراعية العقارية بين المواطنين . ولذلك لم ينفذ من أفكار المشروع إلا القدر اليسير طبقاً لما أعلن عنه وزير الزراعة الوفدي آنذاك حسين محمود عنان [٢٥٠] .

وكان مريت غالي يرى أنه لابد من إعادة النظر في نظام الحيازة الزراعية فهو ليس نظاماً مؤبداً لا يصعب التعرض له ، فلا سبيل إلى تحقيق مبدأ الإصلاح الزراعي المنشود إلا عن طريق تقييد الملكية الكبيرة لتضييق الفجوة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشاسعة بين كبار الملاك والمزارعين وبين صغارهم والمعدمين منهم ، ولذلك فإن مسألة تحديد الملكيات الكبيرة وتقييدها لن يتأتى إلا بتشريع يضع حداً لهذه الملكيات الزراعية [٢٥١] .

وفشلت المحاولات المتعددة من جانب مؤيدي الإصلاح الاجتماعي لحث البرلمان على إصدار قانون يدعم ويساند فكرة الإصلاح الزراعي وركيزتها الأساسية تحديد الملكية الزراعية ، فقد نوقش بمجلس الشيوخ عام ١٩٤٥ اقتراحاً وأد في مهده بجعل الحد الأقصى للملكية للفرد الواحد مائة فدان وبحيث يقتصر تنفيذه على الملكيات المستقبلية دون الحالية [٢٥٢] .

ولم تكن الأفكار الداعية للإصلاح الزراعي تقتصر على المطالبة بتحديد الملكية ، بل طالبت أيضاً بالإصلاح الاجتماعي ، وتحسين أحوال الريف ورفع مستوى معيشتهم . وكان أول مشروع حقيقي ينادي بالإصلاح الزراعي ، ذلك المشروع الذي تقدم به الشيخ محمد خطاب (بك) – عضو مجلس الشيوخ [٢٥٣] في جلسة ٢٥ يونيو ١٩٤٥ وهو مشروع أكثر تقدماً من المشروعات والأفكار السابقة عليه لتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدان فقط . وكان شيئاً غريباً على أسماع الشيوخ وأغلبهم من كبار الملاك والأعيان [٢٥٤] . وكان محمد خطاب عندما تقدم بمشروعه قد نادى بألا يطبق المشروع عند إقراره على الفور أو مرة واحدة ، وإنما يتم تحديد الملكية الزراعية بالتدريج وعلى مراحل ، وبحيث لا يزيد نصيب الفرد عن خمسين فدان ، وبحيث يترك للملاك حرية التصرف فيما يزيد على ملكية هذا النصاب ، وألا يؤول بالميراث ما يزيد في الملكية عن هذا القدر ، وحتى يسعى الملاك للتخلص بالبيع تدريجياً عما يزيد عن ذلك وأعطى المشروع للمالك الحق في التصرف في الزائد بالبيع ولمصلحته [٢٥٥] .

وأحيل المشروع من مجلس الشيوخ إلى لجنة الشئون الاجتماعية بالمجلس لدراسته وإقراره بحيث يوفق بين حقوق الملاك وموجبات المصلحة العامة ، فنصت المادة الأولى منه بعد التعديل على : " ابتداء من العمل بهذا القانون لا يجوز لأحد أن يمتلك أكثر من مائة فدان مما يدفع عنه أعلى ضريبة أو أرضاً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زراعية يدفع عنها مثل هذا القدر من الضرائب ، ويستثنى من هذا الحكم الملاك الحاليون وورثتهم " (٢٥٦) .

والمشروع بهذا المضمون لا يسري على الماضي ولا يمس الحقوق المكتسبة للملاك الحاليين بل لا يسري أيضاً على ورثتهم ، وفي ذلك ضمان كامل للملكية الحالية وللورثة ، ولكن الهدف الأساسي كان وقف زيادة الملكية عن النصاب الذي حدده المشروع بوقف الشراء في المستقبل للمتجاوزين لحد الملكية ، على أن المشروع لم يكتب له النجاح فقد قدمت لجنة الشئون الاجتماعية تقريرها بقبوله بعد تعديل الحد الأعلى للملكية من خمسين فدان إلى مائة (٢٥٧) .

كما تناول المشروع مسألة الوقف ، والميراث ، وبحيث لا يجوز الوقف فيما يزيد على الخمسين فدان مثل نصيب الفرد من الأراضي الزراعية . وقوبل المشروع بمعارضة شديدة داخل البرلمان من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب من كافة الأحزاب السياسية الذين ينتمون لطبقة كبار الملاك والأغنياء وكان الرجل يعتقد أن مشروعه الإصلاحي لن يلقى أي معارضة من زملائه لأنه لا يتعارض مع مصالحهم الشخصية . وقد دهش عندما عرض القانون بعد تعديله ورأى الدسائس تحاك ضده وتلعب دوراً خطيراً رغم أنه حارب في جبهات رجعية متعددة عن آرائه ونتيجة لجرأته في الدفاع عن آرائه وأفكاره الإنسانية وإصراره على مواصلة الكفاح فقد استدعاه رئيس الوزراء (السعدي) محمود فهمي النقراشي ، والذي كان حينئذ رئيساً للجنة الشئون الاجتماعية المكلفة بدراسة الموضوع بمجلس الشيوخ ، ونصحه النقراشي بألا يصر على تقديم المشروع للجنة مما دعاه إلى عرض تقديم استقالته من المجلس في ١١ مايو ١٩٤٥ نتيجة فشله في إخراج المشروع للنور ووقوف حكومة السعديين في وجهة ، بل إن الدكتور/ محمد حسين هيكل – رئيس الحزب السعدي ورئيس مجلس الشيوخ اعتبر المشروع ثورة ضد النظام الاجتماعي القائم ، ولا يساعد على تطور البلاد ، بل على العكس . ومن مسئوليات الشيوخ الحد من المشروعات الثورية التي تمثل طفرات تؤدي إلى التطرف الفكري تحت دعوى التقدم الذي لا يتفق وشرع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البلاد . كما ذكر الشيخ خطاب أن مفتي البلاد نفسه لم يتخلف عن معارضة المشروع بإصدار فتواه بأن توزيع الملكية مخالف لتعاليم الدين الإسلامي [٢٥٨] .

ولم تتوان الحكومة (السعدية) عن مواصلة الهجوم على المشروع بدعوى أنها معنية فقط في خطتها بتوزيع الأراضي الأميرية الصالحة للزراعة على صغار الزراع ، وأن ذلك يغني عن تطبيق مشروع خطاب بالإضافة إلى وقوف كثير من أعضاء المجلس والأحزاب وكبار الرأسماليين ومفتي الديار المصرية ضد المشروع [٢٥٩] ، مما دعا لجنة الشئون الاجتماعية بعد دراسته وتعديله إلى سحبه تفادياً من رفض أعضاء الشيوخ له رفضاً نهائياً بعد المعارضة العنيفة له من كبار الملاك الذين تغاضوا عن مصالح الأمة الحقيقية في سبيل تحقيق مصالحهم ومآربهم الذاتية [٢٦٠] ، دون النظر أو الالتفات لمصلحة غالبية أبناء الوطن من المحتاجين والمعدمين .

على أن إصرار محمد خطاب ورفاقه من الإصلاحيين التقدميين على مواصلة الدفاع عن فكرهم أدى إلى إعادة مناقشة المشروع مرة أخرى في جلسة ٢ يوليو ١٩٤٥ بمجلس الشيوخ بحضور ممثلين عن وزارات المالية ، والزراعة ، والأشغال ، والعمل لدراسة مرة أخرى ، ووقف أعداء المشروع له بالمرصاد فقدمت اللجنة المكلفة بدراسته تقريرها برفضه نهائياً والإهابة بالحكومة للعمل على إصلاح الأراضي البور التي تملكها وتوزيعها على صغار الزراع ، مع فرض الضرائب التصاعدية ، وتحديد أجور العمال الزراعيين ومن في حكمهم ، وتحديد ساعات العمل وسن القوانين والتشريعات التي تكفل حمايتهم صحياً واجتماعياً ، وتقدير إيجارات للأطيان لتمثل ربحاً معقولاً للمستأجر وحمايته من عنت المؤجر والإذعان لرغباته . فأقر المجلس هذا التقرير مع رفض مشروع تحديد الملكية الزراعية رفضاً نهائياً [٢٦١] ، بعد أن ظل رهن المناقشة أمام لجنة "دراسات الملكيات الزراعية " التي شكلها المجلس لهذا الغرض خلال الفترة من ١٥ فبراير ١٩٤٤ حتى ١٦ يوليو ١٩٤٧ ورأسها أحد كبار الملاك من الوفديين المحافظين وهو محمد فؤاد سراج الدين باشا [٢٦٢] .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان حزب الوفد ويمثله سراج الدين باشا يدعو إلى الإصلاح في عبارات غامضة غير واضحة ، مطالباً بزيادة مستوى المعيشة والارتقاء بها ، وزيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء الجمعيات التعاونية ، والدعوة إلى القضاء على الفقر والجهل والمرض ، يشاركه في هذه الدعوة حزب الأحرار الدستوريين ، ومصر الفتاة (الاشتراكي) يمثله المهندس إبراهيم شكري ، والكتلة الوفدية ويمثله مكرم عبيد باشا .

وقد سبق انتخابات يناير ١٩٥٠ والتي فاز فيها الوفد بتشكيل الحكومة تزايد الدعوة إلى التأكيد على ضرورة الإصلاح الاجتماعي والزراعي ، بهدف شد الانتباه وتوجيه الرأي العام المصري بعيداً عن الآثار السلبية لحرب فلسطين (٢٦٣). وقد واصل حزب الوفد هجومه على الحكومة لفشلها في تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية لتحسين أحوال الفلاحين ، وحمل الحزب الحكومة (السعدية) مسئولية الفشل في تنفيذ البرنامج الإصلاحي الاجتماعي في البلاد والذي ابتدأته الحكومات الوفدية السابقة (٢٦٤) .

وحاول عضو مجلس الشيوخ جلال فهيم باشا -من الأحرار الدستوريين ، إحياء مشروع زميله محمد خطاب بجعله أكثر فاعلية بتجنب ما أثير من معارضات ضده وحتى لا يتم رفضه مرة أخرى من أعضاء المجلس ، عندما أعد مشروعاً إصلاحياً مماثلاً يجعل النصاب الأعلى لملكية الأسرة الواحدة من الأراضي الزراعية ٥٠٠ فدان شريطة أن يتم التطبيق على كل أسرة على حدة وبعد وفاة مورثها . وكان المشروع من الذكاء لصاحبه بحيث يصعب معارضته ، فاتجه القصر للدفع بهذا المشروع بعيداً عن التطبيق بطريقة ذكية بضم جلال فهيم لعضوية الوزارة حتى ينشغل عن مشروعه (٢٦٥) ، وينحاز بذلك إلى جانب القوى المعارضة لمشاريع الإصلاح الاجتماعي .

وأدت بذلك الرجعية المصرية هذا المشروع التقدمي بعد نقاش استمر أكثر من ثلاث سنوات ونصف بدعوى أنه تعسفي وفيه تمييز بين مختلف طبقات الأمة (٢٦٦) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورغم أن محمد علي علوبة (باشا) أحد أقطاب ومؤسسي حزب الأحرار الدستوريين ورفيق جلال فهيم باشا كان دائماً ما يعلن أن هناك أغنياء يملكون بمفردهم الضياع الشاسعة ، إلا أنه لم يكن مؤمناً بفكرة تحديد الملكية الزراعية لأنه رأى أن الملكية الفردية هي جزء من الحرية الشخصية للأفراد فلا يجوز مصادرتها أو الاعتداء عليها أو سلبها منه ، إلى جانب أن الموقف المعارض لزعيم الدستوريين الدكتور/محمد حسين هيكل من مشروع محمد خطاب بتحديد الملكية الزراعية كان كافياً للتعرف على رؤية وموقف الحزب الذي عارض المشروع برمته [٢٦٧] .

أما جبهة مصر التي كان يتزعمها علي ماهر باشا فقد أقرت في برنامجها عام ١٩٤٦ مبدأ الضريبة التصاعدية على الملكيات الزراعية التي تزيد مساحتها على حد معين كوسيلة من وسائل الإصلاح الاجتماعي . واقترح علي ماهر في نفس البرنامج تحديد حد أدنى للتملك خوفاً من لتفتيت الملكية إلى وحدات قزمية فيؤدي ذلك إلى سلبيات عديدة نتيجة هذا التفتت . دعا إلى تشجيع الملكيات الصغيرة لكي تنمو مع وضع حد أقصى للملكيات الكبيرة [٢٦٨] .

ثم تقدم الدكتور/ ابراهيم بيومي مدكور – عضو مجلس الشيوخ بمشروعه الإصلاحي إلى المجلس في عام ١٩٤٨ الذي يعتمد في جوهره على تحديد الملكية الزراعية باعتباره أساس عملية الإصلاح إلى جانب تحديد أجر العامل الزراعي ، ووضع حد أدنى له بما يتلاءم مع ظروف العمل والإنتاج ، مع تحديد القيمة الايجارية للأطيان الزراعية [٢٦٩] . ومن الدعوات الصادرة من غير البرلمانيين ما دعا إليه محمود كامل من ضرورة تطبيق مشروع جدي للإصلاح الزراعي يرتكز في جوهره على توزيع أراضي الحكومة البور التي تبلغ ١,٤٧٦,٣٠٠ فدان تقريباً على صغار المزارعين منهم ، وبحيث يضاف فدان أو أكثر لهؤلاء المزارعين ، وبذلك تنشأ طبقة جديدة من صغار الملاك التي لا تقل ملكيتهم عن فدان واحد للفرد منهم ، ولكنه لم يشر إلى المعدمين من أهل الريف في مشروعه المقترح [٢٧٠] .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما جماعة الأخوان المسلمين فقد أولت مسألة توزيع الملكية وضرورة علاجها جل اهتمامها باعتبارها الركيزة الأساسية للمساواة والعدالة الاجتماعية ، فنادت الجماعة بإقرار مبدأ تحديد الملكية الزراعية ، مع تشجيع الملكيات الصغيرة ، وتوزيع أملاك الحكومة على صغار الزراع (٢٧١) . على أن دعوة الجماعة لم تجد لها آذاناً صاغيه أمام أصحاب السلطة والمهيمنون على أمور البلاد في البرلمان والحكومة من كبار الملاك الزراعيين وأضحاب رؤوس الأموال (٢٧٢) .

ومن بين المشروعات الهادفة للإصلاح الاجتماعي في الريف ذاك المشروع الذي تقدم به الدكتور/ أحمد حسين (بك) – مدير إدارة الفلاح بوزارة الشئون الاجتماعية في عام ١٩٥٠ وقبل أن يتولى الوزارة ، وهو عبارة عن " بحث " اقترح فيه الإكثار من المزارع التي يملكها الأفراد دون المساس بأي حقوق قائمة حتى تنتشر الملكيات الصغيرة ، وتزهيداً للأغنياء عن التوسع في شراء الأرض فيتجهون نحو الصناعة مع وجوب وضع حد للتملك وأهم الحلول التي أوصى بها صاحب البحث هي :

١- أنه من المفيد فرض ضريبة تصاعدية على الأطيان بحيث يصبح التملك فوق حد معين وليكن مائة فدان مثلاً غير مجد لصاحب الأرض .

٢- رفع فئات الضريبة التصاعدية على التركات وتحصيلها عيناً في حالة الملكيات الكبيرة .

٣- في المناطق التي يحتكر فيها الملكية شخص أو أكثر من كبار الملاك ولا يمتلك الفلاحون فيها شيئاً تنزع ملكية عشر الزمام مقابل دفع الثمن وذلك لبيعه لصغار الزراع بتقسيط يسير عليهم .

٤- ضم الملكيات المجزأة لتقدير قيمة أرض القرية ثم إعادة تقسيمها بحيث يختص كل مالك بقطعة موحدة يسهل الوصول إليها ويتيسر ريها وصرفها بأقل التكاليف .

٥- منع تقسيم الملكية بعد حد معين وليكن فداناً واحداً أو يتعين – حتى في حالة وفاة المالك بيعه كوحدة واحدة لوارث واحد فإن تعذر فيتم البيع لغير الوارث على أن يحصل كل واحد من الورثة على حقه (٢٧٣) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وطالب البحث بتوزيع الأراضي المملوكة للحكومة التي يتم استصلاحها والقابلة للاستصلاح على صغار الفلاحين وذلك بمعدل ٣-٥ أفدنة لكل أسرة مع توفير المسكن الصالح والخدمات العامة لهم . وأضاف صاحب البحث أن الأجانب يتعجبون لحال الفلاح المصري السيئة وسوء توزيع الملكية إذ أن ٥% من عدد الملاك يستحوذون على مساحة ٤٤% من مساحة الأراضي المصرية كلها والصالحة للزراعة مؤكداً على أن ميثاق الأطلنطي قد نادى بضرورة التحرر من العوز في نداءاته الأربع ، والتطور الفكري في الريف المصري لا يتأتى إلا من خلال التوسع في التعليم العام وثورة المتعلمين وأنصافهم وتغلغل الإذاعة في المدن والقرى [٢٧٤] .

ولعل من أبرز وأقوى المشروعات التي قدمت للبرلمان بغية الإصلاح الاجتماعي هو ذاك المشروع الذي قدمه الحزب الاشتراكي الذي خرج إلى الحياة السياسية في مصر عام ١٩٤٩ من عباءة حركة مصر الفتاة التي نشأت عام ١٩٣٣ تحت زعامة المحامي أحمد حسين – ورفاقه وأبرزهم المهندس/ إبراهيم شكري ، والذين وضعوا برنامجاً اشتراكياً جديداً لحزبهم الجديد يتألف من عشر مبادئ تتضمن جوهر المبادئ الاشتراكية على أن يكون تحقيقها بالطريق الدستوري البرلماني ، وهذه المبادئ تنادي بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدان ، وتوزيع ما يزيد عن ذلك على المعدمين في الريف تحت شعار " الأرض ملك لزارعيها " الذي أعلنه إبراهيم شكري تحت قبة البرلمان رغم أنه أحد أبناء كبار الملاك ، مع تأمين كل مصري في حياته المعيشية بتوفير حد أدنى له من المعيشة الكريمة اللائقة بالإنسان في القرن العشرين [٢٧٥] . ودعا إبراهيم شكري إلى مصادرة كل الملكيات التي تزيد على الخمسين فداناً بما في ذلك أراضي الأوقاف ذاتها وتعويض أصحاب الملكيات الخاصة عن أملاكهم الزائدة المصادرة مالياً تعويضاً مناسباً ، على أن تتولى الحكومة بيع الأراضي المستصلحة للفلاحين المعدمين أو المالكين لأقل من خمسة أفدنة فقط ، مع منح الأولوية في التملك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأولئك الذين كانوا يزرعون تلك الأرض التي سيتم توزيعها عليهم ، مع عدم السماح بامتلاك أكثر من خمسين فداناً في المستقبل [٢٧٦] .

ونادى الاشتراكيون في برنامجهم الحزبي الجديد بالقضاء على الفوارق القائمة بين الطبقات وتقريب الثروات والملكيات ، والدعوة للإنتاج الجماعي ووجوب وضع مشروع وطني شامل ينفذ في خلال خمس سنوات لإعادة بناء المجتمع المصري والنهوض به . في نفس الوقت الذي لم يكن فيه كبار الملاك على استعداد للتنازل عن بعض ملكياتهم وامتيازاتهم للمعدمين [٢٧٧] .

وأكد إبراهيم شكري على ضرورة بيع الأراضي المستصلحة التي تملكها الدولة للفلاحين المعدمين أو الذين لا يمتلكون أكثر من فدانين ، ولخريجي المدارس الزراعية من غير المالكين لأكثر من خمسة أفدنة [٢٧٨] . كما هاجم أحمد حسين – زعيم الحزب الحكومة لأنها لم تتجه لتنفيذ برنامج إصلاحي واقعي ، فما حققته الحكومة من إنجازات ضئيلة كانت بمثابة مسكنات لأن السياسات الإصلاحية لم تكن تذكر ، وهاجم الإبطاء في تطبيق برامج الإصلاح التي وعدت بها الحكومات المتتالية وعدم المضي في تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية وإلقاء اللوم على " البرجوازيين " [٢٧٩] . والدعوة مرة أخرى إلى إعادة توزيع الأراضي الزراعية لتصبح الملكية جماعية تشمل أكبر عدد من أفراد الشعب ، واعتبرها الوسيلة الوحيدة لرفع مستوى المعيشة [٢٨٠] .

ونشطت الدعوة في البرلمان خلال عام ١٩٥٠ لتمليك المعدمين وخريجي المدارس الزراعية الأراضي المستصلحة التي تمتلكها الدولة بل وإقراضهم مبلغاً من المال يسدد على ٣٠ عاماً لتمكينهم من شراء الآلات والبذور ، وإقامة المنازل اللائقة لهؤلاء في مناطق الاستصلاح وبشرط ألا يقوم المنتفع ببيع كل أو جزء من هذه الأرض حتى ينتهي من الوفاء بالقرض وسداد ثمن الأرض . وكان هذا المشروع يهدف إلى خلق ونشأة طبقة جديدة من ملاك الأرض من غير الملاك القدامى ، بامتلاكهم خمسة أفدنة تكفي لمعيشة أسرة واحدة حياة كريمة ، وأعيب على هذه الدعوة أن الأراضي المستصلحة تتركز في الوجه البحري[٢٨١] .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأعيد دراسة مشروع توزيع الأرض الزراعية مرة أخرى في جلسات البرلمان في شهر نوفمبر عام من ١٩٥٠ من خلال الدراسة التي أعدها الدكتور/ أحمد حسين وزير الشئون الاجتماعية (١٩٥٠-١٩٥١) في الحكومة الأخيرة للوفد ، والتي تهدف إلى توزيع أوسع للملكيات الزراعية الصغيرة ، وفي نفس الوقت عدم السماح بتقسيم أو تجزئة الأرض إلى قطع صغيرة مفتتة مساحتها أقل من فدان ، مع التوسع في بيع الأراضي المستصلحة التي تملكها الحكومة للمعدمين من المزارعين وكذلك بيعها للأوقاف لتخصيص ريعها للأعمال الخيرية ، والتوسع في إقامة التجمعات السكنية القروية الحديثة والجمعيات والمراكز الاجتماعية الريفية الجديدة [٢٨٢] ، مع التأكيد على أن الفدان وحدة مساحية لا تقبل التجزئة عند التوارث أو البيع . وكان المشروع في حينه يتسم بالوزن والهدف السياسي فهو لا يسعى لتوزيع الاقطاعات الكبيرة من أيدي كبار الملاك بقدر ما يسعى لخلق طبقة ريفية من الملاك الصغار ليعيشوا في مستوى اقتصادي ملائم ، ومع التأكيد على ضرورة فرض ضريبة تصاعدية على المساحات الكبيرة من الأراضي الزراعية ، وتشجيع الأغنياء على استثمار أموالهم في ميدان التجارة والصناعة بدلاً من اكتفائهم بامتلاك الأطيان فقط وعزوفهم عن المشاركة في تنمية القدرة الاقتصادية لوطنهم [٢٨٣] .

ونخلص من هذا العرض أن الأحزاب السياسية جميعها باستثناء الحزب الاشتراكي وقفت موقف المعارض لمشروع الإصلاح الزراعي واهم دعاماته تحديد الملكية الزراعية وظل هذا الموقف ثابتاً وخاصة حزب الوفد – وحتى صدور المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ للإصلاح الزراعي في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ [٢٨٤] . وقوبل بمعارضة شديدة من قبل الحكومات المصرية المتتالية ونظرت هذه الجبهات إلى توزيع الأرض لصالح صغار الفلاحين ومعدميهم بعين القلق والارتياب ووجدوا فيه إضرار بمصالحهم [٢٨٥] ، بل إن بعض الأحزاب التي تقدمت بمشروعات لتحديد الملكية الزراعية لم تكن هدفها الإصلاح المنشود لمصلحة المعوزين بقدر كونها مشاركة سياسية فقط ، ولقد اتخذ بعض الحزبيين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من المناداة بالإصلاح الزراعي وتحديد الملكية الكبيرة وسيلة لاجتذاب ثقة وولاء طبقة الفلاحين والعمال الزراعيين . بل لم تتحمس الحكومات ذاتها لتنفيذ أي مشروع من تلك المشروعات لتحقيق هدف اجتماعي حقيقي أساسه ودعامته العدالة والمساواة بين المواطنين ، ونتيجة لانعدام هذه العدالة الاجتماعية ، أصبح هناك ضرورة وحتمية لتغيير المناخ السياسي والثورة على هذه الأوضاع السيئة . وبذلك أصبحت الظروف مواتية لصدور قانون الإصلاح الزراعي في عام ١٩٥٢ بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو من نفس العام ، والذي يعتبر نقطة تحول حقيقية في نظام الملكية الزراعية وإقامة علاقات إنتاجية على أسس من العدالة والمساواة لإحداث تغيير اجتماعي شامل داخل الريف المصري (٢٨٦) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتـــائج الدراســـة

أوضحت الدراسة أن أبناء الريف المصري من الفلاحين المعدمين والعمال الزراعيين كانوا يشكلون القاعدة الهرمية للمجتمع المصري وهم غالبية ، إذ كانوا يمثلون نحو ٩٠% من إجمالي عدد السكان المصريين في أواخر الأربعينيات ، عاشوا تحت مستوى خط الفقر ، وهو ما لاحظه المراقبون للأحداث من الأجانب الذين زاروا مصر بعد الحرب العالمية الثانية مثل ونستون تشرشل – رئيس الوزراء البريطاني ، وأعضاء الفريق البحثي الذي صاغ التقرير الاستخباري " عن الإصلاح الزراعي في مصر " بتكليف من وزارة الخارجية الأمريكية لخدمة التوجهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الفترة وقبيل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بقليل مما يدل على مدى اهتمام الولايات المتحدة بمصر ودراسة أحوالها الداخلية لتحل محل بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط تدريجياً وقد اعتمد البحث في إحدى مصادره الرئيسية على هذه الدراسة الأمريكية التي ألقت الكثير من الضوء على أحوال مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية من واقع فكرة الإصلاح في الريف المصري ، وبعين فاحصة غير مصرية لم تألف العيوب والسلبيات التي عاشها المجتمع المصري وأصبحت جزءاً من دولاب حياته اليومية وأكدت دراستنا على أن الإنتاج الزراعي لم يكن هو الهدف الأوحد لبرامج الإصلاح آنذلك في مصر ، فإن زيادة مستوى معيشة أفراد المجتمع الزراعي يمكن أن يحدث خارج نطاق مجال الزراعة وبدون الاعتماد عليها كلياً . كما أن زيادة الإنتاج الزراعي ليست الحل الأمثل للمشاكل الاقتصادية في مصر في ظل الزيادة السكانية المتنامية ، إذا يمكن أن تتحسن الأحوال المعيشية من خلال تطبيق عدة مشروعات في آن واحد منها تبني مشروع قومي لتنظيم النسل بتخفيض معدل النمو السكاني المتزايد بشكل واضح خلال العشرين سنة السابقة على عام ١٩٥٠ ، ولكن أثر هذا المشروع سيكون بطيئاً في نتائجه .

ولا يبدو أن زيادة الإنتاج الزراعي كانت ممكنة في ظل السياسة الزراعية التي كانت تنتهجها الحكومة ممثلة في وزاراتها للزراعة بحيث أنها تساهم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بشكل فعال في زيادة مستوى معيشة الريفيين ، فمساحة الأراضي التي كان من الممكن استصلاحها لتضاف إلى مساحة أراضي مصر الزراعية محدودة جداً ، كما أن إنتاج الفدان الواحد كان منخفضاً في أغلب الأحيان .

كذلك فإن نظام تحويل ري الحياض إلى ري دائم من خلال إقامة المشروعات الزراعية مثل بناء السدود والخزانات والأعمال الخاصة بالري على طول مجرى نهر النيل لم تكن ناجحة ، ولم تساهم في تنفيذ هذه الخطة في جنوب مصر أو في كثير من المناطق الأخرى لزراعة الأرض بأثر من محصول واحد سنوياً ، ولم يتم ذلك إلا بعد الانتهاء من إتمام مشروع السد العالي عام ١٩٧٠ وهو ما ساهم بعد استخدام الطاقة الكهربائية على نطاق واسع إلى زيادة الإنتاج الزراعي وإن كان على حساب جودة التربة الزراعية التي استلزم معها استخدام المخصبات الكيمائية بشكل واسع .

وارتبط بقضايا الإصلاح الزراعي في الريف الدعوة والمطالبة بضرورة فتح باب الهجرة الداخلية إلى تلك الجهات ذات الكثافة السكانية القليلة مثل مناطق شمال الدلتا لامتصاص الزيادة السكانية في مناطق وجهات أخرى مثل مديرية المنوفية والدعوة إلى تمليك هؤلاء المهاجرين قطعاً من الأرض بأثمان متواضعة عجز عن تدبير أثمانها صغار الفلاحين والمعدمين فلم تؤت هذه الدعوة ثمارها المرجوة . وكان بعض النواب في البرلمان من ينادي بفتح باب الهجرة الخارجية للمصريين رغم أن الفلاح المصري لا يتوق إلى تلك الهجرة ويرفضها نظراً لنقص المعرفة بالعالم الخارجي وفرص العمل المتاحة بالخارج مع نقص المال اللازم للسفر وتعلقه بالأرض التي عاش عليها وتمسكه بها لآخر العمر.

وكان من الواجب العمل على وجود حلول أخرى لمشكلة الإصلاح الشامل مثل التوسع في مجال التصنيع المرتبط بالمحاصيل الزراعية وخاصة في تصنيع المواد الغذائية وغيرها من الصناعات مثل الغزل والنسيج والمعلبات والتجفيف ، ولكن لتنفيذ برنامج صناعي ناجح كان لا بد من توفير الطاقة الكهربائية ورؤوس الأموال والتغلب على كثير من العقبات التي تواجه التنفيذ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد كانت مصر خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية دولة دائنة لكثير من الدول وعلى رأسها المملكة المتحدة ، وساعدها على أن يكون الميزان التجاري لصالحها التوازن بين الاستيراد والتصدير غالباً بل وتصديرها لبعض المنتجات الزراعية التي لا ينافسها فيها أحد مثل القطن والأرز والبصل ، ولم يبدأ الميزان في الاختلال والمعاناة الاقتصادية مما أثر على الوضع المالي للبلاد إلا بعد الفشل في تحقيق المشروعات الطموحة في الإصلاح والتصنيع وزيادة الاستيراد من الخارج دون أن يقابله تصدير مماثل . على أن أهم ما واجه مشروع الإصلاح من عقبات تلك المعارضة الواضحة للدعوة إلى إعادة توزيع الأراضي الزراعية أو تحديد الملكية من كبار الملاك والأغنياء أعضاء البرلمان وأصحاب المصالح الذين سوف تتأثر مصالحهم بهذا المشروع ، برغم أن الإصلاح في جوهره لا يعتمد أساساً على فكرة تحديد الملكية فقط . وقد رأى هؤلاء المعارضون وبفرض تطبيق المشروع وتوزيع الأرض على المعدمين أن تحديد الملكية لن يساعد على حل المشكلة ، لأن توزيع فدانين أو أكثر لكل فلاح معدم وهي مساحة متواضعة من الأرض يمكن أن تساعد الأسرة الواحدة على مواجهة مطالب الحياة ، ولكنها لن تسمح بحدوث تحسن واضح للمستوى العام للمعيشة . ويبدو أن التخوف من إعادة توزيع الأرض بشكل واسع كان سببه أن هذا التوزيع سيؤدي إلى تفتت المساحات الزراعية وانخفاض الإنتاج الزراعي إذا لم يصاحب المشروع تدخل الحكومة بالتشريعات اللازمة حتى يؤتي ثماره .

وكانت حكومات ما قبل الثورة قد قامت بتنفيذ عدد من المشروعات الإصلاحية تدريجياً من خلال وزارة الشئون الاجتماعية مثل المراكز الاجتماعية الريفية والجمعيات الزراعية بهدف إيقاظ الوعي الاجتماعي والاقتصادي والصحي للفلاحين الذين لن يظلوا راضخين لتلك الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة السائدة في البلاد . ولم تكن الحكومة ترغب في إيقاظهم فجأة دون إخضاعهم للسيطرة الحكومية المباشرة وتبنت الدعوة للإصلاح التدريجي وليس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثوري (الراديكالي) بدعوى الخشية من انتشار الأفكار الشيوعية الهدامة والحفاظ على السلام الاجتماعي والاستقرار القائم .

ولقد صيغت التشريعات والقوانين العديدة ولكنها لم تخرج للنور ، وإذا تبنت الحكومة بعضها فإنها لم تطبق تطبيقاً كاملاً ، إما لنقص الاعتمادات المالية لتنفيذ المشروعات ذات الأولوية الملحة ، وإما لافتقاد التخطيط والتنسيق بين الجهات والوزارات المختلفة ذات الشأن بمشروع الإصلاح مما أدى إلى نجاحات محدودة جداً وبعيدة كل البعد عن الواقع الفعلي المؤلم للمجتمع الزراعي المصري.

ولم يؤدي غياب تبني فكر الإصلاح سواء كان إصلاحاً قريب أو بعيد المدى والاتفاق على معاييره وأبعاده ، إلى تهديد الاستقرار السياسي في مصر ، لأن الفلاحين وأعضاء مجتمعهم الزراعي أحجموا بطبعهم عن ممارسة أي نشاط سياسي نتيجة عدم اكترائهم بالسياسة وسادت اللامبالاة فيما بينهم . ولكن هل كان بإمكان الفلاحين الاستمرار في الابتعاد عن أحوال بلادهم السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية لفترة طويلة خاصة إذا ما شعروا وشاهدوا بأعينهم نتائج عمليات الإصلاح وتحسن أحوالهم الملموس من خلال قوانين ثورية مؤثرة على مستقبلهم وهو ما شاهدوه ولمسوه بأنفسهم عند صدور قانون الإصلاح الزراعي في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ كنتيجة ملموسة من نتائج قيام الثورة المصرية المعاصرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة

الهوامش والمصادر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهوامش والمصادر

١- مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٤ يناير ١٩٤٦ .

٢- من أقوال النائب : عطا عفيفي (بك) ، نفس الجلسة

٣- American National Archive, Washington, U.S.A :

Department of State, office of intelligence Research, The problem of Agrarian Reform in Egypt, Report No. 499414, January 30, 1951, p. 1.

٤- سيرانيان : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥-١٩٥٢ ، القاهرة ، دار الثقافة الجديد ، ١٩٨٥ ، ص ١٧ .

٥- American National Archive, Washington, U.S.A :

Department of State, office. The problem of Agrarian Reform, op. cit, pp.1-2 .

٦- Ibid, pp. 1-2

٧- Ibid, p. 11.

٨- Ibid, p. 1.

مضابط مجلس النواب، جلسة ١٤ يناير ١٩٤٦ .

من أقوال النائب سيد أحمد مرعي ، وأقوال النائب : محمد الدسوقي الفار

٩- مضابط مجلس النواب ، جلسة أول أبريل ١٩٤٦ ، من أقوال النائب عبد الرحمن البيلي .

د. نبيل إبراهيم سعد : القانون الزراعي ، الملكية الزراعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩١ ، ص ٥٧ .

١٠- المرجع نفسه ، والصفحة .

١١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب السنوي للإحصاءات العامة لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢-١٩٧٢ ، القاهرة ، يوليو ١٩٧٣ .

١٢- مضابط مجلس النواب ، جلسة ٣٠ يناير ١٩٥٠ ، مناقشة النائب إبراهيم شكري .

١٣- المصدر نفسه .

١٤- Department of State, office. The problem of Agrarian Reform, op. cit, p.1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٥- سيرانيان : مرجع سابق ، ص ١٧ .

١٦- Gabriel Baer: A History of Landownership in Modern Egypt, 1800-1950, oxford. 1962, pp. 25-38.

١٧- مضابط مجلس النواب ، جلسة أول أبريل ١٩٤٦ ، من أقوال النائب عبد الرحمن البيلي جلسة مناقشة مع المرحوم السيد/كمال الدين حسين ، عضو مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وذلك بقصر المنتزه بالإسكندرية ، يوم الجمعة ١٧ أكتوبر ١٩٨٩ .

- Department of State office.,o p.cit,p. 1-2 .

١٨- Idid, p.7.

Idid, pp.2-3 .

١٩- Ibid, p. 3.

٢٠- Department of State, office. The problem of Agrarian Reform, op. cit, p. 7 .

٢١- Ibid, p. 7.

أنظر مناقشة النائب محمد الدسوقي الفار :

مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٤ يناير ١٩٤٦ .

٢٢- Ibid, p. 7.

٢٣- Ibid, p. 4.

٢٤- Ibid, p. 5.

٢٥- Ibid, p. 6.

٢٦- Ibid, p. 8.

٢٧- Ibid.

٢٨- Ibid, p. 9.

٢٩- Ibid, pp. 9-10.

٣٠- Ibid, p. 18.

٣١- Ibid, pp. 18-20.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٢- Ibid, pp. 19-20.

٣٣- Ibid, pp. 13-14.

٣٤- Ibid, p. 14.

٣٥- من المطالب الإصلاحية التي نادى بها كل من النائبين : محمد فكري أباظة (بك) ، عطا عفيفي بك : مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٤ يناير ١٩٤٦م .

٣٦- Ibid, p. 14.

٣٧- Ibid, p. 31.

٣٨- مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٠ أغسطس ١٩٥٠م .

٣٩- مضابط مجلس النواب ، المصدر نفسه ، والجلسة .

٤٠- تسمى قرية أو تفتيش " كوم النصر " حالياً ، ولا تزال تابعة لمركز المحمودية بمحافظة البحيرة .

٤١- قام الباحث بزيارة التفتيش عدة مرات ولا يزال آثار أغلب هذه الإنشاءات قائماً حتى اليوم رغم اعتداء الأهالي على الأراضي الواقعة عليها قصر الباشا المنيف الذي استولت عليه هيئة الإصلاح الزراعي وتعرض أسفا للإهمال منذ عام ١٩٥٢ وحتى اليوم . وكانت هناك بعض الأراء التي تنادي بتحويله إلى كلية للزراعة بالبحيرة .

٤٢- Department of state office, The problem of Agrarian Reform, op. cit, p. 32.

٤٣- Ibid, p. 10.

٤٤- د. عبد العزيز رفاعي : العمال والحركة القومية في مصر الحديثة ١٩٠٠-١٩٥٢ ، القاهرة ، ص ١٢٣ .

د. محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، جـ٢ ، القاهرة ، دار المعارف، ص ٢٥٤ .

٤٥- د. طه حسين : المعذبون في الأرض ، صيدا ، المكتبة العصرية ، ١٩٤٩ ، ص ص ١١٦ ، ١٢٢-١٢٣ .

لقاء شخصي مع السيد / كمال الدين حسين ، عضو مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، بمقره الصيفي بقصر المنتزه بالإسكندرية ، يوم الجمعة ١٧ أكتوبر ١٩٨٩م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤٦- Department of state office, The problem of Agrarian Reform, op. cit, p. 10.

٤٧- عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ، ج٢ ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ ، ص ص ٣٧٦-٦٧٧ .

٤٨- الأهرام ، عدد ١٩ أبريل ١٩٤٥ .

٤٩- مضابط مجلس النواب ، جلسة ٢٥ يونيو ١٩٤٥م .

٥٠- د. طه حسين : المعذبون في الأرض ، صيدا ، المكتبة العصرية ، ١٩٤٩ ، ص ١٢٣ .

٥١- وثائق أرقام : 7160 ، 7161 ، 7163 ، 7165 ، حريق القاهرة ، المركز القومي للدراسات القضائية بالقاهرة .

٥٢- مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٤ يناير ١٩٤٦ ، مناقشة النائب أحمد المليجي (بك) ، جلسة ٢٧ مارس ١٩٤٦ ، من أقوال النائب علي الشيشيني .

٥٣- Department of state office, The problem of Agrarian Reform, pp. 14.

٥٤- أنظر الجدول رقم (٦) Ibid, p. 11.

٥٥- Ibid, p. 11.

٥٦- د. محمود عبد الفضيل : التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري ١٩٥٢-١٩٧٠ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص ٥٤ .

٥٧- مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٤ يناير ١٩٤٦ ، مناقشة النائب على الشيشيني (بك) .

٥٨- مضابط مجلس النواب ، جلسة ٢٧ مارس ١٩٣٣م .

٥٩- مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٤ يناير ١٩٤٦ ، مناقشة النائب علي الشيشيني (بك) .

٦٠- المصدر نفسه ، من أقوال النائب علي الشيشيني (بك) .

٦١- المصدر نفسه والجلسة .

٦٢- من هؤلاء النواب أحمد المليجي (بك) : المصدر نفسه والجلسة .

٦٣- مناقشة النائب : سيد أحمد مرعي ، مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٤ يناير ١٩٤٦م .

٦٤- عفاف محمد بدير علي يوسف : الملكيات الزراعية الصغيرة وأثرها في الريف المصري ١٩٣٠-١٩٥٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات الإنسانية ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، ١٩٨٩ ،ص ١٠٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦٥- مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٤ يناير ١٩٤٦ ، من أقوال النائب سيد أحمد مرعي .

٦٦- المصدر نفسه ، من أقوال النائب محمد الدسوقي الفار .

٦٧- من أقوال وزير الشئون الاجتماعية ، مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٤ يناير ١٩٤٦م .

٦٨- تشكلت لجنة لوضع المشروع رهن التنفيذ من ممثلين عن كبار الملاك ، ووزارة الزراعة ، ووزارة الشئون الاجتماعية ، دون وجود ممثلين للعمال الزراعيين الذين لا رابط بينهم أو نقابة تجمعهم .

Department of state office, The problem of Agrarian Reform, op. cit, p. 32.

٦٩- من أقوال النائب محمد الدسوقي الفار ، مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٤ يناير ١٩٤٦ .

٧٠- صحيفة الأهرام ، عدد ٣٠ أكتوبر ١٩٤٦م .

وأنظر : ما جاء بمشروع مريت غالي بشأن الإصلاح الزراعي :

طارق البشري : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ ، ص ١٩٤ .

٧١- Department of state office, The problem of Agrarian Reform, op. cit, p.14.

٧٢- من أقوال النائب سيد أحمد مرعي : مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٤ يناير ١٩٤٦ .

٧٣- Ibid; pp. 14.33.

٧٤- من أقوال النائب : عبد الحليم محمود علي ، مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٤ يناير ١٩٤٦ .

٧٥- من أقوال النائب : طاهر المصري (بك) ، جلسة ١٤ يناير ١٩٤٦ .

٧٦- المصدر نفسه ، من أقوال النائب عطا عفيفي (بك) .

Ibid, p. 20.

٧٧- Ibid, p. iii,20.

٧٨- Ibid, p. iii.

٧٩- رأي النائب أحمد المليجي (بك)

مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٤ يناير ١٩٤٦م .

٨٠- رأي النائب : أحمد المليجي (بك) ، المضبطة نفسها ، والجلسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨١- رأي النائب : سيد أحمد مرعي (بك) ، المضبطة نفسها ، والجلسة

٨٢- من أقوال وزير الشئون الاجتماعية ، المضبطة نفسها ، والجلسة .

٨٣- مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤-١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، د.ت ، ص ٢٨٥ .

٨٤- سيرانيان : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥-١٩٥٢ ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٥ ، ص ص ١٩-٢١ .

٨٥- Patrik O'Brien: The long – terms growth of Agricultural production in Egypt, p. 162 .

٨٦- Department of state office, The problem of Agrarian Reform, op. cit, p.26.

٨٧- د. نبيل إبراهيم سعد : القانون الزراعي ، الملكية الزراعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩١ ، ص ٥٧ .

٨٨- د. عبد العزيز الرفاعي : الديمقراطية والأحزاب السياسية في مصر الحديثة والمعاصرة ١٨٧٥-١٩٥٢ ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٧٧ ، ص ٢٠٥ الأهرام ، عدد ١٩ أبريل ١٩٤٥

٨٩- سيرانيان : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥-١٩٥٢ ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٥ ، ص ٥١ .

٩٠- Department of state office, The problem of Agrarian Reform, op. cit, p.26.

وهو ما فعلته حكومة ثروة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بإعلانها تطبيق مشروع الإصلاح بدءا بتحديد ملكية كأهم قاعدة أساسية للإصلاح الزراعي :

لقاء شخصي مع السيد / كمال الدين حسين – عضو مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو بمقره الصيفي بقصر المنتزه بالإسكندرية ، يوم الجمعة ١٧ أكتوبر ١٩٨٩م .

٩١- Ibid, p. 27.

٩٢- Ibid, p. 27.

٩٣- Ibid, p. 24.

٩٤- د. نبيل إبراهيم سعد : القانون الزراعي ، الملكية الزراعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩١ ، ص ٥٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩٥- Ibid, p. 24.

٩٦- Ibid, p. 24.

٩٧- Ibid, p. 24.

٩٨- ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون (١٧٨) لسنة ١٩٥٢ التي أوضحت الأهداف التي من أجلها تم إصدار قوانين الإصلاح الزراعي ، وأوضاع الملكية الزراعية منذ عهد محمد علي حتى سنة ١٩٥٢ التي أفسدت الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية : أنظر : د. نبيل إبراهيم سعد : القانون الزراعي ، الملكية الزراعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩١ ، ص ٥٧ .

٩٩- Ibid, p. 25.

١٠٠- Ibid, p. 26.

١٠١- Ibid, p. 34.

١٠٢- Ibid, p. 28.

١٠٣- Ibid, p. 29.

١٠٤- عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ، ج٢ ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ط٢ ، ١٩٦٦ ، ص ٣٧٦ .

١٠٥- Ibid, p. iii.

١٠٦- Ibid, p. 29.

١٠٧- Ibid, p. i.

١٠٨- Ibid, p. 15.

١٠٩- امتلكت مائة عائلة معظم الأراضي الزراعية في مصر ، وقدمت ستة عشر عائلة من هؤلاء كل وزراء ورؤساء وزارات البلاد قبل الثورة : عبد الناصر – الفكر والتطبيق : من خطاب الرئيس عبد الناصر في ٢٢ يوليو ١٩٦٤م .

١١٠- المصدر نفسه ، خطاب الرئيس عبد الناصر في ٢٢ يوليو ١٩٦١م .

١١١- لم ينفرد الوفد بالحكم أكثر من ست سنوات وثمانية شهور متقطعة خلال الفترة ما بين ١٩١٩-١٩٥٢م ، كان عمر الوزارة الوفدية فيها يستغرق عدة شهور أحيانا : شهدي عطية الشافعي : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٦م ، القاهرة ، الدار المصرية للطباعة والنشر، ١٩٥٧ ،ص ص ٦٣-٦٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١٢- Erskine, B. Childers: The Road to Suez, London, Macgibbon & Kee, 1962, p. 70

١١٣- جاكوب لاندو : الحياة النيابية والأحزاب في مصر ١٨٦٦-١٩٥٢ ، القاهرة ،مترجم ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، د. ت ، ص ص ٦٣-٦٤ .

١١٤- سيرانيان : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥-١٩٥٢ ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٥ ، ص ١٨ .

١١٥- المرجع نفسه ، ص ص ٣٤-٣٥ .

١١٦- أحمد صادق : صفحات من اليسار المصري ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٧٦ ، ص ١٥٧ .

١١٧- د. فاطمة علم الدين عبد الواحد : التطورات الاجتماعية في الريف المصري قبل ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ ، ص ١٥ .

١١٨- سيرانيان : مرجع سابق ، ص ٣٥ .

١١٩- المرجع نفسه ، ص ص ٣٥-٣٦ .

١٢٠- د. عاصم أحمد الدسوقي : كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤-١٩٥٢ ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٥ ، ص ٢١٣ .

١٢١- سيرانيان : مرجع سابق ، ص ٣٥ ، د. عاصم أحمد الدسوقي ، المرجع نفسه ، ص ٢٢٠ .

١٢٢- د. عاصم أحمد الدسوقي ، المرجع نفسه ، ص ص ٢١٢ ، ٢٢٠ .

١٢٣- د. فاطمة علم الدين عبد الواحد : مرجع سابق ص ص ١٦ - ١٧ .

١٢٤- جمال الشرقاوي : حريق القاهرة ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٦ ص ص ٣٨-٣٩ .

١٢٥- من أقوال النائب : عبد السلام الشاذلي (باشا) : مضابط مجلس النواب ، جلسة ٣١ يناير ١٩٤٤م .

١٢٦- من أقوال النائب: محمد فكري أباظة (بك) : المصدر نفسه ، جلسة ١٤ يناير١٩٤٦م .

١٢٧- من أقوال النائب : عطا عفيفي (بك) المصدر نفسه ، والجلسة .

١٢٨- مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ٢٣ يناير ١٩٤٦م .

١٢٩- سيرانيان : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥-١٩٥٢ ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٥ ، ص ٥٠ . الأهرام ، عدد ١٩ أبريل ١٩٤٥م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٣٠- من أقوال النائب : عطا عفيفي (بك) : مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٤ يناير ١٩٤٦م

١٣١- الأهرام ، عدد ١٩ أبريل ١٩٤٥م .

١٣٢- سيرانيان : مرجع سابق ، ص ٥٠ .

١٣٣- من أقوال النائب : عطا عفيفي (بك) : مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٤ يناير ١٩٤٦م .

١٣٤- المصري ، عدد ٧ يوليو ١٩٥٣م .

١٣٥- من أقوال النائب : محمد فكري أباظة (بك) : مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٤ يناير ١٩٤٦م .

١٣٦- من أقوال النائب : محمد الدسوقي الفار.: المصدر نفسه ، والجلسة .

١٣٧- Department of state office, The problem of Agrarian Reform, op. cit, p.24.

١٣٨- Ibid, pp. 24-25.

١٣٩- Ibid, p. 25.

١٤٠- Ibid, p. 33.

مارسيل كولومب : مرجع سابق ، ص ص ٢٨٥-٢٨٦ .

١٤١- الأهرام ، عدد ١٢ أبريل ١٩٤٥م .

١٤٢- أخبار اليوم ، عدد ٦ أبريل ١٩٤٦م .

١٤٣- مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤-١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، د.ت ، ص ص ٢٨٥-٢٨٦ .

١٤٤- Department of state office, The problem of Agrarian Reform, op. cit, pp.32-33.

١٤٥- Ibid, p. 33.

١٤٦- من أقوال النائب : إبراهيم شكري . مضابط مجلس النواب ، جلسة ٣٠ يناير ١٩٥٠ .

١٤٧- Ibid, p. 33.

١٤٨- Ibid, p. 33.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٤٩- من خطبة الدكتور / مري Murrey – مدير قسم التغذية بمركز التموين للشرق الأوسط أمام مؤتمر تنية الثروة الزراعية الذي عقد بالقاهرة من ٧-١٠ فبراير ١٩٤٤ : الأهرام ، عدد ١٩ أبريل ١٩٤٥ .

١٥٠- مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤-١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، د.ت ، ص ٢٨٦ .

١٥١- د. جلال يحيى : العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية ، الإسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٨٠ ، ص ٤٧٨ .

١٥٢- مارسيل كولومب : المرجع السابق ، ص ٢٨٢ .

١٥٣- المذكرات السياسية لأحمد حسين ، جريدة الشعب ، عدد ٩ سبتمبر ١٩٩٤ .

١٥٤- د. فاطمة علم الدين عبد الواحد : التطورات الاجتماعية في الريف المصري قبل ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ ، ص ١٥ .

١٥٥- مضابط مجلس النواب ، جلسة ٢٣ مايو ١٩٣٣ : مناقشة النائب وهيب دوس .

١٥٦- قسم أصول التربية بكلية التربية – جامعة الإسكندرية : تاريخ التعليم في مصر الحديثة ، د. ت ، ص ص ٦٨ ، ٧١ .

١٥٧- مجلس الشيوخ : الدستور والقوانين المتصلة به ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٣٨ ، ص ٧ .

١٥٨- مناقشات النائب عوض أحمد الجندي ، والنائب سيد محمد البدراوي عاشور : مضابط مجلس النواب ، جلسة ٩ يونيو ١٩٣٧ ، جلسات يومي ٦ ، ٧ أغسطس ١٩٤٥ . مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ٢٣ يناير ١٩٤٦ .

١٥٩- سيف الدين الغزالي : الوفد والاشتراكية ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ط٢ ، ١٩٧٧ ، ص ص ٤٣-٤٤ .

١٦٠- قسم أصول التربية بكلية التربية – جامعة الإسكندرية : المرجع السابق ، ص ١٢١ .

١٦١- من أقوال النائب إبراهيم شكري : مضابط مجلس النواب ، جلسة ٣٠ يناير ١٩٥٠ .

١٦٢- أنشئت وزارة الزراعة المصرية في عام ١٩١٣م .

Department of state office, The problem of Agrarian Reform, op. cit, p.21.

١٦٣- Ibid, p. 21.

١٦٤- Ibid, p. 22.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٦٥- Ibid, p. 31.

١٦٦- Ibid, p. 22.

١٦٧- Ibid, p. 25.

١٦٨- من أقوال النائب : أحمد مرسي بدر (بك) : مضابط مجلس النواب ، جلسة أول أبريل ١٩٤٦م .

١٦٩- د. محمد أنيس : التناقضات الأساسية في المجتمع المصري ، مجلة الكاتب ، عدد سبتمبر ١٩٦٥ ، ص ص ٣٥-٣٦ .

١٧٠- المصري ، عدد ١٧ سبتمبر ١٩٤٦م .

١٧١- مضابط مجلس النواب ، جلسة ٢٧ مارس ١٩٤٦م .

١٧٢- من أقوال صدقي باشا – رئيس مجلس الوزراء في البرلمان : مضابط مجلس النواب ، جلسة ٢٧ مارس ١٩٤٦م .

١٧٣- من بيان رئيس الوزراء إسماعيل صدقي باشا : مضابط مجلس النواب ، جلسة ٢٧ مارس ١٩٤٦م .

١٧٤- مضابط مجلس النواب ، جلسة ٢٧ مارس ١٩٤٦م .

آراء النائب سيد محمد بدراوي (باشا) .

١٧٥- Department of state office, The problem of Agrarian Reform, op. cit, p.16.

١٧٦- Ibid, p. 15.

١٧٧- Ibid, p. 15.

١٧٨- د. محمود عبد الفضيل : التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري ١٩٥٢-١٩٧٠ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص ٥٤ .

١٧٩- Ibid, p. 16.

١٨٠- Ibid, pp. 16-17.

١٨١- Ibid, p. 17.

١٨٢- Ibid, p. 17.

١٨٣- Ibid, p. 17.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٨٤- انتخبت اللجنة النائب عبد الحميد عبد الحق – مقررا لها . مضابط مجلس النواب ، جلسة ٢٥ مارس ١٩٣٧م .

١٨٥- المادة الثانية من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٣٦م .

١٨٦- مضابط مجلس النواب ، جلسة ٢٥ مارس ١٩٣٧م .

١٨٧- مناقشة النائب أحمد مفتاح معبد .

١٨٨- Department of state office, The problem of Agrarian Reform, op. cit, p.20.

١٨٩- Ibid, p. 21.

١٩٠- سيف الدين الغزالي : الوفد والاشتراكية ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ط ٢ ، ١٩٧٧ ، ص ٤٤ .

١٩١- مناقشة النائب عبد السلام الشاذلي باشا : مضابط مجلس النواب ، جلسة ٣١ يناير ١٩٤٤م .

١٩٢- المادة الثالثة من القانون .

١٩٣- المادة الخامسة (بند ٩) مضابط مجلس النواب ، الجلسة نفسها .

١٩٤- مناقشة النائب عبد المجيد عبد الحق (بك) ، المصدر نفسه ، والجلسة .

١٩٥- مضابط مجلس النواب ، جلسة ٣١ يناير ١٩٤٤ .

١٩٦- رأي النائب محمد علي قاسم وأيده في ذلك صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة ، المصدر نفسه ، والجلسة .

١٩٧- مناقشة النائب محمد علي قاسم والنائب سليمان عبد الفتاح ، المصدر نفسه ، والجلسة .

١٩٨- مضابط مجلس النواب ، جلسة ٢٧ نوفمبر ١٩٥٠م .

١٩٩- Department of state office, The problem of Agrarian Reform, op. cit. p.30.

٢٠٠- من أقوال النائبين : سيد أحمد مرعي ، محمد فكري أباظة (بك) : مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٤ يناير ١٩٤٦م .

٢٠١- المصدر نفسه ، والجلسة .

٢٠٢- المصدر نفسه ، جلسة ١٤ يناير ١٩٤٦م .

٢٠٣- من أقوال النائب عبد الرحمن البيلي : مضابط مجلس النواب ، جلسة أول أبريل ١٩٤٦م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقدم حافظ عفيفي باشا بطلب للحكومة لتسليمه عشرة آلاف فدان لإصلاحها واستغلالها وتسليمها بعد ذلك للحكومة خلال مدة محددة وبشروط معينة ، ولكن الأمر آثار انتقاد بعض أعضاء البرلمان وحفيظتهم في مدى واقعيته .

٢٠٤- من أقوال : (حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء) إسماعيل صدقي باشا : المصدر نفسه والجلسة .

٢٠٥- Department of state office, The problem of Agrarian Reform, op. cit, p.31.

٢٠٦- من أقوال النائب محمود عبد القادر : المصدر نفسه ، والجلسة .

Department of state office, The problem of Agrarian Reform, op. cit, p.20.

٢٠٧- من أقوال النائب : أحمد مرسي بدر (بك) : المصدر نفسه ، والجلسة .

Ibid, p. 20.

٢٠٨- من أقوال النائب مكرم عبيد (باشا) : المصدر نفسه ، والجلسة .

٢٠٩- مناقشة النائب : محمود عبد القادر : مضابط مجلس النواب ، جلسة أول أبريل ١٩٤٦م.

٢١٠- من أقوال النائب : عبد الرحمن البيلي : المصدر نفسه ، والجلسة .

٢١١- المصدر نفسه .

٢١٢- من أقوال النائب:عبد الرحمن البيلي: مضابط مجلس النواب ، جلسة أول أبريل ١٩٤٦م.

٢١٣- من بيان حضرة (صاحب الدولة) رئيس مجلس الوزراء إسماعيل صدقي باشا : مضابط مجلس النواب ، جلسة ٢٧ مارس ١٩٤٦م .

٢١٤- من أقوال النائب عبد الرحمن البيلي: مضابط مجلس النواب ، جلسة أول أبريل ١٩٤٦م.

٢١٥- من بيان إسماعيل صدقي باشا - رئيس مجلس الوزراء : المصدر نفسه ، جلسة ٢٧ مارس ١٩٤٦م .

٢١٦- بيان رئيس مجلس الوزراء إسماعيل صدقي باشا : مضابط مجلس النواب ، جلسة ٢٧ مارس ١٩٤٦م .

٢١٧- المصدر نفسه ، والجلسة .

٢١٨- من بيان حضرة (صاحب الدولة) رئيس مجلس الوزراء إسماعيل صدقي باشا : مضابط مجلس النواب ، جلسة ٢٧ مارس ١٩٤٦م .

٢١٩- المصدر نفسه ، والجلسة .

٢٢- المصدر نفسه ، والجلسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٢١- من بيان رئيس مجلس الوزراء إسماعيل صدقي باشا : المصدر نفسه ، جلسة ٢٧ مارس ١٩٤٦م .

٢٢٢- من بيان حضرة (صاحب الدولة) رئيس مجلس الوزراء إسماعيل صدقي باشا : مضابط مجلس النواب ، جلسة ٢٧ مارس ١٩٤٦م .

٢٢٣- مضابط مجلس النواب ، جلسة ٢٧ مارس ١٩٤٦م .

٢٢٤- المصدر نفسه ، والجلسة .

٢٢٥- رأي النائب : محمد الدسوقي الفار .

٢٢٦- رأي النائب : علي الشيشيني (بك) : المصدر نفسه ، جلسة ٢٧ مارس ١٩٤٦م .

٢٢٧- المصدر نفسه ، والجلسة .

٢٢٨- المصدر نفسه ، والجلسة .

٢٢٩- تعليق النائب : محمد الدسوقي الفار : المصدر نفسه ، والجلسة .

٢٣٠- رأي النائب : مكرم عبيد باشا .

٢٣١- رأي النائب : محمد الدسوقي الفار .

٢٣٢- عفاف محمد بدير : مرجع سابق ، ص ١٧٨ .

ويمكن الرجوع إلى : مجلة الشئون الاجتماعية ، والعدد (١١) ، نوفمبر ١٩٤٠ .

٢٣٣- من أقوال رئيس مجلس الوزراء إسماعيل صدقي باشا : مضابط مجلس النواب ، جلسة أول أبريل ١٩٤٦م .

٢٣٤- تعليق النواب على بيان (دولة) رئيس مجلس الوزراء إسماعيل صدقي باشا : مضابط مجلس النواب ، جلسة ٢٧ مارس ١٩٤٦م .

٢٣٥- رأي النائب محمد الدسوقي الفار : المصدر نفسه ، والجلسة .

٢٣٦- من أقوال النائب : علي أيوب : المصدر نفسه ، جلسة أول أبريل ١٩٤٦ .

٢٣٧- من أقوال النائب : عبد الرحمن البيلي : المصدر نفسه ، والجلسة .

٢٣٨- قول النائب : علي أيوب : المصدر نفسه ، والجلسة .

٢٣٩- المصدر نفسه ، الجلسة .

٢٤٠- رؤية النائب : علي أيوب : المصدر نفسه ، والجلسة .

٢٤١- انظر عفاف محمد بدير علي يوسف : الملكيات الزراعية الصغيرة وأثرها في الريف المصري ١٩٣٠-١٩٥٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات الإنسانية ، جامعة الأزهر ، ١٩٨٩ ، ص ص ١٧٢ - ١٧٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٧١- زكريا سليمان بيومي : الأخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية ١٩٢٨-١٩٤٨ ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ص ٢٩١-٣٠٧ .

٢٧٢- انظر : عفاف محمد بدير : مرجع سابق ، ص ١٨٠ .

٢٧٣- قواعد الميراث في هذه الحالة يجب أن تخضع لنظم المواريث في الشريعة الإسلامية ، وفي هذا الاقتراح نرى تقييداً واضحاً على القواعد الشرعية في الميراث .

٢٧٤- جريدة المصري ، عدد ١٩ أبريل ١٩٤٥ .

٢٧٥- المذكرات السياسية لأحمد حسين ، جريدة الشعب ، عدد سبتمبر ١٩٩٤ .

٢٧٦- Department of state office, The problem of Agrarian Reform, op. cit, p.30

٢٧٧- المذكرات السياسية لأحمد حسين ، جريدة الشعب ، عدد ٩ سبتمبر ١٩٩٤ .

٢٧٨- Ibid, p. 30.

٢٧٩- يعني بالبرجوازيين كبار الملاك والأرستقراطيين من الطبقة العليا في المجتمع المصري.

٢٨٠- Ibid, p. 28.

٢٨١- Ibid, p. 30.

٢٨٢- Ibid, p. 30.

٢٨٣- Ibid, p. 31.

٢٨٤- يمكن الرجوع إلى : المرسوم بقانون رقم (١٧٨) لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي ، مكتبة مجلس الشعب المصري ، القاهرة ، وقد عدلت هذا المرسوم فصدر واحد وستون مرسوما وقراراً بقانون وقانون وقراران جمهوريان في هذا الشأن منذ عام ١٩٥٢ وحتى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ .

٢٨٥- عفاف محمد بدير : مرجع سابق ، ص ١٨٣ .

٢٨٦- المرجع نفسه ، والصفحة .

مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٤ يناير ١٩٤٦ . راجع مناقشة النائب عطا عفيفي (بك) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com